

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 10-14 يونيو/حزيران 2019

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2019/6-A/1*
مسائل الموارد المالية والميزانية
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 7 مايو/أيار 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية
* أُعيد إصدارها لأسباب فنية
في 23 مايو/أيار 2019

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2018

يسر الأمانة أن تقدم الكشوف السنوية المراجعة لعام 2018 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها. وقد أعدت الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأيا غير مشفوع بتحفظات.

وتعرض هذه الوثيقة على المجلس وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادتين 1-13 و 8-14 من النظام المالي، التي تنص على أن تقدم إلى المجلس الكشوف المالية المراجعة لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) مع تقرير بشأنها من مراجع الحسابات الخارجي. وتقدم الكشوف مشفوعة بالتقرير في وثيقة واحدة.

وتتضمن هذه الوثيقة بيانا بشأن الرقابة الداخلية يوفر ضمانا محددًا يؤكد فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج.

وترد ردود الأمانة على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوثيقة المعنونة "تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (WFP/EB.A/2019/6-G/1).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد R. Van der Zee
مدير
شعبة المالية والخزانة
هاتف: 066513-6410

السيد M. Juneja
مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد
ورئيس الشؤون المالية
هاتف: 066513-2885

السيدة M. Mananikova
رئيسة
فرع الحسابات العامة
هاتف: 066513-2868

مشروع القرار*

إن المجلس:

- (1) يوافق على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2018 مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي؛
- (2) يلاحظ استخدام مبلغ 705 262 دولارا أميركيا من الحساب العام في عام 2018 لتمويل شطب مبالغ مستحقة القبض؛
- (3) يلاحظ أن خسائر السلع في عام 2018 تشكل جزءا من نفقات التشغيل لنفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

بيان المحتويات

الصفحة	
1	عرض
4	مشروع القرار
4	القسم الأول
4	• بيان المدير التنفيذي
20	• بيان الرقابة الداخلية
28	• الكشف الأول
29	• الكشف الثاني
30	• الكشف الثالث
31	• الكشف الرابع
32	• الكشف الخامس
33	• مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
81	القسم الثاني
82	• رأي مراجع الحسابات الخارجي
84	• تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
102	الملحق

القسم الأول

بيان المدير التنفيذي

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي والمادة 13-1 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية)، عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، للموافقة عليها. وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقريره بشأن الكشوف المالية لعام 2018، وكلاهما مقدم أيضا إلى المجلس حسب ما تقتضيه المادة 14-8 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

السياق التشغيلي

2- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. ويحكم البرنامج مجلس تنفيذي يضم 36 عضوا ويقدم الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف إلى أنشطة البرنامج. ويقدم البرنامج المساعدة في 83 بلدا تشرف على عمله فيها المكاتب الإقليمية الستة. ويعمل لدى البرنامج أكثر من 17 000 موظف في جميع أنحاء العالم، منهم أكثر من 88 في المائة في بلدان تقدم فيها الوكالة مساعدات.

3- وترد تفاصيل الاستراتيجية المؤسسية للبرنامج في خطته الإستراتيجية التي تجدد كل أربع سنوات. وتسترشد الخطة الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبخاصة هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع والهدف 17 بشأن تنشيط الشراكات العالمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولذلك توائم الخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021 عمل البرنامج مع النداء العالمي للعمل الذي أطلقتته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي يولي الأولوية لجهود القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة، بما يشمل الجهود الإنسانية والإنمائية.

4- ولا تزال الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش – سواء من خلال المساعدة المباشرة أو عن طريق تعزيز القدرات القطرية – تشكل صميم عمليات البرنامج، خاصة في سياق الاحتياجات الإنسانية المتزايدة التعقيد والطول. ويواصل البرنامج في الوقت نفسه دعم البلدان عن طريق بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وتغيير حياة الأفراد والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم عن طريق تحسين التقنيات الزراعية، وتعزيز سبل كسب العيش المحلية، وتشجيع التكيف مع تغير المناخ، وضمان حصول الأطفال على المغذيات التي يحتاجون إليها، وإدارة برامج التغذية المدرسية التي تساعد على استبقاء البنات والأولاد في المدارس وبناء مستقبل مشرق.

5- وتميز عام 2018 باستمرار العدد القياسي لحالات الطوارئ المسجلة في السنة السابقة، حيث بلغ عدد الحالات النشطة سبع حالات من المستوى 3 وتسع حالات من المستوى 2 خلال تلك السنة، ونجمت في المقام الأول عن النزاع. واستجاب البرنامج في عام 2018 لاحتياجات الأمن الغذائي والتغذية في سياق النزاع وتغير المناخ والفساد وسوء الحكم، إلى جانب انهيار النظم الغذائية.

6- وسجلت إيرادات البرنامج الصافية المتحققة من المساهمات في عام 2018 مستوى قياسيا بلغ 7.2 مليار دولار أمريكي مقابل المتطلبات التي كانت أيضا أعلى من أي وقت مضى، إذ بلغت 10 مليارات دولار أمريكي. ونظرا لهذه الفجوة التمويلية التي بلغت 2.8 مليار دولار أمريكي، اضطر البرنامج إلى ترتيب أولوياته على أساس جغرافي، وبين الأسر، وعبر الأنشطة. ويمكن، مدعوماً بازدياد مستويات التمويل المقدم من الجهات المانحة وبالشراكة مع الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وأكثر من 1 000 منظمة غير حكومية شريكة، من تحقيق نتائج ملموسة عن طريق الوصول مباشرة إلى 87 مليون شخص في 83 بلدا.

وبينما ظلت الاستجابة للطوارئ محور تركيز البرنامج في عام 2018 – إذ استأثرت حالات الطوارئ من المستويين 3 و2 بما نسبته 57 في المائة من برنامج العمل النهائي الإجمالي – كانت استجابته كبيرة في مجال التغذية، وفي العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاون مع الحكومات الوطنية، وتقديم الخدمات المشتركة، من بين مجالات أخرى. ولا يزال البرنامج أكبر موزع لقسائم النقد والسلع في النظام الإنساني، إذ صرف 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مسجلاً زيادة عن المبلغ المقابل في عام 2017، وهو 1.4 مليار دولار أمريكي.

خارطة الطريق المتكاملة

- 7- وافق المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2016 على المكونات الأربعة لخارطة الطريق المتكاملة، وهي الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية. ويهدف الإطار الشامل إلى دعم الحكومات والشركاء الآخرين في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو يدعم الاستجابات المناسبة والمستدامة ويعزز كفاءة عمليات البرنامج وفعاليتها.
- 8- وفي عام 2018، انتقل 59 مكتباً قطرياً إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة، لتتضم بذلك إلى المكاتب القطرية الاثني عشر الرائدة التي كان لها قصب السبق في تجريب هذا النهج في عام 2017. ومن بين المكاتب القطرية الأحد والسبعين التي تنفذ إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018، يعمل 29 مكتباً باستخدام خطط استراتيجية قطرية كاملة، و6 مكاتب باستخدام خطط استراتيجية قطرية مؤقتة، و36 باستخدام خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية وهو ما يمثل 64 في المائة من برنامج عمل البرنامج لعام 2018 البالغ 10 مليارات دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، استمر 11 بلداً في استخدام نظام المشروعات بصفة استثنائية. واستوعبت شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز) نظام المشروعات الحالي والإطار الجديد لخارطة الطريق المتكاملة وأدارتهما. ويبين الكشف المالي الخامس بوضوح المعلومات المتعلقة ببرنامج العمل الأصلي والنهائي والإطار الذي تنطبق عليه.
- 9- واستمرت تجربة استخدام إطار الخطط الاستراتيجية القطرية وما يصاحبها من ميزات رائدة للحواظ القطرية في عام 2018 في توجيه تحسينات إطار إدارة البرامج والشؤون المالية والأداء، وهو ما ساعد على ضمان دعم البرنامج لعمل البلدان في وضع نهاية للجوع بين الأشخاص الأشد فقراً والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البرنامج في منتصف عام 2018 النسخة التجريبية من بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية للدول الأعضاء والجهات الشريكة المانحة. وسوف توفر البوابة مزيداً من الشفافية بشأن التخطيط والنتائج في البرنامج، وستعزز الحوكمة ومتطلبات الرقابة وستيسر قرارات التمويل.
- 10- ومن المعالم الحاسمة في عام 2018 موافقة المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية على تعديلات اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج لضمان الاتساق مع إطار خارطة الطريق المتكاملة. واعتمدت أيضاً التغييرات في سياسات الاسترداد الكامل للتكاليف. واعترافاً بأهمية مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، أدخل نموذج مبسط وأكثر شفافية للاسترداد الكامل للتكاليف.

التحليل المالي

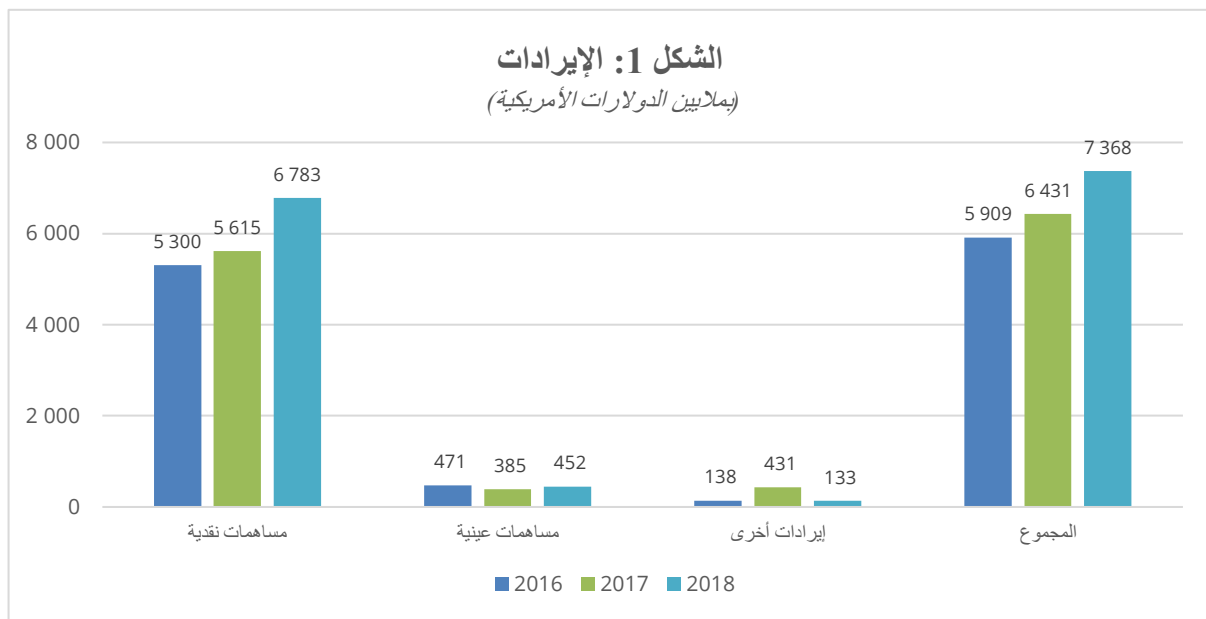
ملخص

- 11- تشكل المساهمات الطوعية من المانحين مصدر الإيرادات الرئيسي في البرنامج. ويسجل البرنامج إيرادات المساهمات عندما تؤكد كتابة، وفي الحالات التي لا تحدد فيها المساهمات لسنة مالية مقبلة. وتسجل المساهمات التي يحدد المانحون استخدامها في فترات مستقبلية كإيرادات مؤجلة.
- 12- وتتعلق المصروفات الرئيسية في البرنامج بالسلع الغذائية الموزعة والتحويلات القائمة على النقد. وتسجل المصروفات عندما تسلم السلع الغذائية أو عندما توزع التحويلات القائمة على النقد. وهناك دائماً فارق زمني بين تسجيل الإيرادات وتسجيل

المصروفات. ويمكن أن تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات في تلك السنة نظرا لاستخدام البرنامج أرصدة الصناديق أو تجديد مواردها.

- 13- ونظرا لطبيعة عمليات البرنامج، فإن أغلبية أصوله هي أصول جارية يتوقع أن تتحقق في غضون اثني عشر شهرا من تاريخ الإبلاغ. ويتوقع أن تكون الأصول الجارية أعلى كثيرا من الخصوم الجارية بسبب الفارق الزمني بين تسجيل الإيرادات والمصروفات على النحو المبين أعلاه.
- 14- ويشمل مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات أرصدة الأموال المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات على المصروفات (بما في ذلك الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة في الأصول الصافية) في الفترات المالية السابقة، والاحتياطيات التي يقرر المجلس استخدامها في تمويل أنشطة محددة في ظروف محددة.

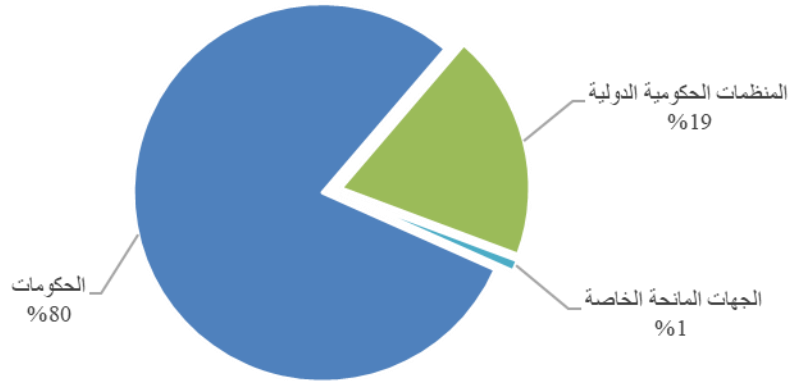
الأداء المالي



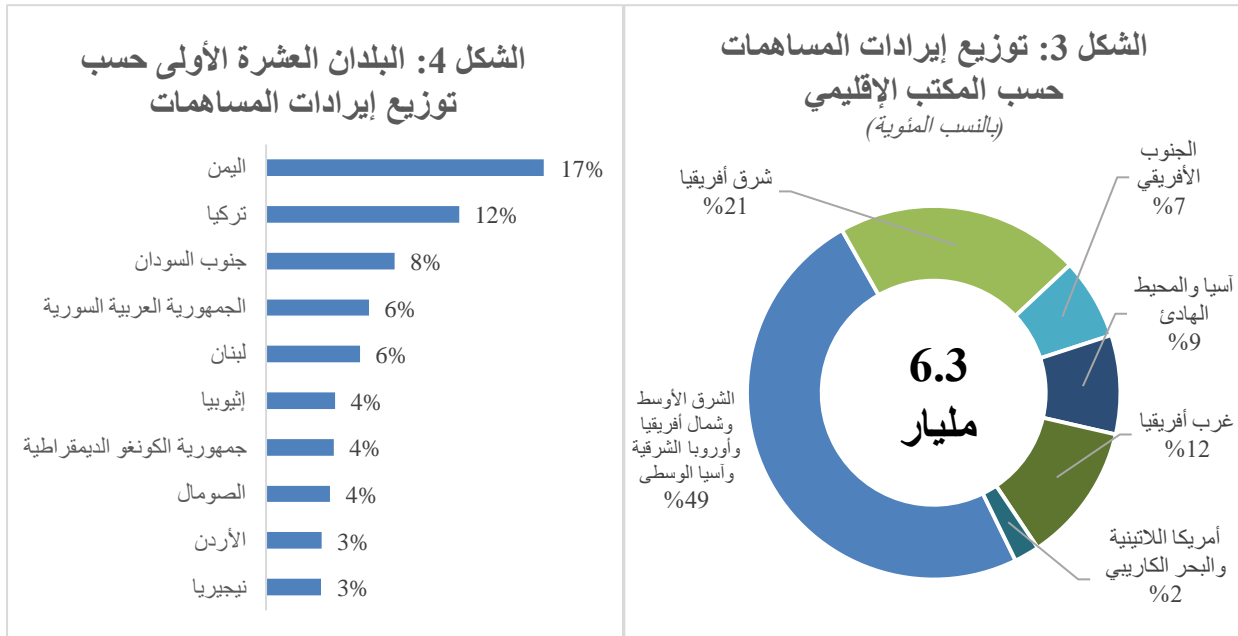
الإيرادات

- 15- سجلت في عام 2018 مستويات إيرادات قياسية بلغت في مجموعها 7 368.3 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 937.4 مليون دولار أمريكي، أي 14 في المائة، عن إيرادات عام 2017 التي بلغت 6 430.9 مليون دولار أمريكي.
- 16- وشكّلت مساهمات المانحين النقدية والعينية 7 234.9 مليون دولار أمريكي، أي 98 في المائة من مجموع الإيرادات، بزيادة قدرها 1 235 مليون دولار أمريكي، أي 20 في المائة، مقارنة بمستوياتها التي بلغت 5 999.9 مليون دولار أمريكي في عام 2017.
- 17- وتتبع هذه الزيادة في إيرادات المساهمات في عام 2018 أساسا من زيادة المساهمات النقدية المستلمة من الجهات المانحة الأولى، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، بما يشمل الولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وكندا، والسويد، وصندوق الأمم المتحدة المركزي المتجدد للطوارئ، وسائر صناديق الأمم المتحدة.

الشكل 2: إيرادات المساهمات حسب الجهات المانحة
(بالنسب المئوية)



18- وخصص مبلغ 6 283.6 مليون دولار أمريكي، أي 87 في المائة من إيرادات مساهمات عام 2018 البالغة 7 234.9 مليون دولار أمريكي، لأموال فئة البرامج في البرنامج. ووجه ما يقرب من 49 في المائة من إيرادات المساهمات في إطار أموال فئة البرامج إلى المكتب الإقليمي في القاهرة بسبب الاحتياجات الكبيرة لعمليات الطوارئ الرئيسية في اليمن والاستجابة لأزمة اللاجئين الإقليمية السورية. ووزع الرصيد المتبقي من إيرادات المساهمات في إطار أموال فئة البرامج بين ستة مكاتب إقليمية على النحو التالي:

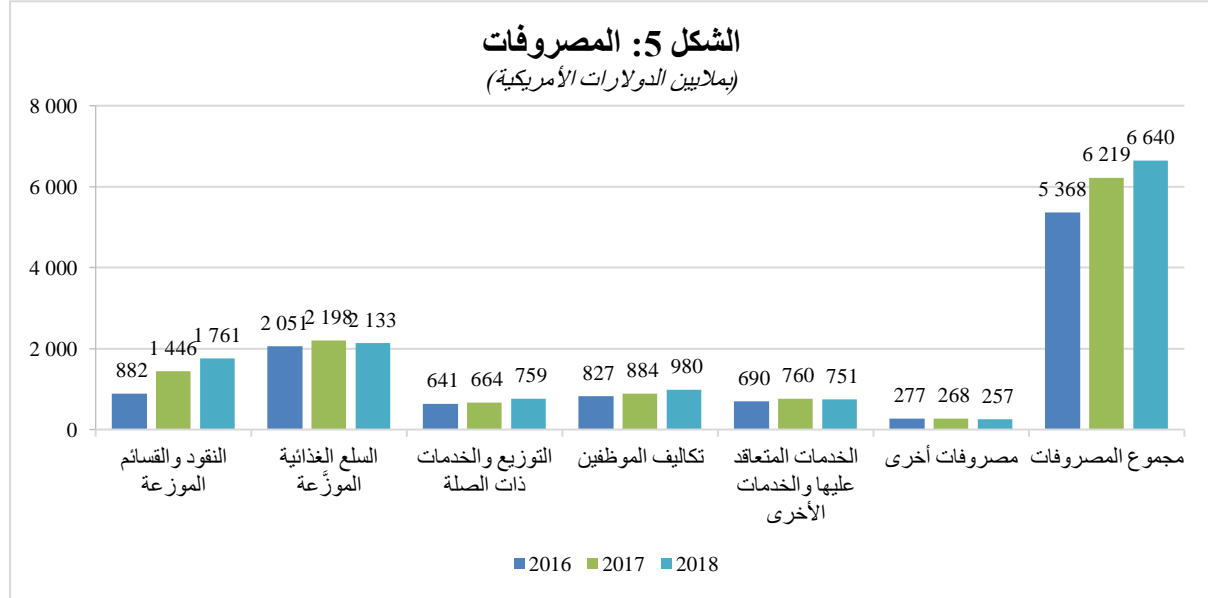


19- وبلغت الإيرادات الأخرى 133.4 مليون دولار أمريكي في عام 2018، بانخفاض قدره 297.6 مليون دولار أمريكي مقابل 431 مليون دولار أمريكي في عام 2017. وتشمل عناصر الإيرادات الأخرى البالغة 133.4 مليون دولار أمريكي في عام 2018 ما يلي:

(أ) فروق صرف العملات الأجنبية - خسارة قدرها 84.4 مليون دولار أمريكي؛

- (ب) عائد الاستثمارات – مكسب قدره 44 مليون دولار أمريكي؛
 (ج) إيرادات أخرى تحققت من تقديم سلع وخدمات – 173.4 مليون دولار أمريكي.

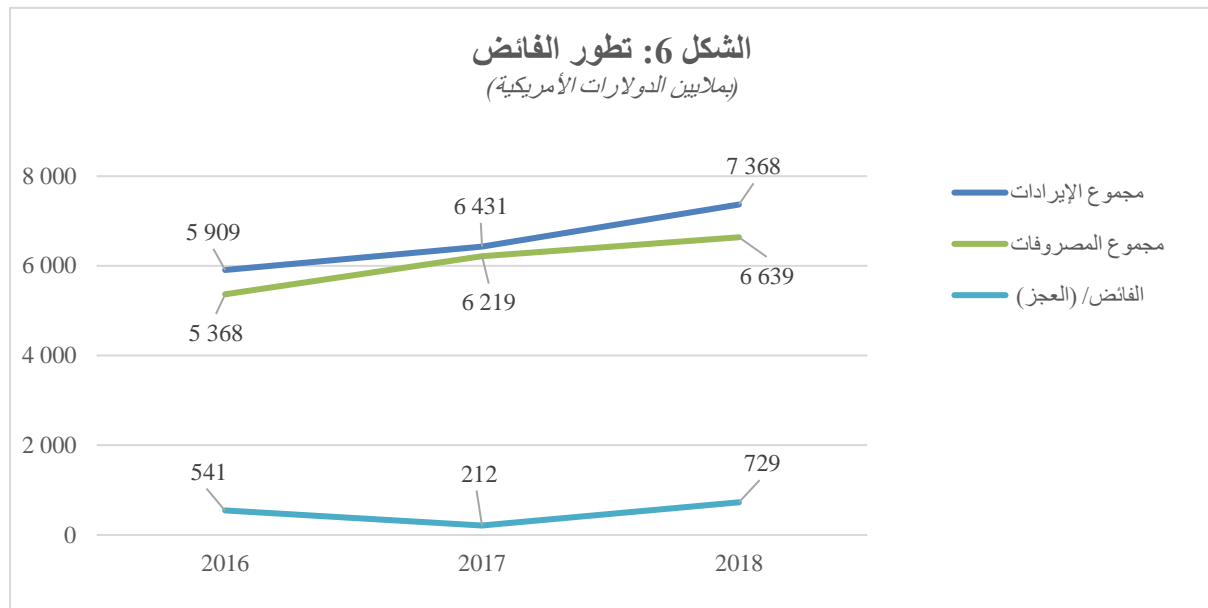
المصروفات



- 20- وفي عام 2018، بلغت مصروفات البرنامج 6 639.7 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 420.5 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 7 في المائة مقارنة بمستوياتها التي بلغت 6 219.2 مليون دولار أمريكي في عام 2017.
- 21- ويرجع ما نسبته 75 في المائة من الزيادة في مجموع المصروفات في عام 2018 إلى التحويلات القائمة على النقد الموزعة التي بلغت 1 760.5 دولار أمريكي (بما في ذلك 91 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع)، بزيادة قدرها 314.4 مليون دولار أمريكي، أي 22 في المائة، مقارنة بمبلغ 1 446.1 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك 77.4 مليون دولار أمريكي من تحويلات قسائم السلع) في عام 2017. وشكلت الاستجابة لحالة الطوارئ الإقليمية المتعلقة باللاجئين السوريين (في تركيا ولبنان والأردن) وعملية الصومال أكبر عمليتين استخدمت فيهما التحويلات القائمة على النقد التي بلغت 1 017.3 مليون دولار أمريكي، أي 58 في المائة من مجموع التحويلات القائمة على النقد الموزعة في عام 2018. وازدادت التحويلات القائمة على النقد في اليمن (الذي توزع فيه أساساً تحويلات قسائم السلع)، والعراق، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستأثرت بنسبة 13 في المائة من مجموع التحويلات القائمة على النقد الموزعة في عام 2018.
- 22- ووزعت في عام 2018 سلع غذائية بلغت 3.9 مليون طن متري، وبنفس المستوى في عام 2017، أي ما قيمته 2 132.6 مليون دولار أمريكي. ويرجع 67 في المائة من حجم السلع الغذائية الموزعة بالأطنان و61 في المائة من قيمتها إلى عمليات الطوارئ والعمليات الكبيرة الأخرى التي نفذها البرنامج في اليمن، وإثيوبيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، وأوغندا، ونيجيريا، والسودان.
- 23- وازدادت نفقات التوزيع والخدمات ذات الصلة في عام 2018 بما قيمته 94.3 مليون دولار أمريكي، أي 14 في المائة، لتصل بذلك إلى 758.7 مليون دولار أمريكي مقابل 664.4 مليون دولار أمريكي في عام 2017.
- 24- وازدادت تكاليف الموظفين في عام 2018 بما نسبته 11 في المائة، لتصل إلى 979.7 مليون دولار أمريكي. وترجع الزيادة في تكاليف الموظفين أساساً إلى زيادة عدد الموظفين الفنيين الدوليين، والموظفين الوطنيين، والخبراء الاستشاريين.

25- وانخفضت فئة المصروفات الأخرى البالغة 257.3 مليون دولار أمريكي بنسبة 4 في المائة مقابل 267.7 مليون دولار أمريكي في عام 2017، وتألقت من الآتي:

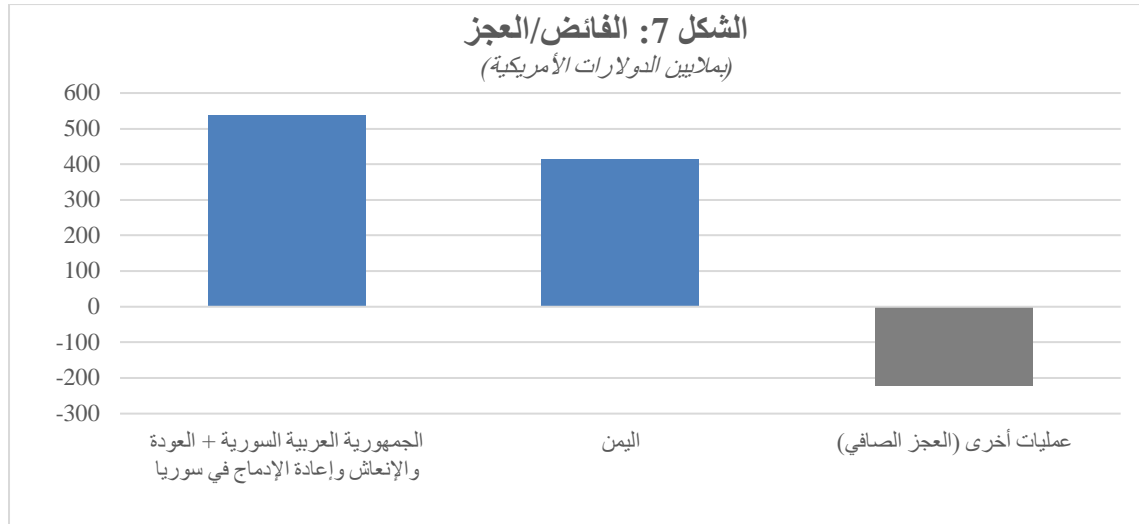
- (أ) الإمدادات، والمواد الاستهلاكية، والتكاليف الجارية الأخرى – 163.3 مليون دولار أمريكي؛
 (ب) تكاليف الاستهلاك والإهلاك – 47.4 مليون دولار أمريكي؛
 (ج) مصروفات أخرى – 44.8 مليون دولار أمريكي؛
 (د) تكاليف التمويل – 1.8 مليون دولار أمريكي.



الفائض

26- في عام 2018، بلغ فائض الإيرادات على المصروفات 728.6 مليون دولار أمريكي مقارنة بفائض بلغ 211.7 مليون دولار أمريكي في عام 2017. وترجع الزيادة البالغة 516.9 مليون دولار أمريكي إلى زيادة في الإيرادات بنسبة 14 في المائة، بينما ازدادت المصروفات بنسبة 7 في المائة. ويتكون الفائض في الفترة من فوائض في بعض العمليات التي تجاوزت فيها الإيرادات المسجلة المصروفات المتكبدة خلال نفس الفترة، ويعكس ذلك التأخر الزمني المتأصل بين تسجيل الإيرادات والمصروفات. وهذه الفوائض يقابلها جزئياً عجز في عمليات أخرى استمرت في استخدام أرصدة الأموال المتراكمة بسبب زيادة الإيرادات على المصروفات في الفترة المالية السابقة.

27- ويرجع معظم الفائض في عام 2018 إلى عمليات الطوارئ من المستوى 3 في اليمن والجمهورية العربية السورية والاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، نظراً لأن هذه العمليات الكبيرة واجهت تحديات سياقية في الإنفاق. وفي اليمن، تراكمت لدى البرنامج أرصدة مخزونات بقيب غير موزعة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 بسبب تحديات الوصول التشغيلية (لا تسجل السلع الغذائية كمصروفات إلا عند تسليمها). وفي تركيا، ساهم انخفاض قيمة الليرة التركية في الفائض، حيث حددت وصرفت فوائد للمستفيدين بالعملة المحلية. وتم بالتالي تمديد الجدول الزمني لتنفيذ المساهمة الرئيسية من أجل شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ حتى منتصف عام 2019 بموافقة من الجهة المانحة.



المركز المالي

الجدول 1: موجز المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2017	2018	
2 475.2	2 785.4	النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل
3 902.0	3 521.8	المساهمات المستحقة القبض
704.8	853.8	المخزونات
136.6	218.0	المبالغ الأخرى المستحقة القبض
626.9	629.3	الاستثمارات طويلة الأجل
134.0	166.7	الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية
7 979.5	8 175.0	مجموع الأصول
1 928.2	1 279.2	الإيرادات المؤجلة
878.1	778.2	استحقاقات الموظفين
78.1	72.3	القروض
661.2	739.6	الخصوم الأخرى
3 545.6	2 869.3	مجموع الخصوم
4 433.9	5 305.7	الأصول الصافية
4 053.5	4 898.4	أرصدة الصناديق
380.4	407.3	الاحتياطيات
4 433.9	5 305.7	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات

مجموع الأصول

28- ازداد مجموع الأصول في عام 2018 بما قيمته 195.5 مليون دولار أمريكي، أي 2 في المائة، مقابل 7 979.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017 ووصلت إلى 8 175 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018. وترجع الزيادة في مجموع الأصول أساساً إلى زيادة في النقدية، ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والمخزونات، وبقابلها جزئياً انخفاض في مبالغ المساهمات المستحقة القبض.

- 29- وسجلت زيادة قدرها 310.2 مليون دولار أمريكي، أي 14 في المائة، في مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل التي بلغت 2 785.4 مليون دولار أمريكي مقابل 2 475.2 مليون دولار أمريكي في عام 2017. وترجع الزيادة أساساً إلى زيادة نسبتها 38 في المائة في الاستثمارات القصيرة الأجل. وتغطي نقدية البرنامج ومكافئاته النقدية واستثماراته القصيرة الأجل المشمولة بالجزء الخاص من حسابات فئات البرامج البالغ 1 866.4 مليون دولار أمريكي أربعة أشهر من النشاط التشغيلي (مقابل ثلاثة أشهر في عام 2017).
- 30- وسجل في عام 2017 انخفاض قدره 380.2 مليون دولار أمريكي، أي 10 في المائة، في مجموع المساهمات المستحقة القبض التي بلغت 3 521.8 مليون دولار أمريكي مقابل 3 902 مليون دولار أمريكي. ويتعلق الانخفاض بالجزء المتداول من المساهمات المستحقة القبض ويرجع إلى زيادة معدل التحصيل مقارنة بالفترة السابقة.
- 31- وازدادت في نهاية عام 2018 قيمة مخزونات السلع الغذائية في البرنامج، وهي 838.1 مليون دولار أمريكي، بمقدار 148.5 مليون دولار أمريكي، أي 21 في المائة، مقارنة بقيمتها في عام 2017، وذلك أساساً بسبب زيادة قدرها 0.5 مليون طن متري، أي 45 في المائة، في المخزونات المحتفظ بها مقارنة بعام 2017 (1.1 مليون طن متري في عام 2017 مقابل 1.6 مليون طن متري في عام 2018). وتركز 60 في المائة تقريباً من المخزونات المحتفظ بها في ستة مواقع: اليمن، والجمهورية العربية السورية، وإثيوبيا، وجنوب السودان، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وباستخدام المتوسط التاريخي للسلع الموزعة، يغطي مخزون السلع الغذائية البالغ 1.6 مليون طن متري خمسة أشهر من النشاط التشغيلي.

مجموع الخصوم

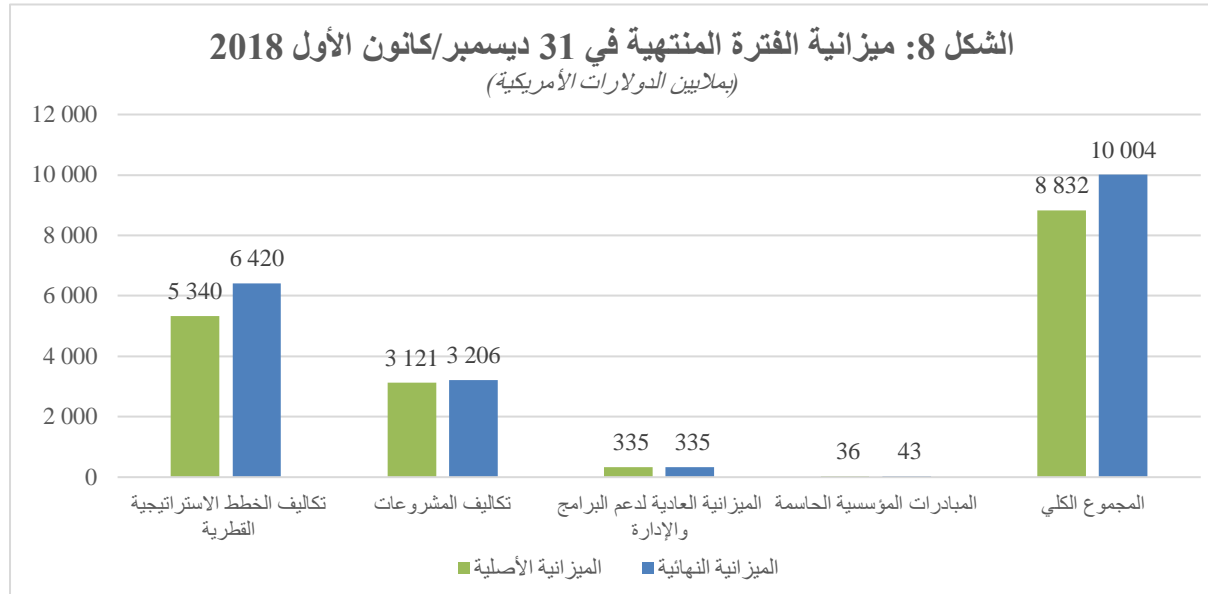
- 32- انخفض مجموع الخصوم بما قيمته 676.3 مليون دولار أمريكي، أي 19 في المائة من 3 545.6 مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 2 869.3 مليون دولار أمريكي في عام 2018، ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض في الإيرادات المؤجلة، وهي 649 مليون دولار أمريكي، والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وهي 99.9 مليون دولار أمريكي.
- 33- وتعتبر الإيرادات المؤجلة عن إيرادات المساهمات المحددة للاستخدام في السنوات المقبلة. وانخفضت الإيرادات المؤجلة في عام 2018 بما قيمته 649 مليون دولار أمريكي، أي 34 في المائة، من 1 928.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017 إلى 1 279.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018. ومن مجموع الإيرادات المؤجلة، وهي 1 279.2 مليون دولار أمريكي، تقرر استخدام 783.4 مليون دولار أمريكي في عام 2019، وتقرر استخدام الرصيد المتبقي، وهو 495.8 مليون دولار أمريكي، في عام 2020 وما بعده.

الأصول الصافية

- 34- تمثل الأصول الصافية الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم في البرنامج. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغ مجموع الأصول الصافية للبرنامج 5 305.7 مليون دولار أمريكي، وهو ما يؤكد سلامة المركز المالي بشكل عام. ومن هذه الأصول الصافية (أرصدة الصناديق والاحتياطيات)، يتعلق 4 369.2 مليون دولار أمريكي بمشروعات البرنامج، وتمثل قرابة ستة أشهر من النشاط التشغيلي (خمس أشهر في عام 2017). وتتعلق الأرصدة المتبقية وهي 909.5 مليون دولار أمريكي بالحساب العام، والحسابات الخاصة، والاحتياطيات، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستثمارية. وتتعلق أرصدة الصناديق التشغيلية بالدعم المقدم من الجهات المانحة والموجهة أساساً إلى برامج محددة في مراحل مختلفة من التنفيذ، مع عدم تسجيل المصروفات وما يرتبط بها من تخفيض في أرصدة الصناديق إلا بعد توزيع السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد.
- 35- وبلغ مجموع أرصدة الاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 ما قيمته 407.3 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 26 مليون دولار أمريكي، أي 7 في المائة مقارنة بالرصيد المحتفظ به في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وترجع الزيادة إلى زيادة قدرها 34.4 مليون دولار أمريكي في حساب الاستجابة العاجلة يقابلها جزئياً انخفاض قدره 9.7 مليون دولار أمريكي في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

تحليل الميزانية

أساس الميزانية



36- استمدت أرقام ميزانية تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية وتكاليف المشروعات، والتكاليف غير المباشرة (ميزانية دعم البرامج والإدارة) التي ترد في الكشف المالي الخامس – كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، من برنامج العمل المحدد في خطة البرنامج للإدارة (2018-2020) وتستند عموماً إلى الاحتياجات. وتتاح الموارد لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية وتكاليف المشروعات عندما يؤكد المانحون مساهماتهم للخطط الاستراتيجية القطرية وللمشروعات المعتمدة من خلال أنشطة التمويل بالسلف. وتمنح صلاحيات رصد موارد في الميزانية لتكبد تكاليف دعم البرامج والإدارة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

37- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، انتقل 71 مكتباً قطرياً إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة للعمل من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية الكاملة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطط الاستراتيجية القطرية الانتقالية المؤقتة. وواصل 11 مكتباً قطرياً استخدام نظام المشروعات في عام 2018 بصفة استثنائية.

38- عرضت خطة البرنامج للإدارة (2018-2020) التي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، برنامج العمل لعام 2018 البالغ 8 831.7 مليون دولار أمريكي في بند "الميزانية الأصلية"⁽¹⁾ وبحلول نهاية عام 2018، تم تحديث برنامج العمل كي يشمل الاحتياجات غير المنظورة. ووصل برنامج العمل النهائي لعام 2018 إلى 10 003.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 13 في المائة، أي 1 171.8 مليون دولار أمريكي. ويرد ذلك في الكشف المالي الخامس في بند "الميزانية النهائية".

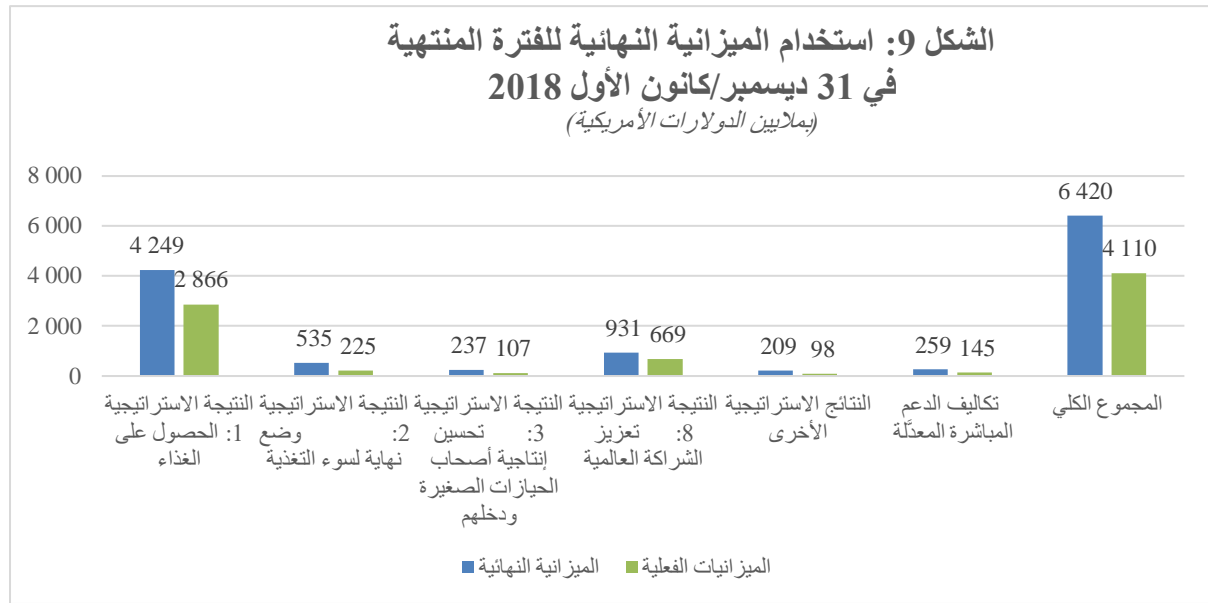
39- ويرجع حوالي 63 في المائة، أي 735 مليون دولار أمريكي، من الزيادة البالغة 1 171.8 مليون دولار أمريكي إلى زيادة المتطلبات التشغيلية في عمليات الطوارئ في بنغلاديش (250 مليون دولار أمريكي)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (133

(1) غطت مبالغ الميزانية الأصلية عند الموافقة على خطة الإدارة للفترة 2018-2020 جميع البلدان، بما فيها البلدان التي انتقلت إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة والبلدان التي ستتحول إليها في عام 2019. ويعرض هذا القسم الميزانية الأصلية بصورة منفصلة بين الخطط الاستراتيجية القطرية والمشروعات لأغراض تحليل الميزانية إلى الميزانية النهائية.

40- مليون دولار أمريكي)، واليمن (110 مليون دولار أمريكي)، والاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين في لبنان وتركيا (92 و62 مليون دولار أمريكي على التوالي)، ونيجيريا (66 مليون دولار أمريكي) وجنوب السودان (22 مليون دولار أمريكي). وتدهورت في عام 2018 الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي وهو ما يؤثر أساساً على إثيوبيا والصومال، مما أدى إلى زيادة المتطلبات التشغيلية بما قدره 95 مليون و73 مليون دولار أمريكي على التوالي. وسجلت أيضاً زيادة ملحوظة في غرب أفريقيا (229 مليون دولار أمريكي) معظمها بسبب أزمة منطقة الساحل التي أثرت على بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

استخدام الميزانية

تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية



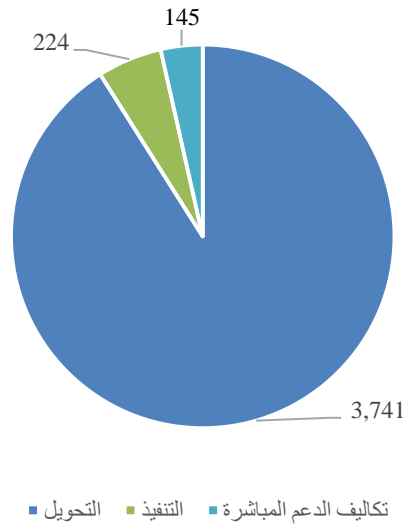
41- يمكن للبرنامج استخدام الموارد عند تأكيد المساهمات للمشروعات المعتمدة أو الخطط الاستراتيجية القطرية أو عند توفير أموال عن طريق أنشطة التمويل بالسلف. ومما قيد استخدام الميزانية خلال السنة حجم المساهمات وتوقيتها وإمكانية التنبؤ بها وكذلك القيود التشغيلية المتأصلة.

42- وفي عام 2018، بلغت الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية 6 419.5 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعبر بشكل واسع عن المتطلبات القائمة على الاحتياجات في البلدان المعنية البالغ عددها 71 بلداً. وبلغ الاستخدام الشامل للميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية 64 في المائة في عام 2018 موزعاً بين مختلف النتائج الاستراتيجية كما هو مبين أدناه:

- (أ) النتيجة الاستراتيجية 1 – تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء (غاية التنمية المستدامة 2-1) مثلت 66 في المائة من مجموع الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية وبلغ معدل استخدامها الشامل 67 في المائة. ويرتبط حوالي 98 في المائة من التكاليف الفعلية البالغة 2 866.4 مليون دولار أمريكي في إطار النتيجة الاستراتيجية 1 بتحويلات الموارد غير المشروطة/المشروطة، والوجبات المدرسية، وإنشاء الأصول، وأنشطة دعم سبل كسب العيش.
- (ب) النتيجة الاستراتيجية 2 – ألا يعاني أحد من سوء التغذية (غاية التنمية المستدامة 2-2) بلغ معدل استخدامها الشامل 42 في المائة. واستأثرت أنشطة الوقاية من سوء التغذية والعلاج التغذوي بما نسبته 87 في المائة من التكاليف الفعلية البالغة 225.4 مليون دولار أمريكي في إطار النتيجة الاستراتيجية 2.

- (ج) النتيجة الاستراتيجية 3 – تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق زيادة إنتاجيتهم ودخلهم (غاية التنمية المستدامة 2-3) بلغ فيها المعدل الشامل للاستخدام 45 في المائة. ويرتبط حوالي 98 في المائة من التكاليف الفعلية البالغة 107 ملايين دولار أمريكي في إطار النتيجة الاستراتيجية 3 بإنشاء الأصول ودعم سبل كسب العيش وأنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة.
- (د) النتيجة الاستراتيجية 8 – يعزز اقتسام المعرفة والخبرة والتكنولوجيا دعم الشراكات العالمية لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 16-17) يبلغ فيها المعدل الشامل للاستخدام 72 في المائة. واستأثرت أنشطة توفير الخدمات في مجال الشراكة للحكومات الوطنية والشركاء الآخرين في تركيا وجنوب السودان بما نسبته 83 في المائة من التكاليف الفعلية البالغة 669.4 مليون دولار أمريكي في إطار النتيجة الاستراتيجية 8.
- (هـ) النتائج الاستراتيجية الأربع المتبقية التي ساهمت في النظم الغذائية المستدامة وقدرات البلدان على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استأثرت بما نسبته 3 في المائة من الميزانية النهائية للخطط الاستراتيجية القطرية بمعدل استخدام شامل بلغ 46 في المائة.

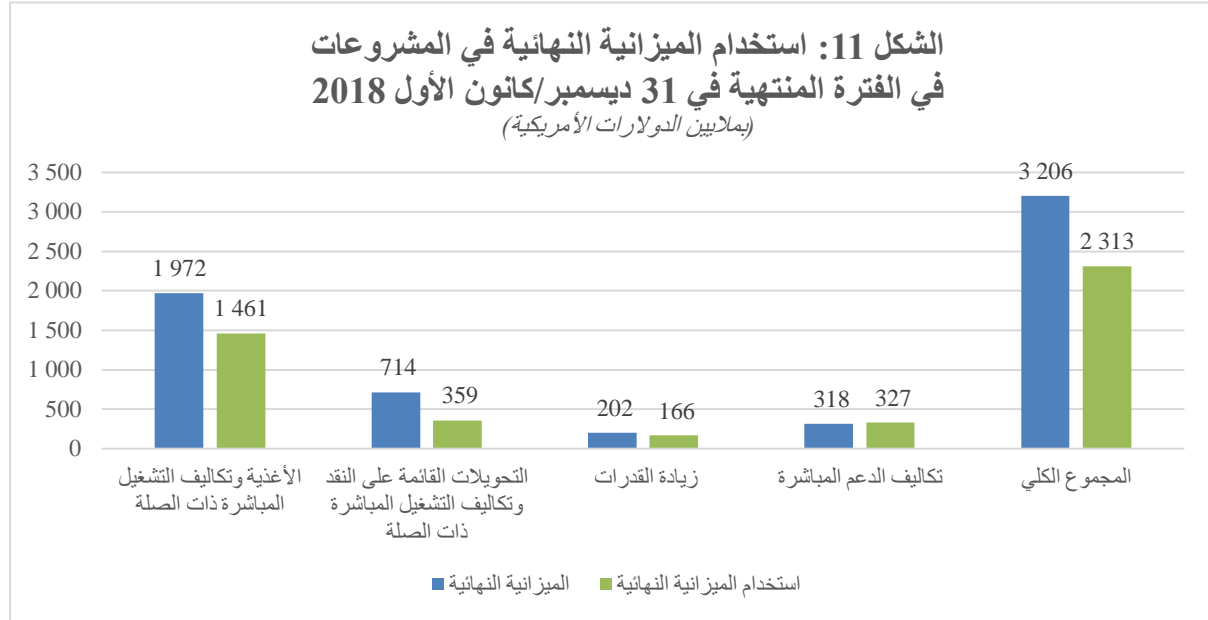
الشكل 10: التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية حسب فئات التكاليف الرفيعة المستوى
(بملايين الدولارات الأمريكية)



- 43- وأدخل هيكل ميزانيات الحوافز القطرية الذي يصاب كل خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية أربع فئات للتكاليف الرفيعة المستوى: تكاليف التحويلات، وتكاليف التنفيذ، وتكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة.
- 44- وتقابل تكاليف التحويلات القيمة النقدية للبنود أو الأموال النقدية أو الخدمات المقدمة وكذلك تكاليف التسليم ذات الصلة، وتستأثر بنسبة 91 في المائة من مجموع التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2018.
- 45- ويرتبط مبلغ 1 965 مليون دولار أمريكي من بين مجموع تكاليف التحويلات البالغة 3 741 مليون دولار أمريكي بالتحويلات الغذائية، وهي كلها تقريباً في إطار النتيجة الاستراتيجية 1 والنتيجة الاستراتيجية 2، ويرتبط مبلغ 1 442 مليون دولار أمريكي بالتحويلات القائمة على النقد في إطار النتيجة الاستراتيجية 1 والنتيجة الاستراتيجية 8. ويتعلق المبلغ المتبقي البالغ 334 مليون دولار أمريكي بتعزيز القدرات وتكاليف التحويلات اللازمة لتقديم الخدمات بين جميع النتائج الاستراتيجية المزمعة.

46- وبلغت تكاليف تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية وتكاليف الدعم غير المباشرة 369 مليون دولار أمريكي في عام 2018 واستأثرت بما نسبته 9 في المائة من التكاليف الفعلية للخطط الاستراتيجية القطرية.

تكاليف المشروعات



47- في عام 2018، بلغت الميزانية النهائية لتكاليف المشروعات 3 205.6 مليون دولار أمريكي. وبلغ استخدام الميزانية النهائية في 72 في المائة في عام 2018.

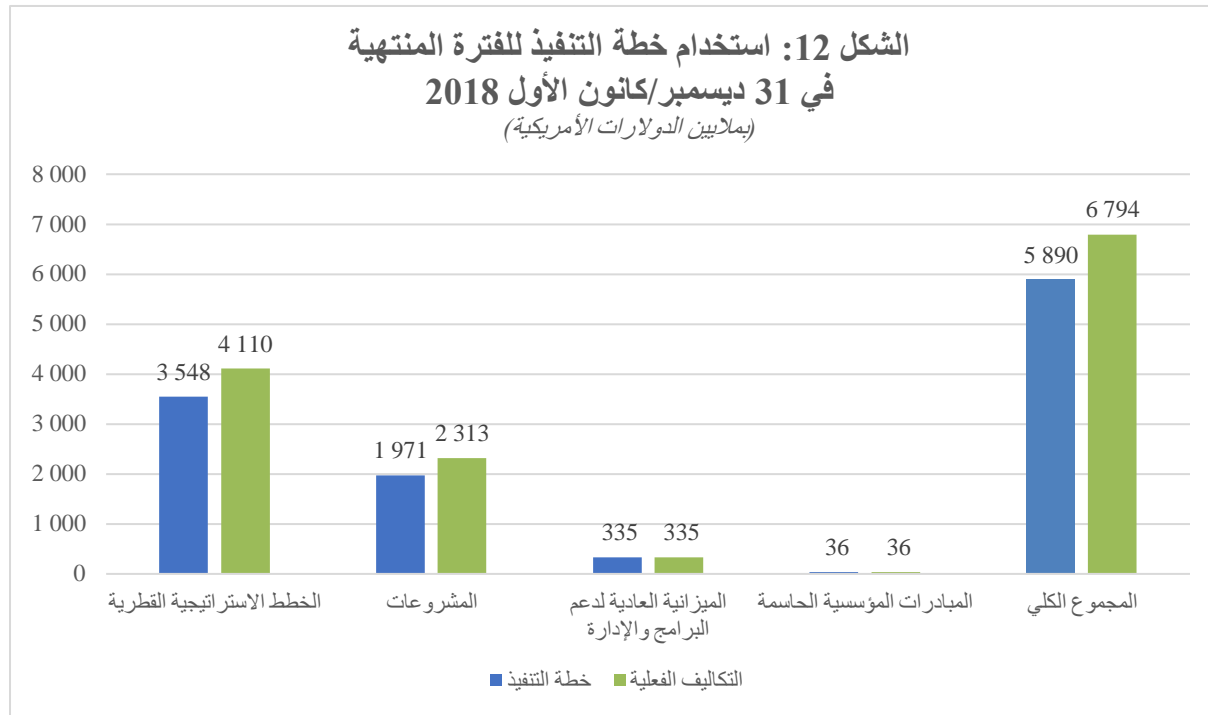
48- ويتوزع معدل الاستخدام في المشروعات بين مختلف فئات التكاليف على النحو المبين أدناه:

- ◀ 74 في المائة لتكاليف الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة ذات الصلة؛
- ◀ 50 في المائة للتحويلات القائمة على النقد وتكاليف التشغيل المباشرة ذات الصلة؛
- ◀ 82 في المائة لزيادة القدرات؛
- ◀ تجاوز استخدام تكاليف الدعم المباشرة الميزانية النهائية بما نسبته 3 في المائة بسبب عدة مكاتب قطرية استمرت في الإنفاق وفق هيكل المشروعات في عام 2018 قبل التحول إلى خارطة الطريق المتكاملة.

التكاليف غير المباشرة

49- تألفت الميزانية النهائية لدعم البرامج والإدارة من 335.4 مليون دولار أمريكي للنفقات العادية، و43 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة. واستخدم مبلغ 334.9 مليون دولار أمريكي (99.8 في المائة) من الميزانية العادية النهائية المعتمدة لدعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. واستخدم مبلغ 36 مليون دولار أمريكي (84 في المائة) من الميزانية النهائية المعتمدة للمبادرات المؤسسية الحاسمة في عام 2018.

خطة التنفيذ والاستخدام الفعلي



50- يزيد مجموع التكاليف الفعلية البالغ 6 794.4 مليون دولار أمريكي عن خطة التنفيذ الأصلية المحددة بمبلغ 5 890 مليون دولار أمريكي في خطة البرنامج للإدارة (2018-2020). ويرجع ذلك إلى زيادة إيرادات المساهمات والتسليم المتوقع في عام 2018 نتيجة الزيادة في المتطلبات التشغيلية التي نجمت أساسا عن دعم عمليات الإغاثة في اليمن وحالتين جديدتين للطوارئ من المستوى 3 أعلننا في أواخر عام 2017 في بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تعزيز الشفافية والمساءلة

51- يعد البرنامج الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان الإبلاغ المالي في الوقت المناسب وذو الصلة والمفيد، وبالتالي تحسين الشفافية والمساءلة في تسيير الموارد.

52- وضمانا لاستمرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يقيم البرنامج الأثر ويطبق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام ويغير السياسات المحاسبية عندما تقتضي ذلك التغييرات في المعايير المحاسبية. ويواصل البرنامج العمل في تعاون وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى من خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتتيح فرقة العمل المذكورة منبرا لمناقشة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحقيق الاتساق في استخدام التطورات الجديدة في هذه المعايير وتحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية.

53- ويجتمع فريق الإدارة التنفيذية بانتظام لمناقشة مسائل السياسات والمسائل الاستراتيجية، بما في ذلك استعراض مجموعة مختارة من الملامح المالية البارزة المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تغطي المجالات الرئيسية للأداء المالي في البرنامج ومركزه المالي.

54- ويتمشى إطار إدارة النتائج المؤسسية في البرنامج مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي لعام 2017 الذي يشمل العلاقة بين المخاطر والاستراتيجية والأداء. وتهدف سياسة إدارة المخاطر المؤسسية المحدثة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى وضع نهج عملي ومنهجي ومنضبط لتحديد المخاطر

وإدارتها في البرنامج ويرتبط ارتباطا واضحا بتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وتتمثل رؤية البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية في الحفاظ على إطار متنسق لإدارة المخاطر يمكن من خلاله تحديد المخاطر وتحليلها ومعالجتها وتصعيدها وتحديد المساءلة عنها؛ وبلورة فهم مشترك لمستويات التعرض للمخاطر في البرنامج فيما يتصل بتقبل المخاطر، حتى يكون قادرا على توضيح الملامح العامة للمخاطر لديه بصورة متسقة لأصحاب المصلحة؛ وإرساء ثقافة ترتبط فيها إدارة المخاطر بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج وتراعى على نحو استباقي في اتخاذ القرارات التشغيلية.

55- واعتمد البرنامج في عام 2015 نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي يصمم الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية بين 'الخط الأول' من المديرين التشغيليين الذين يتحملون المسؤولية عن المخاطر ويتكفلون بإدارتها، وبنفذون الضوابط كجزء من أعمالهم اليومية؛ و'الخط الثاني' من المديرين وقيادات المخاطر الوظيفية الذين يرصدون المخاطر والضوابط، ويضعون المعايير، ويحددون المستوى العام لتقبل المخاطر؛ و'الخط الثالث' من وظائف الضمان المستقلة. والمدير التنفيذي هو المسؤول في نهاية المطاف عن تنفيذ إدارة المخاطر على نطاق المؤسسة ويسند المسؤولية لمساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية فيما يتصل بالإشراف على وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية وتقديم التوجيه لها.

56- ويهدف إطار الرقابة الداخلية في البرنامج الذي يتفق أيضا مع لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي، إلى تقديم ضمانات معقولة بشأن تحقيق أهداف البرنامج. ويعالج إطار الرقابة الداخلية، إلى جانب إطار إدارة المخاطر المؤسسية، مخاطر تحقيق الأهداف عن طريق تقليصها إلى مستويات مقبولة. ويتسع إطار إدارة المخاطر المؤسسية عن إطار الرقابة الداخلية ويشمله نظرا لأنه يتعامل مع الاستجابات للمخاطر (تجنب المخاطر وقبولها وتقاسمها والحد منها ومتابعتها) على مستوى استراتيجي. ويتولى نائب المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية ما يلي: أ) الإشراف على إطار الرقابة الداخلية ورصد تنفيذه من خلال بيانات الضمان السنوية من الإدارة العالمية ومتابعة توصيات الرقابة والإبلاغ عنها؛ ب) ضمان وجود خطة عمل واضحة لمعالجة مسائل الرقابة الداخلية المطروحة في البيان السنوي للرقابة الداخلية. ويصدر البيان المذكور مصحوبا بالكشوف المالية السنوية ويوفر ضمانا بشأن فعالية الرقابة الداخلية، بما يشمل مسائل المخاطر والرقابة الهامة ونهج الإدارة في معالجتها.

57- واعتمد البرنامج سياسات واضحة متصلة بالإفصاح العام عن نتائج التقييمات المستقلة وعمليات المراجعة والتفتيش. ويمكن الرجوع إلى تقارير التقييم وردود الإدارة المصاحبة لها الصادرة منذ عام 2000 في الموقع الشبكي العام للبرنامج. وتتاح تقارير مراجع الحسابات الخارجي وردود الإدارة عليها في الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي. وتنتشر تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش في الموقع الشبكي العام للبرنامج وفقا لسياسة الكشف عن تقارير الرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، تتاح في الموقع الشبكي العام للمجلس التنفيذي تحديثات سنوية مقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

إدارة مخاطر الخزنة

58- يتعرض البرنامج بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في البرنامج على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي للبرنامج.

59- وتتولى خزنة مركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعها المدير التنفيذي استنادا إلى مشورة لجنة الاستثمار التابعة للبرنامج. وتغطي السياسات صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة.

60- وفي عام 2018، واستنادا إلى الإطار الذي تم وضعه لسياسات وعمليات التخفيف من المخاطر المالية المحتملة المحيطة بعمليات التحويلات القائمة على النقد، واصل البرنامج توسيع تركيزه لتعزيز الضمان الشامل في عمليات المساعدة النقدية. وسعى البرنامج في عام 2018 إلى زيادة تحسين وتعزيز وتقوية الامتثال لنموذج عمل التحويلات القائمة على النقد وإطار المسؤولية والمساءلة المرتبط بهذا النموذج. وركزت حافظة الأنشطة على مجموعة من المجالات الرئيسية، من قبيل: الرقابة، واستحداث

أدوات تحليلية وخطوط توجيهية، ومصفوفة المسؤوليات، وكذلك تعميم الدروس العالمية المستفادة وأفضل الممارسات للمساهمة في تحسين حماية أصول البرنامج.

61- وبلغت الخصوم المتعلقة باستحقاقات موظفي البرنامج 778.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. ويجنب البرنامج أصولاً للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في شكل أموال نقدية واستثمارات طويلة الأجل (سندات وأسهم). ووفقاً لخطة التمويل الحالية التي اعتمدها المجلس في عام 2010، أدرج تمويل سنوي إضافي بقيمة 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية لفترة 15 عاماً اعتباراً من عام 2011 بغرض تحقيق التمويل الكامل للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في عام 2025. ويحدد البرنامج مستوى التمويل بالاستناد إلى الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغ مستوى التمويل الذي وفرته الأصول المجنبة (586.4 مليون دولار أمريكي) لتمويل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل (737 مليون دولار أمريكي) 80 في المائة. ويزيد ذلك على مستوى التمويل في عام 2017، وهو 68 في المائة، ويرجع أساساً إلى انخفاض في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل في ظل ازدياد معدلات الخصم المستخدمة في تقييم هذه الالتزامات. واستناداً إلى نتائج التقييم الاكتواري لهذه السنة، من المتوقع أن يتحقق التمويل الكامل خلال عام 2026 (أي قبل سنة واحدة من الموعد المحدد مقارنة بالتوقعات في تقييم عام 2017). وأكدت أيضاً دراسة الأصول والخصوم التي أجرتها الأمانة لتقييم مدى ملاءمة سياسة التمويل الحالية أن توقعات التمويل متماشية مع التوقعات السابقة والبدائل الثانوية المقترحة لسياسة تخصيص الأصول.

الاستدامة

62- يعد البرنامج كشفه المالية على أساس استمراره في العمل. وعند اتخاذ هذا القرار، بحث البرنامج عواقب انخفاض كبير محتمل في المساهمات، وما إذا كان هذا الانخفاض من شأنه أن يقابله انخفاض في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا على ثقة، بعد الاطلاع على أنشطة البرنامج المتوقعة والمخاطر المقابلة لها، بأن البرنامج لديه ما يكفي من الموارد لمواصلة العمل في الأجل المتوسط.

63- ويستند بياني بشأن الاستدامة إلى ما يلي: (1) المتطلبات التي طرحتها في خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)؛ (2) الخطة الاستراتيجية (2017-2021) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2016؛ (3) الأصول الصافية المحفوظ بها في نهاية الفترة، والمساهمات المستلمة في عام 2018؛ (4) مستويات المساهمات المتوقعة لعام 2019؛ (5) اتجاه الدعم المقدم من الجهات المانحة، الذي ساعد البرنامج على مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

64- يبين الملحق الأول في هذه الوثيقة مكان العمل الرئيسي للبرنامج، وأسماء وعناوين المستشار العام والخبراء الاكتواريين والمصرفيين الرئيسيين ومراجع الحسابات الخارجي.

المسؤولية

65- وفقاً لما تقتضيه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقاً لأفضل ما يتوفر لدي من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أدخلت في السجلات المحاسبية بالشكل الصحيح، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية، والتي تشكل جزءاً من هذا التقرير، تعبر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	الكشف الأول
كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	الكشف الثاني
كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	الكشف الثالث
كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	الكشف الرابع
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	الكشف الخامس
مذكرات على الكشوف المالية	

روما، 29 مارس/آذار 2019

ديفيد بيزلي
المدير التنفيذي

بيان الرقابة الداخلية

نطاق المسؤولية والغرض من الرقابة الداخلية

1- المدير التنفيذي للبرنامج مسؤول أمام المجلس التنفيذي عن إدارة البرنامج وتنفيذ برامج ومشاريعه وأنشطته الأخرى. وتقضي المادة 1-12 من النظام المالي بأن يضع المدير التنفيذي ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقق، لضمان استخدام موارد البرنامج بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله المادية.

بيئة عمل البرنامج

2- يلتزم البرنامج، انطلاقاً من واجبه الإنساني، بالاستجابة كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويعرض هذا المبدأ البرنامج لبيئات عمل ومواقف تشتت فيها المخاطر المتأصلة، سواء ما يتصل منها بأمن موظفيه والمستفيدين، أو بقدرته على الحفاظ على أعلى معايير الرقابة الداخلية في بعض الحالات.

إطار الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية

3- يتماشى إطار الرقابة الداخلية في البرنامج مع التوجيهات الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي. ويعرف البرنامج الرقابة الداخلية بأنها عملية يقوم بها المجلس التنفيذي للبرنامج والإدارة والموظفون الآخرون بهدف توفير ضمان معقول بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال.

4- ويتماشى إطار إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج مع توجيهات لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي بشأن إدارة المخاطر المؤسسية الذي يشمل المخاطر والاستراتيجية والأداء. وتهدف سياسة البرنامج لإدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018⁽²⁾ إلى إرساء نهج عملي ومدروس ومنتظم لتحديد المخاطر وإدارتها على مستوى البرنامج، ويرتبط بتحقيق أهدافه الاستراتيجية بشكل واضح.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

5- يوفر المديرين في البرنامج المسؤولون عن تنفيذ الضوابط الداخلية في مجالات مسؤولياتهم المعلومات اللازمة لإجراء استعراض سنوي لفعالية الضوابط الداخلية في البرنامج. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) بيانات الضمان بشأن فعالية الرقابة الداخلية موقعة من جميع كبار المديرين البالغ عددهم 137 في البرنامج، بما يشمل رئيس الديوان؛ ونائب المدير التنفيذي؛ ومساعدو المدير التنفيذي؛ والمديرون الإقليميون؛ والمديرون القطريون؛ ومديرو مكاتب البرنامج، ومديرو شعب المقر. وتخضع التقارير لاستعراض من المشرفين، حسب الاقتضاء. ويؤيد المديرين ردودهم بأدلة وإجراءات متخذة أو مقرر اتخاذها.

(ب) رأي الضمان لعام 2018 الصادر عن مكتب المفتش العام الذي لم يكتشف أية نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج يمكن أن تؤثر تأثيراً خطيراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية.

(ج) الأدلة الأخرى، بما في ذلك استنتاجات الرقابة المستمدة من مكتب المفتش العام والمراجعة الخارجية ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة؛ وسجلات المخاطر المؤسسية؛ واجتماعات لجنة مراجعة الحسابات، التي تسدي إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي المشورة بشأن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والمسائل الأخرى.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

المسائل الناشئة في عام 2018

6- ظهرت مسألة مهمة واحدة متعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية في عام 2018:

- ◀ إدارة المنظمات غير الحكومية. لاحظ مكتب المفتش العام والإدارة عدم كفاية الموارد المكرسة لمعالجة المخاطر المتصلة بالمنظمات غير الحكومية. وحددت إحدى عشرة مسألة من مسائل الرقابة المتصلة بالمنظمات غير الحكومية في عام 2016، بما في ذلك عدم توشي العناية الواجبة بانتظام وعدم إجراء البرنامج تقييمات لقدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة؛ وعدم كفاية عمليات الرصد والفحص العشوائي؛ ومشكلات التوقيت والجودة وتقديم تقارير التوزيع؛ وإدارة التعاقد من الباطن مع المنظمات غير الحكومية. وشملت المجالات العالية المخاطر في الخدمات الاستشارية المتعلقة بالضمان في المنظمات غير الحكومية في عام 2018 ثغرات في السياسات والأدوات؛ وإدارة المخاطر في المنظمات غير الحكومية؛ وأدوار ومسؤوليات الخطوط الثانية، وتدبير الموارد؛ ومسائل جودة البيانات المتعلقة بمعلومات المنظمات غير الحكومية في النظم المؤسسية وبروتوكولات تقارير المنظمات غير الحكومية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتدليس. وأفضت أيضا نقاط الضعف في إدارة المنظمات غير الحكومية إلى ازدياد مخاطر التدليس وارتكاب تدليس في بعض الحالات. وكشفت عمليات التحقيق التي أجراها مكتب التفتيش والتحقيق للشركاء المتعاونين والمنظمات غير الحكومية عن أعلى مستوى للخسائر المؤيدة بأسانيد في البرنامج في عام 2018.
- ◀ نتيجة لذلك، زاد مكتب المفتش العام تركيزه على الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك من خلال استعراض العناية الواجبة المبذولة من المقر إزاء المنظمات غير الحكومية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أصدر البرنامج في يناير/كانون الثاني 2018 توجيهات مؤسسية بشأن إدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية وتحسين جودة البرمجة ورفع مستوى إدارة المخاطر.
- ◀ ردا على التقارير الإعلامية التي زعمت وقوع استغلال واعتداء جنسيين في أحد المنظمات غير الحكومية في مطلع عام 2018، صدرت في فبراير/شباط 2018 تعليمات إلى المديرين القطريين في جميع أنحاء العالم بإجراء استعراض فوري لاتفاقات الشراكة من أجل ضمان إدراج المحتوى ذي الصلة والتحقق من أن تقييمات قدرات الشركاء واستعراضات العناية الواجبة وتقييمات الأداء مرضية؛ والاجتماع مع الموظفين لضمان فهم السياسات ومتطلبات التدريب وآليات الموارد وتطبيقها على الشركاء؛ والاجتماع مع الشركاء بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومناقشة التعرضات المحتملة وفرص الحماية والتخفيف، والأدوار والمسؤوليات؛ وضمان وجود نظم للتعرف على آراء المستفيدين والتواصل معهم والتأكد من أن تلك النظم تعمل بشكل سليم تماما؛ واستيفاء تقييم ذاتي للرقابة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.
- ◀ ومن المواضيع الرئيسية التي تناولتها المشاورة السنوية المتعلقة بالشراكات لعام 2018 الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وعقدت ثلاث حلقات نقاش مختلفة ركزت على المواضيع التالية: المنع الفعال للاستغلال والاعتداء الجنسيين والاستجابة لهما، والتوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وبناء الثقة في المجتمعات المحلية، والمسؤوليات حيال السكان المتضررين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

المسائل المرحلة من بيان الرقابة الداخلية لعام 2017

7- لفت بيان الرقابة الداخلية لعام 2017 الانتباه إلى ست مسائل هامة مرتبطة بالمخاطر والرقابة الداخلية. وأحرز تقدم في جميع المجالات الستة؛ ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل في خمسة منها.

- (أ) إدارة المستفيدين. تبذل جهود متضافرة لبناء القدرة التنظيمية للبرنامج على دعم نشر منصة سكوب (نظام العمليات النقدية) لإدارة المستفيدين والتحويلات، ووضع عملية شاملة لإدارة جوانب التنفيذ السياساتية والتشغيلية والتقنية في

الإدارة الرقمية للمستفيدين التي لا تزال تشكل أولوية مؤسسية. ويمثل التسجيل البيومترى في نظام سكوب أداة فعالة للحماية من تحويل مسار الأغذية والأموال النقدية، وتبذل جهود للتسجيل بتنفيذ نظام القياسات البيومترية حيثما كان ذلك ملائماً. وبحلول 1 مارس/آذار 2019، سجل 35.1 مليون هوية في نظام سكوب (24.9 مليون في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017).

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في هذا المجال، يلزم تعزيز الضوابط في بعض عمليات إدارة المستفيدين، مثل تقاسم البيانات، والاستهداف، والتسجيل، والرصد، والتحقق، وآليات الشكاوى والتعليقات. وعلى سبيل المثال:

- سلطت المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جنوب السودان الضوء على مسائل عالية الأولوية مرتبطة بالاستهداف والتسجيل والتحقق؛
- شملت الملاحظة العالية الأولوية المنبثقة عن المراجعة الداخلية لعمليات البرامج في الفلبين مسائل مرتبطة بالتعاون مع الشركاء وتقييمهم قيدت قدرة البرنامج على استهداف المستفيدين وأفضت إلى نقاط ضعف في إدارة السلع؛
- سلط الضوء على ثغرات في استهداف المستفيدين وتسجيلهم في عمليات المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في نيجيريا واليمن؛
- شملت ملاحظة منبثقة عن تقرير التفتيش المتعلق بعمليات البرنامج في أوغندا تسجيل المستفيدين وإدارة قاعدة بيانات اللاجئين؛
- لم تنفذ حتى الآن عشرة إجراءات متفق عليها منبثقة عن المراجعة الداخلية التي أجريت في عام 2017 لإدارة المستفيدين.

وفي عام 2018، عزز البرنامج مشاركته في إدارة المستفيدين، بما في ذلك وضع سياسة وتوجيهات متعلقة على سبيل المثال بتحديد الملامح النمطية العامة، والاستهداف، وترتيب الأولويات، والتحقق؛ والتوجيه البرامجي الشامل للتسجيل وإدارة الهوية؛ ومجموعة أدوات حماية البيانات الشخصية في عمليات التسجيل في البرنامج ومعالجة البيانات الشخصية للمستفيدين، بما في ذلك تقديرات المخاطر في تقاسم بيانات الأطراف الثالثة؛ وقرار على مستوى السياسات بشأن استخدام نظام سكوب وآثاره البرمجية؛ والنظر في إطار للسياسات من أجل تكميل التوجيه الحالي لضمان تنفيذ آليات تعليقات المستفيدين؛ وتحديث الاتفاق على المستوى الميداني والتوجيهات المتعلقة باختيار الشركاء المتعاونين؛ وإدارة معلومات المستفيدين.

وقام البرنامج بتنظيم دورة للتعليم الإلكتروني بهدف بناء قدرة الموظفين على إدارة بيانات المستفيدين في نظام سكوب ووضع قدرات تقنية لتحديد السجلات المنكثرة بالاستناد إلى البيانات البيومترية. ووضع أيضا إجراءات عمل تقنية موحدة لتسجيل المستفيدين في نظام سكوب في عام 2018.

وأنشئ إطار المستخدمين والأدوار في نظام سكوب وجرى موامته مع العملية المؤسسية المستخدمة في تحديد واستعراض المخاطر المتصلة بالمراقبة وتحديد الأدوار. ويرسم الإطار إجراءات وضوابط إدارة حسابات المستخدمين منذ إنشائها حتى تعطيلها، ويبين تفاصيل الأدوار والمسؤوليات.

وفي عام 2019، ستواصل الإدارة تعزيز عمليات إدارة المستفيدين وضوابطها، بما يشمل العمليات والضوابط المتصلة بالتحقق من المستفيدين، وتحديد ملامحهم النمطية، وترتيب أولوياتهم. وسيضع البرنامج أيضا الصيغة النهائية للتوجيهات المتعلقة بإدارة المستفيدين التي تغطي مختلف جوانب الطريقة التي يدير بها هويات المستفيدين واعتبارات حماية البيانات الشخصية التي يسترشد بها في ذلك.

وتشمل خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)⁽³⁾ نفقات لمبادرة مؤسسية حاسمة بما قيمته 20 مليون دولار أمريكي لمنصة مساعدات نقدية ورقمية، من أجل تعزيز الحل الحالي الذي يوفره نظام سكوب. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تعزيز القدرات الرقمية للبرنامج المرتبطة في المقام الأول بالتحويلات القائمة على النقد. وسترکز المبادرة بصفة خاصة على الإدارة الآمنة لهويات المستفيدين والمعلومات المتعلقة بهم؛ وتحسين تصميم البرامج وتنفيذها؛ وتعزيز تسليم التحويلات؛ وزيادة التأكيدات والضمانات وإدارة المخاطر؛ وأدوات تحليل البيانات المركزية واستخلاص الأفكار المفيدة منها. ويهدف البرنامج إلى تعزيز المقدرة والقدرات لدى قوته العاملة إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا.

(ب) **حوكمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط والأمن السيبراني.** قطع البرنامج في عام 2018 شوطاً كبيراً في معالجة مسائل الأمن السيبراني نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي قام بها من أجل تعزيز أنشطة حماية البيانات وتنفيذ حلول كشف التهديدات وإخراج النظم القديمة من الخدمة، وإعادة هندسة بيئة الشبكة، وتحسين الضوابط الداخلية العامة. وتشكل هذه التدابير لبنات لتحديث برنامج الأمن السيبراني الشامل للانتقال به إلى المرحلة التالية من التحول الرقمي والسيبراني وتحسين حالة الأمن السيبراني في البرنامج وحماية سرية البيانات والبرامج وسلامتها وتوافرها.

والغرض من زيادة التركيز على التحسين الاستباقي لحالة الأمن السيبراني وتوسيع الاستثمار فيه داخل البرنامج والتخفيف من مخاطر التدليس وفقدان البيانات والخسائر المالية الكبيرة المحتملة بسبب التهديدات السيبرانية التي تشكل تحدياً متزايداً لقدرة البرنامج على حماية النظم الحاسمة للأعمال والحفاظ على سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها.

وعلى الرغم من التقدم الكبير والاستثمارات الهائلة في هذا المجال، حدد مكتب المفتش العام جوانب قصور في النظم والتكنولوجيا، ولا سيما في إدارة السفر، وإدارة الأصول، والرصد، واستحقاقات الموظفين، وإدارة البائعين، حيث لا يزال عدم التكامل بين النظم يمثل مشكلة شائعة تحول دون كفاية الضوابط والكفاءات. ويعبر تركيز موارد كثيرة في هذا المجال عن رؤية الإدارة للمسائل المرتبطة بالنظم والأمن السيبراني باعتبارها تشكل مخاطر كبيرة للبرنامج في الوقت الذي يزداد فيه اعتمادها على التكنولوجيا.

وتشمل خطة البرنامج للإدارة (2019-2021) أيضاً 5 ملايين دولار أمريكي في عام 2019 لدمج النظم المؤسسية والكفاءات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات في البرنامج. ويشمل ذلك استثمارات في إنشاء منصة تجمع بين النظم الحالية والجديدة. وسيطلب الاستثمار في دمج النظم المؤسسية في البداية تحديد تحديات مواعمة النظم الحالية وما يشوبها من ثغرات. وستعزز الأعمال التي سيتم إجراؤها لاحقاً من أجل تطوير أدوات من قبيل دمج تحليلات البيانات وتعزيز الصلات بين الموارد والنتائج، شفافية البيانات المقدمة إلى الدول الأعضاء من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية وعرض رؤية الإدارة من خلال لوحة الإدارة في البرنامج. وفي عام 2019، سيواصل البرنامج أيضاً تنفيذ عمليات وظيفية مبسطة وآلية بهدف تحسين كفاءة عملياته. وتشمل الإجراءات المتخذة في هذا الاتجاه إطلاق أداة لإدارة الخدمات العالمية من أجل وظائف دعم الأعمال، وزيادة التشغيل الآلي لتدفقات البيانات بين النظم من أجل الاستغناء عن التسجيل اليدوي للبيانات، وإجراء تقييم لجدوى استخدام تكنولوجيات التشغيل الآلي للعمليات من أجل تبسيط المهام المتكررة.

(ج) **توسيع الدعم اللازم للتعامل مع حافظة الطوارئ.** شهد عام 2018 تمديد الاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 3 والمستوى 2 في كولومبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وليبيا، والكاميرون، ومالي، وميانمار/بنغلاديش، ونيجيريا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واللاجئين السوريين، واليمن. وظلت احتمالات عدم قدرة البرنامج على مواجهة انتشار الأزمات في السنوات الأخيرة تشكل خطراً ذا أولوية عالية في سجل المخاطر المؤسسية لعام 2018.

وسلط مكتب المفتش العام أيضا الضوء في رأيه بشأن الضمان لعام 2018 على أثر الضوابط الداخلية للتوظيف وثغرات القدرات في حالات الطوارئ بسبب نقص التمويل، وعدم الوصول بسهولة إلى مواقع توزيع الأغذية، وإدارة الوظائف الشاغرة ومعدل دوران الموظفين، وهو ما أثر سلبا على تقديم المساعدة الإنسانية. من ذلك على سبيل المثال أن وظائف الإدارة الشاغرة ومعدل دوران الموظفين أضرب بنجاح المساعدة الإنسانية المقدمة من البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالمثل، أدى نقص أعداد الموظفين وامتداد فترات شغور الوظائف في ليبيا بالاقتران مع عدم كفاية المهارات والقدرات التقنية عن الاعتماد على الموظفين المؤقتين والمستوى دون الأمثل للحكومة وإدارة المخاطر وممارسات الرقابة الداخلية. ولوحظ أيضا أن الإعلان عن حالات الطوارئ لم يسفر عن تعبئة كافية للموارد والدعم من المقر والمكاتب الإقليمية، ولا سيما في حالات الطوارئ من المستوى 2.

وتشمل المبادرات المتخذة لمعالجة هذه المسائل وضع خطة شاملة لتلبية متطلبات التوظيف في حالات الطوارئ وبناء القدرة على مواجهة الزيادات المفاجئة في الاحتياجات؛ وتعزيز قائمة الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتنفيذ قائمة منسقي الطوارئ؛ وإصدار بروتوكول مؤسسي مؤقت لتفعيل الطوارئ المؤسسية؛ وإنشاء وحدة للدعم التشغيلي لمواجهة الزيادات المفاجئة في الاحتياجات؛ ودمج آليات للاستجابة العاجلة في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية لتيسير الحاصلات/الأنشطة الاستراتيجية المرتبطة بالطوارئ؛ وإنشاء نظام إنذار مؤسسي متصل بفرقة العمل المعنية بالاستعداد.

(د) **تحسين نظم رصد العمليات واستعراضها.** لا يزال الرصد والاستعراض يمثلان مسألة هامة فيما يتصل بالمخاطر والرقابة الداخلية. وأكدت مراجعة داخلية تناولت الرصد في البرنامج في عام 2018 وجود ثغرات في الضوابط بسبب التركيز على جمع البيانات لأغراض الإبلاغ المؤسسي على حساب قياس إنجازات المشروعات وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التشغيلية؛ وعدم كفاية قدرات الموظفين ومهاراتهم؛ وعدم إعطاء الأولوية لموارد الرصد. ولوحظت مسائل ذات أولوية عليا في مجالات رصد الميزانية والتخطيط والتغطية؛ ورصد عمليات التحقق وجودة البيانات؛ والإبلاغ ومتابعة البيانات واستخدامها.

وبالمثل، أشارت مراجعة داخلية لتطوير وتنفيذ أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميث) وتنفيذها في عام 2018 إلى عدة مجالات في حاجة إلى تحسين، بما في ذلك فعالية الحكومة وهيكل إدارة المشروعات. وارتبطت الملاحظات ذات الأولوية العالية بمسائل الوضوح في احتياجات الأعمال والحالة الحرجة للنظم، والنجاح في تلبية احتياجات المستخدمين؛ والملكية التقنية لنظام كوميث، والاعتماد على المطور الخارجي والاستدامة. وسلطت عمليات المراجعة الأخرى الضوء على قيود الوصول التي حالت دون كفاية الرصد على الأرض، ولا سيما في اليمن.

ومن المتوقع تطوير الوحدة النموذجية المقررة لرصد أداة كوميث في عام 2019.

وتحدد استراتيجية البرنامج للرصد المؤسسي (2018-2021) التزام البرنامج بإدارة الأداء، وتهدف إلى معالجة ثلاثة مجالات ذات أولوية: تخطيط قوة العمل، والالتزام المالي والقدرة الوظيفية. وتعالج الاستراتيجية نقاط الضعف الملحوظة في الرصد في البرنامج بينما تطرح رؤيته بشأن وظيفة رصد مناسبة وذات مصداقية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وافق المجلس التنفيذي على إطار النتائج المؤسسية المنقح (2017-2021)⁽⁴⁾. الذي يوجه تخطيط برامج البرنامج وتنفيذها ورصدها من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطته الاستراتيجية (2017-2021).

(هـ) **إدارة المواهب وتخطيط قوة العمل.** لا يزال البرنامج يواجه تحديات في تعيين العدد الكافي من الموظفين الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة في الوقت المناسب في المناصب الرئيسية. ولا تزال المكاتب القطرية تواجه مشكلات في تعيين موظفين مؤهلين، ولا سيما في مراكز العمل الشاقة. وأشارت جميع الأجهزة الرقابية تقريبا والإدارة العليا

إلى أن تخطيط قوة العمل يشكل تحدياً كبيراً. ولذلك يمثل هذا المجال مسألة من مسائل المخاطر والرقابة الهامة. وتؤكد عمليات مراجعة المكاتب القطرية باستمرار وجود مسائل ذات مخاطر عالية ومتوسطة مرتبطة بقدرات الموظفين، مما يؤدي إلى نزاع صفة الأولوية عن أنشطة الرقابة، ويمكن أن يؤثر ذلك على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط الاستراتيجية القطرية. وأشار مكتب المفتش العام في رأيه بشأن الضمان لعام 2018 إلى وجود ارتباط بين العمليات وانخفاض تصنيفات المراجعة وعدم موازنة هيكلها وقوة عملها مع الخطط الاستراتيجية القطرية.

ولضمان الموازنة المستمرة لقوة عملنا مع الاحتياجات والأولويات التشغيلية، أدرج البرنامج تخطيط قوة العمل كجزء من عمليات التخطيط المعيارية في إطار خارطة الطريق المتكاملة ويقوم كل مكتب قطري من خلال ذلك بتقييم تركيبة قوة عمله كجزء من صياغة خطته الاستراتيجية القطرية. ويشكل تخطيط قوة العمل جزءاً من مجموعة أدوات الموارد البشرية للتأهب التنظيمي لخارطة الطريق المتكاملة في المكاتب القطرية.

وعمل البرنامج خلال عام 2018 في تصميم إطار لتخطيط قوة العمل المؤسسية وطبق هذا المفهوم على سبيل التجربة في وظائف مثل التغذية، باستخدام التعليقات التي تم جمعها لتوضيح مبادراته بشأن 'قوة عمل 2020' التي تبين تفاصيل الالتزام في خطة الإدارة بمبلغ 11.1 مليون دولار أمريكي على مدى سنتين لمعالجة ما يلي:

- تخطيط قوة العمل وتنمية المهارات
- تنمية القدرات الوظيفية والقدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة
- مبادرات تنمية المهارات الشاملة
- تكنولوجيات ومجموعات أدوات التعلم

وأطلقت أيضاً في عام 2018 لوحة إلكترونية توفر لمحة عامة عن قوة العمل الحالية في البرنامج وتمكن صناع القرار من إدارة قوة عملهم بمزيد من الفعالية.

وأطلق البرنامج برنامجاً مخصصاً للمهارات الإرشادية (اجتازه حتى الآن 603 مشاركين)، ويعكف على تعزيز عملية وأدوات إدارة الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، يطور البرنامج برنامجاً للمديرين القطريين ورؤساء المكاتب الفرعية الجدد.

وأدخل البرنامج استعراضاً للمواهب من أجل فهم القدرات والإمكانات القيادية الحالية التي توفر فرصة للموظفين للحصول على تعليقات عن جوانب قوة القيادة والمجالات التي في حاجة إلى تطوير. وأطلق أيضاً مجموعة المواهب الدولية المستقبلية، وهي ذخيرة من المهنيين المؤهلين تأهيلاً أولياً المستعدين لشغل وظائف مهنية دولية ومتاحين للعمل حسب الاقتضاء. واعتباراً من مارس/آذار 2019، باتت مجموعة المواهب الدولية المستقبلية تشمل أكثر من 400 شخص واتسعت بعد إضافة مجالات وظيفية جديدة. وتشمل المجموعة حالياً مجالات الاتصالات، والأمن، والشراء، والشؤون الإدارية، والبرامج والسياسات (بما في ذلك التحويلات القائمة على النقد)، والتغذية، والموارد البشرية، والشؤون المالية، وهشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والرصد والتقييم، وسلسلة الإمداد/اللوجستيات. ويشمل أعضاء المجموعة 41 في المائة من داخل البرنامج و54 في المائة من النساء. واستخدمت مجموعة المواهب الدولية المستقبلية حتى الآن لشغل 21 وظيفة (منها 16 موظفة). وسيجري تنشيط مجموعات المواهب الدولية المستقبلية دورياً.

المسائل المرحلة من عام 2017 التي لم تعد تشكل مسألة مهمة متعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية

8- إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الإدارية. عين رئيس لموظفي المخاطر في عام 2018 لقيادة شعبة إدارة المخاطر المؤسسية التي أنشئت حديثاً. وواصلت الشعبة تحت قيادته إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وتعزيزهما. وخلال عام

2018، قامت الشعبة بتحديث إطار الرقابة في البرنامج⁽⁵⁾، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2018. ويحدد إطار الرقابة هيكلية الحوكمة في البرنامج وتشغيل خطوط الدفاع الثلاثة كإدارة للمخاطر وإطار للمراقبة.

9- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وافق المجلس التنفيذي على سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 التي شملت تحديثاً لبيانات تقبل المخاطر في البرنامج وتصنيفاً موحداً للمخاطر. وبالإضافة إلى العمل مع شعب المقر في قياسات المخاطر اللازمة لبيانات تقبل المخاطر، وتحديد مؤشرات رئيسية لتحسين التعليقات الداخلية والخارجية على المخاطر، أطلقت شعبة إدارة المخاطر المؤسسية عملية جديدة لاستعراض المخاطر بإصدارها خطة الأداء السنوية ونظمت أيضاً، بالاقتران مع شعبة إدارة ورصد الأداء، تدريباً للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية على العملية برمتها. وعززت الشعبة أيضاً القسم المتعلق بإدارة المخاطر في الخطة الاستراتيجية القطرية.

10- وفي عام 2019، بالإضافة إلى استمرار تنفيذ السياسة المنقحة لإدارة المخاطر المؤسسية، ستنفذ شعبة إدارة المخاطر المؤسسية نظاماً جديداً للحوكمة والمخاطر والامتثال سيمكن من إجراء تحسينات أخرى في عمليات إدارة المخاطر. وستقدم الشعبة أيضاً دورة للتعليم الإلكتروني على نموذج خطوط الدفاع الثلاثة.

11- وإلى جانب المجالات المذكورة أعلاه، يعترف البرنامج بالتزامه بأن يعبر هذا البيان عن الأحداث المادية التي وقعت في عام 2018. وفي اليمن، أدت القيود المفروضة على عمليات البرنامج إلى الحد من قدرته على فرض إجراءات وضوابط قوية. وأكدت الأدلة التي كشف عنها البرنامج بشأن تحويل مسار أغذية الإغاثة الإنسانية التي بيع بعضها في السوق المفتوحة في العاصمة، جوانب قصور قيد المعالجة. وبالإضافة إلى المطالبة بوضع نهاية فورية لتحويل مسار أغذية الإغاثة الإنسانية في اليمن، يمارس البرنامج ضغوطاً من أجل زيادة رصد عملية اختيار المستفيدين وإصلاحها وإدخال التسجيل البيومترى للمستفيدين على نطاق البلد.

12- وعقب تدفق اللاجئين من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تلقى المكتب القطري في أوغندا مزاعم بوقوع تدليس في عملية تسجيل المستفيدين. وفي عام 2018، أجرى مكتب رئيس الوزراء ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي وكالة الأمم المتحدة المعنية باللاجئين، عملية تحقق بيومترى على نطاق البلد شملت جميع ملتسمي اللجوء واللاجئين. وحددت حالات التسجيل المتعدد وحذفت من قاعدة البيانات. وفي أعقاب عملية التحقق، وضعت إجراءات جديدة لجمع المساعدة الغذائية للحد من مخاطر التدليس ولضمان حسن إدارة المساعدة وعدم تقديمها إلا للاجئين وملتسمي اللجوء المؤهلين الذين تم التحقق منهم. وبالإضافة إلى ذلك، أدخل المكتب القطري في أوغندا ضوابط قوية على طول سلسلة الإمداد، وعزز آليات شكاوى المستفيدين وتعليقاتهم، وحسن عمليات إدارة الشراكة، وعمل في تعاون وثيق مع جميع الشركاء لاستعادة الثقة في عملية الاستجابة للاجئين.

13- وفي عام 2018، شرع البرنامج في استعراض الأدوار والمسؤوليات في المكاتب الإقليمية والمقر وحضور المكاتب القطرية للحد من ازدواجية التكاليف وإعادة ضبط نطاق المراقبة؛ وقام في الوقت نفسه بتعزيز الدعم وتدقيق معلومات الرقابة وتمكين المكاتب القطرية. وحدد البرنامج حتى الآن اختصاصات موحدة للمكاتب الإقليمية والمقر؛ وخيارات للحدود الجغرافية الإقليمية ونطاقاً منقحاً للمراقبة؛ وإطاراً للحضور القطري؛ وكذلك مدخلات بشأن تخصيص موارد المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وتشمل الأولويات القادمة تحديد الاختصاصات الوظيفية وفقاً للأدوار المتفق عليها للمقر والمكاتب الإقليمية؛ وإعادة تخصيص التمويل الأساسي بما يتماشى مع احتياجات المكاتب الإقليمية/المكاتب القطرية والنطاق الجغرافي المختار؛ واختبار مقومات استمرار الحضور القطري؛ والتعمق في نتائج اختبار مقومات الاستمرار، والنماذج البديلة للمكاتب القطرية.

14- وأطلقت وظيفة مكافحة التدليس والفساد على صعيد الإدارة التي أنشئت مؤخراً داخل شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، استراتيجية وخطة عمل لمواصلة دمج ضوابط مكافحة الفساد في الأطر التنظيمية والإدارة التشغيلية، وتعزيز الوعي والقدرة، وتوضيح السياسات والأدوار والمسؤوليات، وتحسين العمليات/الأدوات والمعايير. وبالإضافة إلى دمج إدارة المخاطر ومواضيع الرقابة الداخلية في التدريب الوظيفي، أجرت شعبة إدارة المخاطر المؤسسية تدريباً داخلياً على مكافحة التدليس والفساد في نيجيريا

وجنوب السودان، ونسقت دورتين تدريبيتين للمدققين المعتمدين لعمليات التدليس اشتركت فيها مجموعة مختارة من الموظفين في المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية. وعلى الرغم من ازدياد جهود مكافحة التدليس والفساد، لا يزال التقصير في التبليغ عن تلك الحالات يمثل مشكلة. ومن المتوقع أن يبرز المراجع الخارجي ذلك وغيره من المجالات التي في حاجة إلى تحسين في تقرير المراجعة المقبل المتعلق بمنع الفساد وكشفه وقمعه.

البيان

- 15- تنطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود متأصلة، بما في ذلك إمكانية التحايل، وهي بذلك لا يمكن أن توفر إلا ضمانات معقولة تتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات، والإبلاغ، والامتثال. وعلاوة على ذلك، ونظرا لتغير الظروف، يمكن لفعالية الضوابط الداخلية أن تتفاوت بمرور الوقت.
- 16- وبناء على ما تقدم، أرى، وفقا لأفضل ما لدي من معرفة ومعلومات، أن نظم الرقابة الداخلية في البرنامج كانت مرضية في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 تمشيا مع الضوابط الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي – الإطار المتكامل (2013).
- 17- والبرنامج ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه كجزء من التحسين المستمر لضوابطه الداخلية.

ديفيد بيزلي

المدير التنفيذي

روما، 29 مارس/أذار 2019

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الأول
كشف المركز المالي
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
(ملايين الدولارات الأمريكية)

2017	2018	مذكرة	
			الأصول
			الأصول الجارية
1 268.9	1 116.1	2.1	النقدية ومكافآت النقدية
1 206.3	1 669.3	2.2	الاستثمارات القصيرة الأجل
3 523.8	3 011.0	2.3	المساهمات المستحقة القبض
704.8	853.8	2.4	المخزونات
136.6	218.0	2.5	البنود المستحقة القبض الأخرى
6 840.4	6 868.2		
			الأصول غير الجارية
378.2	510.8	2.3	المساهمات المستحقة القبض
626.9	629.3	2.6	الاستثمارات طويلة الأجل
128.4	162.2	2.7	الممتلكات والمنشآت والمعدات
5.6	4.5	2.8	الأصول غير المادية
1 139.1	1 306.8		
7 979.5	8 175.0		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم الجارية
654.9	727.8	2.9	الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
1 550.0	783.4	2.10	الإيرادات المؤجلة
6.3	11.8	2.11	المخصصات
36.9	41.2	2.12	استحقاقات الموظفين
5.7	5.7	2.13	القروض
2 253.8	1 569.9		
			الخصوم غير الجارية
378.2	495.8	2.10	الإيرادات المؤجلة
841.2	737.0	2.12	استحقاقات الموظفين
72.4	66.6	2.13	القروض
1 291.8	1 299.4		
3 545.6	2 869.3		مجموع الخصوم
4 433.9	5 305.7		الأصول الصافية
			أرصدة الصناديق والاحتياطيات
4 053.5	4 898.4	2.15	أرصدة الصناديق
380.4	407.3	2.15	الاحتياطيات
4 433.9	5 305.7		مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

Manoj Juneja
مساعد المدير التنفيذي
ورئيس الشؤون المالية

ديفيد بيزلي
المدير التنفيذي
روما، 29 مارس/آذار 2019

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثاني

كشف الأداء المالي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

(ملايين الدولارات الأمريكية)

2017	2018		
			الإيرادات
5 614.8	6 783.4	3.1	المساهمات النقدية
385.1	451.5	3.2	المساهمات العينية
231.0	(84.4)	3.3	فروق أسعار صرف العملات
51.0	44.4	3.4	عائد الاستثمارات
149.0	173.4	3.5	إيرادات أخرى
6 430.9	7 368.3		مجموع الإيرادات
			المصروفات
1 446.1	1 760.5	4.1	التحويلات القائمة على النقد الموزعة
2 197.5	2 132.6	4.2	السلع الغذائية الموزعة
664.4	758.7	4.3	التوزيع والخدمات المتصلة به
884.0	979.7	4.4	الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى
174.4	163.3	4.5	الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى
759.5	750.9	4.6	الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
1.9	1.8	4.7	تكاليف التمويل
47.7	47.4	4.8	الاستهلاك والإهلاك
43.7	=44.8	4.9	مصروفات أخرى
6 219.2	6 639.7		مجموع المصروفات
211.7	728.6		الفائض للسنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الرابع
كشف التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
(ملايين الدولارات الأمريكية)

2017	2018	مذكرة	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
211.7	728.6		فائض السنة
			تسويات لمطابقة الفائض مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
47.7	47.4	2.7/2.8	الاستهلاك والإهلاك
0.5	(0.6)	2.2	الخسارة (المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات قصيرة الأجل
(8.8)	5.7	2.6	الخسارة (المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات طويلة الأجل
(3.7)	(3.5)	2.2/2.6	(الزيادة) في القيمة المستهلكة من الاستثمارات طويلة الأجل
(0.4)	(0.4)	2.13	(النقص) في القيمة المستهلكة من القرض طويل الأجل
2.3	2.2	2.13	الفوائد على القرض طويل الأجل
(61.6)	(149.0)	2.4	(الزيادة) (النقص) في المخزونات
(656.7)	380.2	2.3	النقص (الزيادة) في المساهمات المستحقة القبض
(8.7)	(76.9)	2.5	(الزيادة) في المدفوعات الأخرى
(1.5)	(0.4)	2.7	(الزيادة) في الممتلكات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)
97.1	72.9	2.9	الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
942.0	(649.0)	2.10	(النقص) الزيادة في الإيرادات المؤجلة
(0.7)	5.5	2.11	الزيادة (النقص) في المخصصات
55.1	77.6	2.12	الزيادة في استحقاقات الموظفين مخصوما منها المكاسب/الخسائر الاكتوارية في استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
614.3	440.3		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية:
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(22.7)	(455.0)	2.2	(الزيادة) في الاستثمارات قصيرة الأجل
(0.8)	(4.6)	2.5	(الزيادة) في الفوائد المستحقة القبض
(57.5)	(46.3)	2.6	(الزيادة) في الاستثمارات طويلة الأجل
(33.0)	(79.2)	2.7	(الزيادة) في الممتلكات والمنشآت والمعدات
(1.2)	(0.5)	2.8	(الزيادة) في الأصول غير المادية
(115.2)	(585.6)		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:
(2.4)	(2.2)	2.13	الفوائد المدفوعة على القرض
(5.3)	(5.3)	2.13	سداد الأصل السنوي للقرض
(7.7)	(7.5)		التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل
491.4	(152.8)		صافي (النقص) الزيادة في النقدية ومكافآت النقدية
777.5	1 268.9	2.1	النقدية ومكافآت النقدية في بداية السنة
1 268.9	1 116.1	2.1	النقدية ومكافآت النقدية في نهاية السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الخامس
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية⁽¹⁾
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
(ملايين الدولارات الأمريكية)

خطة التنفيذ	الفرق: الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية	المبلغ الفعلي على أساس مقارن	المبلغ المحدد في الميزانية		المذكورة 6
			الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية ⁽²⁾	
-	511.1	1 460.6	1 971.7	-	تكاليف المشروعات
-	354.4	359.4	713.8	-	الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها
-	35.9	166.0	201.9	-	التحويلات القائمة على النقد وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها
-	(9.3)	327.5	318.2	-	زيادة القدرات
-	892.1	2 313.5	3 205.6	-	تكاليف الدعم المباشرة
3 390.6	1 382.2	2 866.4	4 248.6	5 549.0	المجموع الفرعي لتكاليف المشروعات المباشرة
510.2	310.0	225.3	535.3	807.4	تكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية⁽³⁾
208.2	129.6	107.0	236.6	333.6	النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء
106.8	67.0	66.8	133.8	160.0	النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية
48.2	43.0	29.6	72.6	87.4	النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة
0.8	2.6	0.2	2.8	2.1	النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة
0.1	(0.2)	0.4	0.2	0.2	النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة
834.7	261.5	669.4	930.9	940.2	النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق السياسات لدعم التنمية المستدامة
419.4	113.6	145.1	258.7	580.8	النتيجة الاستراتيجية 7: إمكانية حصول البلدان النامية على طائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي
5 519.0	2 309.3	4 110.2	6 419.5	8 460.7	النتيجة الاستراتيجية 8: يعزز اقتسام المعرفة والخبرة والتكنولوجيا دعم الشراكات العالمية لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
335.4	0.5	334.9	335.4	335.4	تكاليف الدعم المباشرة المعدلة
35.6	7.0	36.0	43.0	35.6	المجموع الفرعي لتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية
371.0	7.5	370.9	378.4	371.0	التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة
5 890.0	3 208.9	6 794.6	10 003.5	8 831.7	المبادرات المؤسسية الحاسمة
					المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة
					المجموع

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشوف المالية.

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشوف المالية.

(1) أعد على أساس الالتزامات.

(2) تمثل الميزانية النهائية الاحتياجات التشغيلية المعتمدة في 31 ديسمبر/كانون الأول من السنة المشمولة بالتقرير. وبدلاً من ذلك، تمثل خطة التنفيذ الاحتياجات التشغيلية المحددة الأولويات التي روعيت فيها توقعات تمويل الموارد المتاحة والتحديات التشغيلية.

(3) غطت الميزانية الأصلية ومبالغ خطة التنفيذ عند اعتماد خطة الإدارة للفترة (2018-2020) جميع البلدان، بما فيها البلدان التي انتقلت إلى الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2018، والتي ستنقل إليه في عام 2019.

مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

الكيان المعد للتقرير

- 1- أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) في عام 1961 باعتباره المنظمة المعنية بالمعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. والغرض من إنشاء البرنامج هو: (أ) تقديم المعونة الغذائية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (ب) تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين وضحايا حالات الطوارئ الأخرى وعمليات الإغاثة الممتدة؛ (ج) النهوض بالأمن الغذائي العالمي وفقا لتوصيات الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة.
- 2- ويحكم البرنامج مجلس تنفيذي مؤلف من 36 عضوا يوفر الدعم الحكومي الدولي والتوجيه والإشراف لأنشطة البرنامج. ويرأس البرنامج مدير تنفيذي يُعيّنه الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.
- 3- ويقع مقر البرنامج في روما بإيطاليا. وقدم البرنامج حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 مساعدات في 83 بلدا يخضع فيها عمله لإشراف من المكاتب الإقليمية الستة.
- 4- وتشمل الكشوف المالية عمليات البرنامج، بينما تبين المذكرة 12 الكيانات الخاضعة لمراقبة مشتركة.

أساس الإعداد

- 5- أعدت الكشوف المالية للبرنامج من خلال المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية المعدلة عن طريق إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي الحالات التي لا يعالج فيها معيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسألة معينة، يستخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- 6- وأعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- 7- والعملية المستخدمة في البرنامج، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحول إلى هذه العملة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحول الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى العملة المذكورة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال في نهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

استخدام التقديرات والأحكام

- 8- يتطلب إعداد الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الإدارة إصدار أحكام وإجراء تقديرات ووضع افتراضات تؤثر على استخدام السياسات المحاسبية ومبالغ الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وتستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة ومختلف العوامل الأخرى التي يعتقد أنها معقولة في هذه الظروف، والمعلومات المتاحة في تاريخ إعداد الكشوف المالية، وتشكل نتائجها الأساس للأحكام الصادرة بشأن القيمة الدفترية للأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من المصادر الأخرى. ويمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتراجع التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. وتحسب التقيحات التي تدخل على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تراجع فيها التقديرات وأية فترات تتأثر بتلك التقيحات في المستقبل.

9- وتشمل التقديرات والافتراضات المهمة التي يمكن أن تسفر عن تعديلات جوهرية في الفترات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ واختيار الأعمار الإنتاجية وطريقة الاستهلاك/اضمحلال القيمة للممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير المادية؛ والمخصصات والخصوم الطارئة.

النقدية ومكافآت النقدية

10- تتألف النقدية ومكافآت النقدية من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل، بما في ذلك النقدية التي يديرها مديرو الاستثمار.

11- وتحتسب إيرادات الاستثمار عند استحقاقها، مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

12- تحتسب الأدوات المالية عندما يصبح البرنامج طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة إلى أن ينتهي أجل الحق في تلقي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو تنقل حيازتها، أو يكون البرنامج قد نقل أساساً جميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيته.

13- وتقاس الأصول المالية المحتفظ بها للتداول فيها بالقيمة العادلة وتدوّن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة لأن هذه الاستثمارات يحتفظ بها لدعم عمليات البرنامج ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في التداول. وتصنف المشتقات المالية أيضاً كأصول محتفظ بها للتداول.

14- والقروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتشتمل القروض والمبالغ المستحقة على المساهمات المستحقة القبض نقداً وغيرها من المبالغ المطلوبة والنقدية ومكافآت النقدية. وتحتسب القروض والمبالغ المطلوبة بسعر تكلفة الاستهلاك.

15- والاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وأجل استحقاق ثابتة يعقد البرنامج النية على الاحتفاظ بها حتى أجل الاستحقاق ويمتلك القدرة على ذلك. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق التداول المنفصل على فوائد سندات خزينة الولايات المتحدة وأصولها المسجلة (سندات خزينة الولايات المتحدة) الداخلة في حافظة الاستثمارات طويلة الأجل والمدونة بسعر تكلفة الاستهلاك.

16- والأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة ولا تصنف في أية فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات طويلة الأجل بخلاف سندات خزينة الولايات المتحدة. وتحتسب بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة في كشوف تغيرات الأصول الصافية. ويعاد تصنيف المكاسب والخسائر من أصول صافية إلى فائض أو عجز عندما يلغى الاعتراف بالأصول.

17- ويتم الاعتراف بجميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

18- تسجل السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة في نهاية الفترة المالية كمخزونات، وتقيم بسعر التكلفة أو بتكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وبموجب الإطار القانوني الذي يعمل البرنامج في نطاقه، ينتقل سند الملكية القانونية للسلع الغذائية عادة إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المتلقي حيث تصبح قابلة للتوزيع. وعلى الرغم من أن السند القانوني لملكية السلع الغذائية التي يحتفظ بها البرنامج في مخازنه لدى البلدان المتلقية ربما يكون قد انتقل من البرنامج، يسجل البرنامج هذه السلع كمخزونات لأنها تقع فعلياً في عهده ويحتفظ لنفسه بالسيطرة عليها.

19- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة⁽¹⁾ إذا قدمت عيناً، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لنقل السلع الغذائية إلى عهدة البرنامج عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة لذلك، تدرج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

المساهمات المستحقة القبض

- 20- تحتسب المساهمات المستحقة القبض كإيرادات عند تأكيدها كتابياً من جانب المانحين.
- 21- وتعرض المبالغ المستحقة القبض صافية من مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.
- 22- وتثبت المساهمات العينية المقدمة في صورة خدمات تدعم مباشرة عمليات وأنشطة معتمدة، ولها أثر على الميزانية، ويمكن أن تقاس بصورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.
- 23- وتقيم التبرعات المقدمة في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات وأصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة، وتحتسب كممتلكات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير مادية وإيرادات.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

24- تقاس قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن اضمحلال قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسلة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل ممتلكات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كممتلكات ومنشآت ومعدات وإيرادات مساهمات. ويرد استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
الموقته	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصالات	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

25- وتحتسب تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيم بسعر التكلفة وتستهلك على امتداد العمر النافع المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

26- ويراجع اضمحلال قيمة جميع الأصول سنوياً على الأقل.

(1) تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

الأصول غير المادية

- 27- تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مخصوما منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن اضمحلال قيمتها بسبب التلف. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة وتثبت كأصول غير مادية وإيرادات.
- 28- ويحتسب الاستهلاك على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. والعمر النافع المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

الفئة	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخليا	6
البرمجيات المشتراة خارجيا	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

- 29- يحتسب البرنامج الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:
- ◀ استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في 12 شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛
 - ◀ استحقاقات ما بعد الخدمة؛
 - ◀ استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى؛
 - ◀ استحقاقات إنهاء الخدمة.
- لا تحتسب استحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا عندما يكون البرنامج ملتزما بالتزام واضحا تنتفي معه أية إمكانية واقعية للتراجع، سواء بإنهاء عمل الموظف قبل تاريخ التقاعد المعتاد أو تقديم استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يقدم لتشجيع الانسحاب الطوعي من الخدمة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

- 30- البرنامج منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (صندوق المعاشات التقاعدية)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من نظامه الأساسي، فإن العضوية فيه مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأية منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.
- 31- ويعرض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين من المنظمات الأخرى المشاركة فيه، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. وليس يوسع البرنامج وصندوق المعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية لكل منظمة مشاركة في الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بالقدر الكافي من الموثوقية للأغراض المحاسبية. وتعامل البرنامج بالتالي مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق باستحقاقات الموظفين. وتحتسب مساهمات البرنامج في الصندوق أثناء الفترة المالية كمصروفات في كشف الأداء المالي.

المخصصات والخصوم الطارئة

- 32- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على البرنامج التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة البرنامج بتسوية هذا الالتزام.
- 33- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى، التي لا تفي بمعايير الاعتراف بالخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث أو عدم حدوث واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كلياً لسيطرة البرنامج.

إيرادات المساهمات

- 34- يحتسب البرنامج إيرادات المساهمات عند تأكيدها كتابة وعندما تكون مساهمة مخصصة للاستخدام في السنة الحالية للإبلاغ المالي. وبالنسبة للمساهمات التي يشترط استخدامها في سنوات قادمة، يثبت البرنامج الأصول (النقدية أو المستحقة القبض) والخصوم (الإيرادات المؤجلة) عند تأكيد الاتفاق كتابة. ولا يتم خصم الإيرادات المؤجلة وإثبات الإيرادات إلا عندما تبدأ سنة المساهمة على النحو الذي تحدده الجهة المانحة.

السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد الموزعة

- 35- تسجل السلع الغذائية كمصروفات عندما يوزعها البرنامج مباشرة أو بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدمي الخدمة لتوزيعها.
- 36- وتسجل التحويلات القائمة على النقد كمصروفات عندما يوزعها البرنامج بصورة مباشرة أو بمجرد توزيعها بواسطة الشركاء المتعاونين أو مقدمي الخدمة.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

- 37- الصندوق كيان محاسبي ذاتي التوازن يتم إنشاؤه لحساب المعاملات لغرض أو لهدف محدد. وتفصل الصناديق بغرض إجراء أنشطة محددة أو تحقيق أهداف معينة وفقاً للوائح أو قيود أو حدود محددة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، وتبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق البرنامج. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والمصروفات.
- 38- وتعد الشرائح نشاطاً متميزاً أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف البرنامج جميع المشروعات والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: (1) حسابات فئات البرامج؛ (2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ (3) حسابات الأمانة والعمليات الثنائية. ويبلغ البرنامج عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.
- 39- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) طبقت الخطط الاستراتيجية القطرية المصحوبة بميزانيات للحواظ القطرية إطاراً برامجياً ومالياً جديداً يتطلب تعديل اللائحة العامة للبرنامج ونظامه المالي. وريثاً يتم إدخال التعديلات المعيارية، أجاز المجلس بأن تطبق على ميزانيات الحواظ القطرية بصورة مؤقتة أحكام اللائحة العامة للبرنامج ونظامه المالي التي تشير إلى فئات البرامج الحالية كما لو كانت تشير إلى الخطط الاستراتيجية القطرية⁽²⁾ وخلال الدورة العادية الثانية لعام 2018، وافق المجلس على التعديلات المقترحة على اللائحة العامة والنظام الأساسي وقرر أن يبدأ نفاذ تلك التعديلات اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019.⁽³⁾

⁽²⁾ WFP/EB.2/2016/15

⁽³⁾ WFP/EB.2/2018/5-A/1

- 40- وتمثل حسابات فئات البرامج كيانا محاسبيا أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والمصروفات لجميع الفئات البرمجية. وتشمل الفئات البرمجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.
- 41- والحساب العام هو كيان محاسبي أنشئ كي يسجل في حسابات منفصلة قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، واحتياطي التشغيل والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برمجية محددة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن ترحيل أرصدها إلى الفترة المالية التالية.
- 42- وتمثل أيضا العمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية تقسيمات فرعية محددة لصندوق البرنامج. وهذه العمليات ينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لمحاسبة المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الغرض منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق استثمارية معينة.
- 43- ويحتفظ بالاحتياطيات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 10-5 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى احتياطي التشغيل أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.
- 44- ويجوز للبرنامج إبرام اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتماشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كمصروفات للبرنامج. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

- 45- تعد ميزانية البرنامج على أساس الالتزامات وتعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشوف الأداء المالي، تصنف المصروفات على أساس طبيعة هذه المصروفات بينما تصنف مصروفات كشوف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والنفقات حسب التصنيفات الوظيفية أو النتائج الاستراتيجية، وتدرج ضمن فئات تكاليف البرنامج.
- 46- ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضا على خطة الإدارة السنوية، بما في ذلك الاعتمادات المرصودة لتكاليف دعم البرامج والإدارة والمبادرات المؤسسية الحاسمة. ويمكن تعديل الميزانيات لاحقا عن طريق المجلس أو من خلال أو السلطة المفوضة.
- 47- يقارن الكشف الخامس، وهو كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظرا للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.
- 48- وتمثل الميزانية الواردة في الكشف الخامس متطلبات البرنامج التشغيلية التي تشمل خطة التنفيذ. وتمثل خطة التنفيذ خطة عمل محددة الأولويات استنادا إلى تقديرات المساهمات المتوقعة، مع مراعاة أن البرنامج منظمة ممولة طوعا وأن عملياته وإدارته المالية تعتمدان بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا. وترد الخطة المحددة الأولويات المفصلة في خطة الإدارة، وتشمل برنامج العمل المحدد الأولويات لجزء التكاليف المباشرة والتكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة المرصودة في الميزانية والمبادرات المؤسسية الحاسمة لجزء التكاليف غير المباشرة.

المذكرة 2-1: النقدية ومكافآت النقدية

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		النقدية ومكافآت النقدية
110.4	172.0	الحسابات المصرفية والنقدية في المقر
62.7	67.3	الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية
398.0	575.0	حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر
697.8	301.8	النقدية ومكافآت النقدية المحتفظ بها لدى مديري الاستثمار
1 268.9	1 116.1	مجموع النقدية ومكافآت النقدية

49- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		الاستثمارات القصيرة الأجل
1 198.9	1 662.1	الاستثمارات القصيرة الأجل
7.4	7.2	الجزء الجاري من الاستثمارات طويلة الأجل (المذكرة 2-6)
1 206.3	1 669.3	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

50- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق خطوط توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم يطرأ على ملامح مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل تغيير جوهري في عام 2018، وظلت عند مستويات منخفضة جدا في سياق بيئة سوقية اتسمت بانخفاض العائد المطلق.

51- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 1 662.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 (1 198.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017). وخصص من هذا المبلغ 880.1 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمونها الحكومات أو الوكالات الحكومية (685 مليون دولار أمريكي بعد إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)؛ وخصص 412.1 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (277.8 مليون دولار أمريكي بعد إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017) كما خصص مبلغ 369.9 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (236.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017). وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

52- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، اقتصر استخدام المشتقات المالية في الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة، واعتُبرت مسألة الاستثمار في المشتقات المالية المعرضة للمخاطر بأنها ليست بذات أهمية جوهرية. وبلغت القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 12.4 مليون دولار أمريكي (1.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017).

2018	مكاسب/ (خسائر) صافية غير متحققة	مكاسب/ (خسائر) صافية متحققة	فوائد مستلمة/ مستهلكة	إضافات/ (استقطاعات) صافية	2017	
ملايين الدولارات الأمريكية						
1 662.1	0.6	(2.7)	31.2	434.1	1 198.9	الاستثمارات القصيرة الأجل
7.2	-	-	0.4	(0.6)	7.4	الحصة الحالية من الاستثمارات الطويلة الأجل
1 669.3	0.6	(2.7)	31.6	433.5	1 206.3	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

53- وخلال عام 2018، زادت الاستثمارات القصيرة الأجل بما يعادل 463.0 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه الزيادة مكاسب صافية غير متحققة قدرها 0.6 مليون دولار أمريكي معروضة في مطابقة الفائض مع التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، والفائدة المستهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار طويل الأجل البالغة 0.4 مليون دولار أمريكي، وقد عرضت أيضا في المطابقة كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار طويل الأجل البالغة 3.5 مليون دولار أمريكي. ويرد في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة الاستثمار الرصيد المتبقي، وقدره 455.0 مليون دولار أمريكي، بعد خصم مبلغ 7.0 ملايين دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		التركيبية:
3 523.8	3 011.0	جارية
378.2	510.8	غير جارية
3 902.0	3 521.8	مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض
3 825.2	3 432.7	المساهمات النقدية المستحقة القبض
208.4	198.4	المساهمات العينية المستحقة القبض
4 033.6	3 631.1	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص
(124.2)	(99.8)	مخصص انخفاض إيرادات المساهمات
(7.4)	(9.5)	مخصص اضمحلال القيمة
3 902.0	3 521.8	مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض

54- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا، وأما المساهمات المستحقة القبض غير الجارية فهي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

55- وتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستثنائية أو في الحساب العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من البرنامج استخدام المساهمة في مشروع أو نشاط أو بلد محدد في غضون مدة زمنية محددة.

56- ويبين الجدول التالي تركيبة المساهمات المستحقة القبض حسب التقادم:

2017		2018		
النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	
		87	3 200.0	التقادم 2018
83	3 286.1	7	275.4	2017
14	555.6	5	177.2	2016
3	136.2	1	39.0	2015 وما قبلها
100	3 977.9	100	3 691.6	المجموع الفرعي
-	55.7	-	(60.5)	تسويات إعادة التقييم (المساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)
100	4 033.6	100	3 631.1	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص

57- وتعرض المساهمات المستحقة القبض مخصوماً منها مخصص اضمحلال القيمة ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.

58- ويمثل مخصص انخفاض إيرادات المساهمات مبلغاً يقدر لأي انخفاض في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل المشروع الذي تتعلق المساهمات به. ويستند هذا المخصص إلى الخبرة السابقة.

59- وفيما يلي تغييرات مخصص الانخفاض في إيرادات المساهمات في عام 2018:

2018	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2017	
				ملايين الدولارات الأمريكية
99.8	58.1	(82.5)	124.2	مجموع مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات

60- وخلال عام 2018، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 82.5 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة 99.8 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجلت زيادة قدرها 58.1 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

61- ويسجل مخصص اضمحلال القيمة على أساس استعراض للمساهمات المفتوحة المستحقة القبض لتحديد أية بنود قد لا تكون قابلة للتحصيل بناء على أدلة موضوعية تثبت اضمحلال القيمة نتيجة وقوع حدث أو أكثر من حدث بعد التسجيل الأولي للمبلغ المستحق القبض ("حدث مسبب لخسارة") وأن لذلك الحدث (الأحداث) المؤدي (المؤدية) إلى خسارة أثرا على تدفقات النقدية المستقبلية المقدر للبلغ المستحق القبض أو مجموعة المبالغ المستحقة القبض. ويلاحظ أن ذلك يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض المتكبدة بالفعل دون توقع الحصول على تمويل من المانحين. وتتطلب المبالغ الفعلية المشطوبة تحويلاً من الحساب العام وموافقة من المدير التنفيذي على المبالغ التي تزيد على 10 000 دولار أمريكي.

62- وفيما يلي تغير مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2018:

2018	الزيادة/النقص	الاستخدام	2017
ملايين الدولارات الأمريكية			
9.5	2.2	(0.1)	7.4

مجموع مخصصات اضمحلال القيمة

63- وخلال عام 2018 شطبت مساهمات مستحقة القبض قدرها 0.1 مليون دولار أمريكي. وسجلت هذه المساهمات المشطوبة كاستخدام لمخصص اضمحلال القيمة ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة لتغطية اضمحلال القيمة 9.5 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجلت زيادة قدرها 2.2 مليون دولار أمريكي كتسوية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

64- يبين الجدولان التاليان تحركات المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة بين مخزونات الأغذية التي تعبر عن الرصيد الافتتاحي والإضافات خلال العام بعد تخفيضها بما يساوي قيمة السلع الموزعة ومخصص اضمحلال القيمة خلال السنة.

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
503.1	552.9	أغذية حاضرة
190.3	289.1	أغذية قيد الوصول
693.4	842.0	المجموع الفرعي للسلع الغذائية
(3.8)	(3.9)	مخصوما منها: مخصص اضمحلال قيمة الأغذية
689.6	838.1	مجموع الأغذية
15.8	16.4	مواد غير غذائية
(0.6)	(0.7)	مخصوما منها: مخصص اضمحلال قيمة المواد غير الغذائية
15.2	15.7	مجموع المواد غير الغذائية
704.8	853.8	مجموع المخزونات

2017	2018	مطابقة السلع الغذائية
ملايين الدولارات الأمريكية		
626.8	689.6	الرصيد الافتتاحي
3.4	3.8	الخصم - مخصص اضمحلال القيمة
1 443.2	1 460.0	مشتريات الأغذية
400.0	428.3	السلع العينية المستلمة
411.0	372.7	النقل والتكاليف المتصلة به
2 884.4	2 954.4	الرصيد الإجمالي المتاح للتوزيع
(2 191.0)	(2 112.4)	مخصصاً منه: الأغذية الموزعة
(3.8)	(3.9)	مخصصاً منه: مخصص اضمحلال القيمة
689.6	838.1	مجموع الأغذية

- 65- وفيما يتعلق بعام 2018، بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 132.6 مليون دولار أمريكي (2 197.5 مليون دولار في 2017) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ويتعلق من هذا المبلغ 2 112.4 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية و20.2 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية (2 191.0 مليون دولار أمريكي و6.5 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2017).
- 66- وفيما يتعلق بالأغذية، يدرج ضمن المخزونات ما يتم تكبده من تكاليف حتى نقطة الدخول الأولى إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال الأغذية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.
- 67- ويتم التحقق من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم البرنامج لتتبع الأغذية، بالحصص المادي للمخزون وتقييم على أساس المتوسط المرجح.
- 68- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات البرنامج في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة تديرها شبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.
- 69- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن مسبقة الصنع، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخلوية، والأغطية الواقية، والإطارات، والمركبات الآلية، وقطع الغيار.
- 70- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغت أرصدة السلع الغذائية 1.6 مليون طن متري قيمتها 842.0 مليون دولار أمريكي (1.1 مليون طن متري بما قيمته 693.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017).
- 71- ورصد مخصص لاضمحلال القيمة لتغطية الخسائر أو الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمخزونات التي تقع في عهدة البرنامج. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.46 في المائة من مجموع السلع الغذائية و4.22 في المائة من المواد غير الغذائية (بلغ المخصص المرصود للأغذية في عام 2017 ما نسبته 0.55 في المائة، و3.65 في المائة للمواد غير الغذائية). وتقيم المخزونات بدون قيمة اضمحلال القيمة أو التقادم. وخلال عام 2018، سجل مبلغ 0.6 مليون دولار أمريكي يمثل مجموع قيمة المواد غير الغذائية التالفة باعتبار ذلك استخداماً لمخصص اضمحلال القيمة في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، أصبح المخصص النهائي المقدر والمطلوب لتغطية اضمحلال القيمة 4.6 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، ترد في كشف الأداء المالي زيادة في مخصص اضمحلال القيمة قدرها 0.8 مليون دولار أمريكي.

72- ويرد فيما يلي تغيير مخصصات اضمحلال القيمة في عام 2018:

2018	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2017	
ملايين الدولارات الأمريكية				
3.9	0.1	-	3.8	مخصص اضمحلال القيمة - الأغذية
0.7	0.7	(0.6)	0.6	مخصص اضمحلال القيمة - المواد غير الغذائية
4.6	0.8	(0.6)	4.4	مجموع المخصصات

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
38.8	69.6	السلف المدفوعة للبايعين
27.1	28.5	السلف المدفوعة للموظفين
6.2	6.5	اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض
96.0	141.7	متنوعات مستحقة القبض
168.1	246.3	مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى قبل المخصص
(31.5)	(28.3)	مخصص اضمحلال القيمة
136.6	218.0	مجموع صافي البنود المستحقة القبض الأخرى

73- السلف المدفوعة للبايعين هي مدفوعات تقدم سلفاً عن توريد البضائع والخدمات.

74- والسلف المدفوعة للموظفين هي سلف نقدية لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين. ولا تحسب أية فوائد على هذه السلف وفقاً للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

75- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقداً ملزماً قانوناً بين البرنامج وطرف آخر يقوم فيه البرنامج بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة مستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

76- وتشمل المبالغ المتنوعة المستحقة القبض المبالغ المستحقة من العملاء نظير الخدمات المقدمة والفوائد المتحققة المستحقة القبض وضريبة القيمة المضافة في حال الحصول على إعفاء ضريبي مباشر من الحكومات.

77- وتراجع المبالغ المستحقة القبض الأخرى لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لرصد أي مخصص لتغطية اضمحلال القيمة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، وصلت المخصصات التقديرية إلى مبلغ 28.3 مليون دولار أمريكي، منه 27.2 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، و1.1 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (29.7 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و1.8 مليون دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2017).

78- وترد فيما يلي تغييرات مخصص اضمحلال القيمة خلال عام 2018:

2018	تسوية إعادة التقييم	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2017	
ملايين الدولارات الأمريكية					
28.3	(10.7)	8.1	(0.6)	31.5	مجموع مخصصات اضمحلال القيمة

79- تعبر تسويات إعادة التقييم عن إعادة تقييم المخصصات المقومة بعملة غير الدولار الأمريكي.

80- وسجلت الزيادة في مخصصات اضمحلال القيمة البالغة 8.1 مليون دولار أمريكي كمصروفات لتلك الفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

2017	2018	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>		
65.2	61.1	سندات خزانة الولايات المتحدة
(7.4)	(7.2)	الجزء الجاري (المذكرة 2-2)
57.8	53.9	الجزء الطويل الأجل من سندات خزانة الولايات المتحدة
281.6	300.8	السندات
287.5	274.6	الأسهم
569.1	575.4	مجموع السندات والأسهم
626.9	629.3	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

- 81- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة واستثمارات في السندات والأسهم.
- 82- واشترت في سبتمبر/أيلول 2001 سندات خزانة الولايات المتحدة المنفصلة التداول في الفائدة وأصولها المسجلة (سندات خزانة الولايات المتحدة) ويحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. ويحين أجل استحقاق السندات على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-13)، معينة عملته بنفس عملة سندات خزانة الولايات المتحدة ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه السندات فائدة اسمية، واشترت بخضم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخضم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.50 في المائة حتى أجل استحقاق سندات خزانة الولايات المتحدة ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من السندات المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.
- 83- ولا تثبت التغييرات في القيمة السوقية لاستثمارات سندات خزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 71.4 مليون دولار أمريكي (78.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017).
- 84- وتعتبر الاستثمارات في السندات والأسهم كمقادير محتفظ بها لتغطية الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة في البرنامج ومن غير المنتظر أن تستخدم لدعم عمليات البرنامج الجارية. ورغم تخصيص تلك الاستثمارات لهذه الغاية، وعدم إتاحتها لتمويل العمليات الجارية، فإن الاستثمارات لا تخضع لقيود قانونية منفصلة ولا تستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها من أصول الخطة وفقا لتعريف المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعنون استحقاقات الموظفين.
- 85- وتوظف الاستثمارات في الأسهم من خلال ستة صناديق إقليمية تتولى تتبع تركيب وأداء المؤشر العالمي الشامل لجميع البلدان الذي وضعته شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، وهو مؤشر معتمد لأسهم جميع أسواق العالم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر المذكور.
- 86- ونتجت الزيادة في قيمة السندات واستثمارات الأسهم الطويلة الأجل البالغة قيمتها 6.3 مليون دولار أمريكي عن استثمار أموال نقدية في سندات وأسهم، وقيدت المبالغ لصناديق ومشروعات تتعلق باستحقاقات الموظفين. وقابلها انخفاض في القيمة السوقية للأصول المستثمرة. ويستثمر التحويل النقدي البالغ 48.1 مليون دولار أمريكي وفقا لسياسة البرنامج بشأن تخصيص الأصول التي تقضي باستثمار 50 في المائة من الأموال المخصصة لتغطية استحقاقات الموظفين في سندات عالمية و50 في المائة منها في أسهم عالمية. وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

87- وترد فيما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2018:

2018	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) المتحققة	الفوائد المستلمة/ المستهلكة	إضافات/ (اقتطاعات)	2017	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>						
575.4	(40.0)	(8.5)	6.7	48.1	569.1	السندات والأسهم
53.9	-	-	3.1	(7.0)	57.8	الاستثمار في سندات خزانة الولايات المتحدة
629.3	(40.0)	(8.5)	9.8	41.1	626.9	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

88- وخلال عام 2018، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 2.4 مليون دولار أمريكي. وتعامل السندات والأسهم الطويلة الأجل على أنها أصول متاحة للبيع باستثناء الاستثمار في الأدوات المالية المشتقة (القيمة الاسمية 44.1 مليون دولار أمريكي) التي تعامل كاستثمارات محتفظ بها لتداول الأصول المالية. ولذلك، فإنه بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حولت الخسائر الصافية غير المتحققة والبالغ قدرها 34.3 مليون دولار أمريكي والمرتبطة بالأصول المالية التي تعامل على أنها متاحة للبيع، إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتعرض الخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 0.6 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة والخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 5.1 مليون دولار أمريكي المتعلقة بفروق العملة الأجنبية في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المستهلكة على الاستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة وقدرها 3.1 مليون دولار أمريكي في مطابقة فائض التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 3.5 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 46.3 مليون دولار أمريكي، صافيا من مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، فإنه معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: الممتلكات والمنشآت والمعدات

صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	مصرفات الاستهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018	بنود تم التصرف فيها/تحويله	إضافات	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>									
									المباني
39.0	(4.1)	1.0	(1.2)	(3.9)	43.1	(1.0)	18.8	25.3	الدائمة
31.4	(78.4)	6.0	(13.0)	(71.4)	109.8	(7.3)	14.0	103.1	الموقّنة
1.8	(11.7)	0.3	(1.1)	(10.9)	13.5	(0.3)	1.4	12.4	أجهزة الحواسيب
5.0	(25.6)	2.7	(3.2)	(25.1)	30.6	(2.8)	4.4	29.0	المعدات المكتبية
1.6	(0.4)	-	(0.1)	(0.3)	2.0	-	1.4	0.6	التجهيزات والتركيبات المكتبية
1.4	(6.0)	-	(0.6)	(5.4)	7.4	-	1.2	6.2	معدات الأمن والسلامة
2.0	(10.4)	0.2	(1.2)	(9.4)	12.4	(0.2)	1.6	11.0	معدات الاتصالات
57.9	(128.5)	14.7	(22.2)	(121.0)	186.4	(17.6)	28.1	175.9	المركبات الآلية
2.3	(6.4)	1.0	(1.2)	(6.2)	8.7	(1.1)	1.6	8.2	معدات الورش
4.4	(18.1)	0.5	(2.0)	(16.6)	22.5	(0.5)	1.3	21.7	تحسينات العقارات المستأجرة
15.4	-	-	-	-	15.4	(4.4)	14.6	5.2	أصول ثابتة قيد الإنشاء
162.2	(289.6)	26.4	(45.8)	(270.2)	451.8	(35.2)	88.4	398.6	المجموع

صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	مصرفات الاستهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2016	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	بنود تم التصرف فيها/تحويله	إضافات	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>									
									المباني
21.4	(3.9)	-	(0.6)	(3.3)	25.3	-	0.2	25.1	الدائمة
31.7	(71.4)	2.5	(13.4)	(60.5)	103.1	(3.3)	10.3	96.1	الموقوتة
1.5	(10.9)	0.2	(0.9)	(10.2)	12.4	(0.3)	0.9	11.8	أجهزة الحواسيب
3.9	(25.1)	1.2	(2.9)	(23.4)	29.0	(1.4)	2.2	28.2	المعدات المكتبية
0.3	(0.3)	-	-	(0.3)	0.6	-	-	0.6	التجهيزات والتركيبات المكتبية
0.8	(5.4)	0.3	(0.5)	(5.2)	6.2	(0.2)	0.6	5.8	معدات الأمن والسلامة
1.6	(9.4)	-	(1.4)	(8.0)	11.0	-	0.9	10.1	معدات الاتصالات
54.9	(121.0)	15.3	(23.5)	(112.8)	175.9	(15.8)	17.6	174.1	المركبات الآلية
2.0	(6.2)	0.1	(1.0)	(5.3)	8.2	(0.7)	1.9	7.0	معدات الورش
5.1	(16.6)	1.0	(2.2)	(15.4)	21.7	(0.9)	1.7	20.9	تحسينات العقارات المستأجرة
5.2	-	-	-	-	5.2	(0.7)	0.9	5.0	أصول ثابتة قيد الإنشاء
128.4	(270.2)	20.6	(46.4)	(244.4)	398.6	(23.3)	37.2	384.7	المجموع

- 89- في عام 2018، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالممتلكات والمنشآت والمعدات في المباني والمركبات الآلية والأصول التي كانت لا تزال قيد الإنشاء. وبلغ مجموع صافي الحيازات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) في الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 ما قيمته 53.2 مليون دولار أمريكي، (13.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017) منه مبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي يتعلق بمنح عينية في صورة ممتلكات ومنشآت ومعدات (1.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017). وترد القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة وقدرها 45.8 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي (46.4 مليون دولار أمريكي في عام 2017).
- 90- وترسمل الممتلكات والمنشآت والمعدات إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حداً أدنى قدره 5 000 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد العمر النافع المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويراجع مستوى الحد الأدنى دورياً.
- 91- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي اضمحلال في قيمتها. ولم يكشف الاستعراض الذي أجري في عام 2018 عن أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	مصروفات الإهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	إضافات	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>									
4.3	(53.1)	-	1.6	(51.5)	57.4	0.6	0.3	56.5	البرمجيات المطورة داخليا
-	(2.8)	-	-	(2.8)	2.8	-	-	2.8	البرمجيات المشتراة خارجيا
-	(0.7)	-	-	(0.7)	0.7	-	-	0.7	التراخيص والحقوق
0.2	-	-	-	-	0.2	(0.6)	0.2	0.6	أصول غير مادية قيد الإنشاء
4.5	(56.6)	-	1.6	(55.0)	61.1	-	0.5	60.6	مجموع الأصول غير المادية
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>									
صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم				التكلفة				
في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	مصروفات الإهلاك	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2016	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	إضافات	في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2016	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>									
5.0	(51.5)	-	(1.3)	(50.2)	56.5	1.2	0.5	54.8	البرمجيات المطورة داخليا
-	(2.8)	-	-	(2.8)	2.8	-	-	2.8	البرمجيات المشتراة خارجيا
-	(0.7)	-	-	(0.7)	0.7	-	-	0.7	التراخيص والحقوق
0.6	-	-	-	-	0.6	(1.2)	0.7	1.1	أصول غير مادية قيد الإنشاء
5.6	(55.0)	-	(1.3)	(53.7)	60.6	-	1.2	59.4	مجموع الأصول غير المادية

- 92- ترسمل الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 5 000 دولار أمريكي، إلا فيما يتعلق بالبرمجيات المطورة داخليا حيث يبلغ الحد الأدنى 100 000 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسمة للبرمجيات المطورة داخليا التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.
- 93- وترد القيمة الدفترية الصافية للأصول غير المادية في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة، وقدرها 1.6 مليون دولار أمريكي، في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
157.5	138.9	حسابات مستحقة الدفع للبايعين
27.2	12.3	حسابات مستحقة الدفع للمانحين
67.7	71.8	متنوعات
252.4	223.0	المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع
402.5	504.8	المستحقات
654.9	727.8	مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

- 94- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبايعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.
- 95- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشروعات المقفلة، رهنا بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.
- 96- والمستحقات هي التزامات متعلقة بالسلع والخدمات تلقاها أو قدمها للبرنامج خلال السنة ولم يقدم الموردون فواتير بشأنها.
- 97- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع بمبالغ مستحقة للموظفين ولوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير الحصول على خدمات، والقيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة.

المذكرة 2-10: الإيرادات المؤجلة

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
1 550.0	783.4	التركيبة:
378.2	495.8	جارية
1 928.2	1 279.2	غير جارية
		مجموع الإيرادات المؤجلة

- 98- وتمثل الإيرادات المؤجلة مساهمات أرجى تسجيل إيراداتها للفترات المالية المقبلة نظرا لأن السنة المحددة من الجهة المانحة تبدأ بعد الفترة المالية الجارية.
- 99- ويشير الجزء الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بالاثني عشر شهرا التالية. ويشير الجزء غير الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بفترة تتجاوز 12 شهرا بعد نهاية السنة المالية.
- 100- وتماشيا مع السياسة المحاسبية المنطبقة على إيرادات المساهمات على النحو المبين في المذكرة 1، تخفض الإيرادات المؤجلة وتسجل إيرادات المساهمات في كشف الأداء المالي عندما تبدأ سنة المساهمة التي تحددها الجهة المانحة.
- 101- ويوضح الجدول التالي تركيبة الإيرادات المؤجلة حسب سنة المساهمة على النحو الذي تحدده الجهة المانحة:

2017	2018	سنة المساهمة
ملايين الدولارات الأمريكية		
	1.1	2023
	14.7	2022
17.2	159.8	2021
111.4	320.2	2020
249.6	783.4	2019
1 550.0	-	2018
1 928.2	1 279.2	مجموع الإيرادات الموجلة

المذكرة 2-11: المخصصات

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
6.3	9.2	مخصص إعادة الأموال للمانحين
-	2.6	مخصصات أخرى
6.3	11.8	مجموع المخصصات

102- قدرت مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين مستوى الأموال المتوقع إعادتها إلى المانحين نظير مساهمات نقدية غير منفقة في المشروعات. ويحدد المخصص استنادا إلى الخبرة السابقة.

103- ويرد فيما يلي تغيير مخصص إعادة الأموال للمانحين في عام 2018:

2018	الزيادة/النقص	الاستخدام	2017	
ملايين الدولارات الأمريكية				
9.2	10.0	(7.1)	6.3	مخصص إعادة الأموال للمانحين

104- وخلال عام 2018، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى المانحين 7.1 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصص إعادة الأموال إلى المانحين ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغ المخصص النهائي التقديري المطلوب 9.2 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجلت زيادة قدرها 10.0 ملايين دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

105- وتسجل المخصصات الأخرى في حالة المطالبات القانونية التي من المحتمل فيها خروج موارد لتسوية المطالبات ويمكن فيها تقدير المبالغ بشكل موثوق.

106- وفيما يلي التغييرات في مخصص المطالبات القانونية خلال عام 2018.

2018	الزيادة/النقص	الاستخدام	2017	
ملايين الدولارات الأمريكية				
2.6	2.6	-	-	مخصصات مرصودة للمطالبات القانونية

المذكرة 2-12: استحقاقات الموظفين

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
36.9	41.2	التركيبة:
841.2	737.0	جارية
878.1	778.2	غير جارية
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين		

2017	2018			
	المجموع	تقييم برنامج الأغذية العالمي	التقييم الاكثواري	
ملايين الدولارات الأمريكية				
36.9	41.2	37.9	3.3	استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل
767.5	659.4	1.6	657.8	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
73.7	77.6	5.5	72.1	استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل
878.1	778.2	45.0	733.2	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

1-12-2 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

107- تتألف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل من الإجازة السنوية، ومنح التعليم، والمبالغ المتكبدة ولكن غير المسددة المتعلقة بجميع خطط الاستحقاقات. وتولى خبراء اكتوبريون مهنيون تقدير قيمة الاستحقاقات المتكبدة ولكن غير المسددة والمستحقة كالتزامات متعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل.

2-12-2 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

108- تعرف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

109- وحددت استحقاقات لما بعد الخدمة لفئتين من الموظفين: أ) الموظفون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المقر؛ ب) الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية وموظفو فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية (يشار إليهم معاً باسم الموظفين المعيّنين محلياً). وهاتان الفئتان من الموظفين مشمولتان بالنظام الإداري لشؤون العاملين في منظمة الأغذية والزراعة والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة.

110- وتتيح خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين المشاركة في خطط التأمين الصحي الأساسي أو خطة تغطية التأمين الصحي رهنا بفئة الموظفين التي ينتمي إليها الموظف المتقاعد. ويستفيد من خطة التأمين الصحي الأساسي الموظفون من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر. وتتاح خطة تغطية التأمين الصحي للموظفين المعيّنين محلياً في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وتمثل التزامات الاستحقاقات المحددة في إطار خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لتكاليف التأمين الصحي للمتقاعدين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة المستحقة حتى تاريخه في البرنامج.

- 111- ويمثل نظام مدفوعات نهاية الخدمة خطة لتمويل مدفوعات انتهاء خدمة موظفي فئة الخدمات العامة في البرنامج في مراكز العمل في إيطاليا.
- 112- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضات إلى جميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء المهام الرسمية وكذلك، في ظروف معينة، لتكميل معاش العجز ومعاش ورثة الموظف اللذين يسدهما الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

2-12-3 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

- 113- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة. وتتألف الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ومصروفات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بالعودة إلى الوطن، وتسد عندما تنتهي خدمة الموظف.

2-12-4 تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

- 114- يقوم خبراء اكتوبريون بقياس الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين أو بحسبها البرنامج. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغ مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين 778.2 مليون دولار أمريكي منها 733.2 مليون دولار أمريكي تولى إجراء حساباتها خبراء اكتوبريون، و45.0 مليون دولار أمريكي أعد حساباتها البرنامج (837.6 مليون دولار أمريكي و40.5 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 أعيد بيانها).
- 115- ومن بين مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين وقدرها 778.2 مليون دولار أمريكي، حمل مبلغ 601.8 مليون دولار أمريكي على المشروعات والصناديق ذات الصلة (516.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 أعيد بيانها). وحمل رصيد الخصوم البالغ قدره 176.4 مليون دولار أمريكي على الحساب العام (361.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 أعيد بيانها).
- 116- ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2010 على خطة لتمويل الخصوم غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمخصصة حالياً للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغاً سنوياً إضافياً قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية الذين تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة اعتباراً من عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل في نهاية فترة السنوات الخمس عشرة إذا تحققت جميع الافتراضات.

2-12-5 التقييم الاكثوري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

- 117- يحدد خبراء اكتوبريون مهنيون الخصوم الناشئة عن استحقاقات بعد الخدمة (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وخطة مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات) والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة على أساس الافتراضات والطرق الاكثورية التي تعبر عن قواعد الخطط ومدفوعات الاستحقاق.
- 118- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة التي قام الخبراء الاكثوريون بحسابها 729.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 (834.6 مليون دولار أمريكي في عام 2017 أعيد بيانها)، منها 533.5 مليون دولار أمريكي متصلة بموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر (580.1 مليون دولار أمريكي في عام 2017) و196.4 مليون دولار أمريكي متصلة باستحقاقات الموظفين المعيّنين محلياً (254.5 مليون دولار أمريكي في عام 2017 أعيد بيانها).
- 119- وبموجب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا تشمل مصروفات الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة على النحو الذي يقرره الخبراء الاكثوريون استهلاك المكاسب/الخسائر الاكثورية. ويسجل كامل مبلغ

مكاسب/خسائر) استحقاقات ما بعد الخدمة في كشف التغيرات في الأصول الصافية. ولا تزال المكاسب/الخسائر) الاكتوارية في الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تسجل كمصروفات في كشف الأداء المالي عن السنة التي تنشأ فيها.

2-12-5-1 الافتراضات والطرق الاكتوارية

- 120- يقوم البرنامج كل سنة باستعراض واختيار الافتراضات والطرق التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد المصروفات والمتطلبات من المساهمات لنظم البرنامج لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2018، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والطرق المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والطرق المستخدمة في تقييم عام 2017.
- 121- وأدت الافتراضات والطرق المستخدمة لأغراض التقييم الاكتواري لعام 2018، إلى جانب الخبرة المكتسبة من تطبيق الخطة منذ تاريخ التقييم السابق، إلى انخفاض في صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بما مجموعه قيمته 104.7 مليون دولار أمريكي (زيادة قدرها 146.8 مليون دولار أمريكي في عام 2017).
- 122- ويتطلب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الإفصاح عن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية في الكشف المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الإبلاغ عن كل افتراض من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.
- 123- وترد فيما يلي الافتراضات والطرق التي استخدمت في تحديد قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي البرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

3.2 في المائة للمحاسبة والتمويل استنادا إلى نهج منحى العائد للخطط المتاحة للموظفين في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر (كانت 2.7 في المائة في تقييم 2017)	سعر الخصم
4.8 في المائة استنادا إلى نهج منحى العائد للخطط المتاحة للموظفين المعيّنين محليا (كانت 4 في المائة في تقييم 2017)	زيادات في تكاليف التأمين الصحي (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
خطط التأمين الصحي الأساسي - 4.6 في المائة خلال عام 2019، مع انخفاض نسبته 0.1 في المائة كل سنتين إلى 4 في المائة في عام 2030، ثم انخفاض بنسبة 0.1 في المائة كل سنة لتصبح 3.7 في المائة في عام 2033 وفي كل سنة بعد ذلك (مثلما في تقييم عام 2017)	
خطة تغطية التأمين الصحي - 9.4 في المائة اعتبارا من عام 2019، وتتناقص بنسبة 0.3 في المائة كل سنة إلى 6.7 في المائة في عام 2028، ثم تتناقص بنسبة 0.2 في المائة كل سنة إلى 4.9 في المائة في عام 2037، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل سنة حتى تصل إلى 4 في المائة في عام 2046 وما بعده (9.2 في المائة خلال عام 2018، وتتناقص بنسبة 0.3 في المائة كل سنة إلى 7.1 في المائة في عام 2025، ثم تتناقص بنسبة 0.2 في المائة كل سنة إلى 5.1 في المائة في عام 2035، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل سنة حتى تصل إلى 4 في المائة في عام 2046 وما بعده في تقييم عام 2017)	
3 في المائة زائدا مكون الجدارة (3.5 في المائة زائدا مكون الجدارة في تقييم 2017) 1.9 في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و2.2 في المائة للموظفين الوطنيين (مثلما في تقييم 2017)	جدول المرتبات السنوي الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة
الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	أسعار الصرف المستقبلية
معدلات الوفيات تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في تقييم عام 2017.	معدلات الوفيات
معدلات العجز تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في تقييم عام 2017 بالاستناد إلى دراسة لمعدلات الانسحاب في البرنامج من 2013 إلى 2018 (بالاستناد إلى دراسة متعلقة بمعدلات الانسحاب من 2009 إلى 2013 في تقييم عام 2017)	معدلات العجز معدلات الانسحاب
بالاستناد إلى دراسة لمعدلات الانسحاب في البرنامج من 2013 إلى 2018 (بالاستناد إلى دراسة متعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة من 2009 إلى 2013 في تقييم عام 2017)	معدلات التقاعد
خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات	الطريقة الاكتوارية
نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة، الوحدة الائتمانية الإضافية المقدرة لفترة تحتسب منذ تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ انتهائها.	
وفيما يتعلق بمصروفات السفر إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصلة بذلك، اكتسبت الوحدة الائتمانية الإضافية المقدرة للفترة منذ تاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ انتهائها. وفيما يتعلق بمنحة العودة إلى الوطن ومنحة الوفاة، احتسبت الوحدة الائتمانية الإضافية المقدرة على أساس صيغة الاستحقاقات الفعلية.	

124- وتتضمن الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية بشأن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين وفقا لحسابات الخبراء الاكتواريين.

2-12-2-5 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	الصندوق الاحتياطي لخدمة التعويضات	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة	خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
ملايين الدولارات الأمريكية					
834.6	13.5	22.9	68.6	729.6	التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
61.5	0.7	1.9	8.0	50.9	تكلفة الخدمة لعام 2018
25.6	0.4	0.6	1.8	22.8	تكلفة الفائدة لعام 2018
(15.1)	(0.6)	(1.8)	(5.3)	(7.4)	إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2018
1.8	-	-	-	1.8	مساهمات المشتركين
(17.2)	-	(1.0)	(0.1)	(16.1)	تحركات سعر الصرف
(161.3)	(1.3)	(2.6)	(0.9)	(156.5)	(المكاسب) الخسائر الاكتوارية الأخرى
729.9	12.7	20.0	72.1	625.1	التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

2-12-2-3-5 المصروفات السنوية للسنة التقويمية 2018

المجموع	الصندوق الاحتياطي لخدمة التعويضات	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة	خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
ملايين الدولارات الأمريكية					
61.5	0.7	1.9	8.0	50.9	تكلفة الخدمة
25.6	0.4	0.6	1.8	22.8	تكلفة الفائدة
(1.0)	-	-	(1.0)	-	(المكاسب) الاكتوارية
86.1	1.1	2.5	8.8	73.7	مجموع المصروفات

2-12-2-4-5 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	الصندوق الاحتياطي لخدمة التعويضات	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة	خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
ملايين الدولارات الأمريكية					
537.6	3.0	20.0	72.1	442.5	التزامات الاستحقاقات المحددة غير النشطة
192.3	9.7	-	-	182.6	النشطة
729.9	12.7	20.0	72.1	625.1	المجموع
(178.5)	(1.3)	(3.6)	(1.0)	(172.6)	(المكاسب) الخسائر الناشئة عن التزامات الاستحقاقات المحددة

2-12-6 الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين – تحليل حساسية

125- الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه تقييم خطط استحقاقات الموظفين هو سعر الخصم. ويرد تحليل حساسية سعر الخصم للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الجدول التالي.

المجموع	خطة تعويضات الموظفين	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة	خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	التزامات الاستحقاقات المحددة
					ملايين الدولارات الأمريكية
919.8	15.3	21.7	78.7	804.1	افتراض سعر الخصم الحالي ناقصا 1 في المائة
729.9	12.7	20.0	72.1	625.1	افتراض سعر الخصم الحالي
590.7	10.8	18.5	66.5	494.9	افتراض سعر الخصم الحالي زائدا 1 في المائة

2-12-6-1 خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة – تحليل حساسية

126- فيما يلي الافتراضات الرئيسية الثلاثة المستخدمة في تقييم خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: (1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الطبية في المستقبل؛ (2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ (3) سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

127- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية لكل افتراض من هذه الافتراضات الهامة لخطط التأمين الصحي الأساسي.

التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل			سعر الخصم	سعر الصرف
%4.7	%3.7	%2.7		
ملايين الدولارات الأمريكية				
410.1	329.0	267.5	%4.2	1.042 دولار أمريكي مقابل اليورو
435.5	349.3	284.0	%4.2	1.142 دولار أمريكي مقابل اليورو
460.8	369.6	300.5	%4.2	1.242 دولار أمريكي مقابل اليورو
523.2	412.8	330.4	%3.2	1.042 دولار أمريكي مقابل اليورو
555.5	438.3	350.8	%3.2	1.142 دولار أمريكي مقابل اليورو
587.8	463.8	371.2	%3.2	1.242 دولار أمريكي مقابل اليورو
680.5	527.9	415.6	%2.2	1.042 دولار أمريكي مقابل اليورو
722.6	560.6	441.2	%2.2	1.142 دولار أمريكي مقابل اليورو
764.6	593.2	466.9	%2.2	1.242 دولار أمريكي مقابل اليورو

128- وتفترض النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط ستزداد بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الطبية، دون أن تتأثر جميع الافتراضات الأخرى.

129- ويرد في الجدول التالي تحليل الحساسية للتقديرات الاكتوارية لخطة تغطية التأمين الصحي.

التضخم السنوي في التكاليف الطبية على الأجل الطويل			سعر الخصم
%5	%4	%3	
ملايين الدولارات الأمريكية			
185.7	145.6	115.5	%5.8
241.6	186.7	146.1	%4.8
319.8	243.5	187.7	%3.8

2-12-7 التكاليف المتوقعة خلال عام 2019

130- تبلغ مساهمة البرنامج المتوقعة في 2019 في نظم الاستحقاقات المحددة 15.2 مليون دولار أمريكي، وقد حدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

المجموع	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	خطة مدفوعات نهاية الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة	خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	
ملايين الدولارات الأمريكية					
15.2	0.5	1.6	7.4	5.7	المساهمات المتوقعة من البرنامج في عام 2019

2-12-8 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

131- ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يكلف مجلس الصندوق المشترك خبيراً استشارياً اكتوارياً بإجراء تقييم اكتواري مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. وجرى العادة في مجلس الصندوق المشترك على إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية لصندوق المعاشات التقاعدية تكفي لتغطية خصومه.

132- ويتألف التزام البرنامج المالي حيال صندوق المعاشات التقاعدية من المساهمة المقدرة له بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حالياً 7.9 في المائة للمشاركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أية حصة في أية مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استناداً إلى تقدير للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم.

133- وأشار صندوق المعاشات التقاعدية في عام 2017 إلى وجود حالات شاذة في بيانات التعداد المستخدمة في التقييم الاكتواري الذي أجري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. ولذلك، وكاستثناء من الدورة نصف السنوية المعتادة، رحل الصندوق بيانات المشاركة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 لاستخدامها في الكشف المالية لعام 2016.

134- وكشف التقييم الاكتواري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 عن أن نسبة الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية الممولة تبلغ 139.2 في المائة (150.1 في المائة في البيانات المرحلة في عام 2016) بافتراض عدم إدخال تعديلات على المعاشات في المستقبل، وكانت النسبة الممولة 102.7 في المائة (101.4 في المائة في البيانات المرحلة في عام 2016) عندما أخذ في الاعتبار النظام الحالي لتسوية المعاشات.

135- وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاستشاري الاكتواري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، إلى مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات

التقاعدية نظرا لأن القيمة الاكتوارية للصندوق تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطاره. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز القيمة السوقية للأصول أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26.

136- وفي حال الاحتكام إلى المادة 26 بسبب وجود قصور اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء خطة معاشات صندوق المعاشات التقاعدية، ستستند مدفوعات القصور المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة اشتراكات المنظمة المعنية في مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية خلال السنوات الثلاث السابقة (2015 و2016 و2017) بما قيمته 6 931.39 مليون دولار أمريكي، منها 4 في المائة من البرنامج.

137- وخلال عام 2018، بلغت اشتراكات البرنامج المدفوعة لصندوق المعاشات التقاعدية 106.5 مليون دولار أمريكي (2017: 97.5 مليون دولار أمريكي). وتشير التوقعات إلى أن الاشتراكات المقرر سدادها في عام 2019 ستبلغ 113.2 مليون دولار أمريكي تقريبا.

138- ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإلغاء صادرة من مجلس الصندوق المشترك. وتدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء، وتخصص هذه الحصة حصريا لصالح موظفيها المشتركين في صندوق المعاشات التقاعدية في ذلك التاريخ، وفقا للترتيبات المتفق عليها بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية المبلغ بالاستناد إلى التقييم الاكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة على الخصوم.

139- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشوف المالية لصندوق المعاشات التقاعدية ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات بشأن المراجعة كل سنة. ويصدر الصندوق تقارير فصلية بشأن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على الإنترنت في www.unjspf.org.

9-12-2 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

140- يحق الضمان الاجتماعي لموظفي البرنامج الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن البرنامج لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطا أساسيا من شروط عقد الخدمة. ولا يعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي البرنامج ولا يغطيهم النظام الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ولموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-13: القرض

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
5.7	5.7	الجزء الجاري من القرض
72.4	66.6	الجزء غير الجاري من القرض
78.1	72.3	القرض الإجمالي

141- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد البلدان المانحة الرئيسية والبرنامج بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية إلى مشروعين قطريين. وفي إطار هذا النظام، قدمت وكالة حكومية في البلد المانح قرضا طويل الأجل قيمته 106 ملايين دولار أمريكي، واستخدم ذلك القرض لشراء سلع غذائية.

- 142- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنويا للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنويا على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري مبلغا سنويا من أصل القرض الطويل الأجل بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة استهلاك قدرها 0.4 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويحتفظ باستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام 2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.
- 143- ويظهر القرض بالتكلفة المستهلكة مع استخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغ مجموع التكلفة المستهلكة 1.8 مليون دولار أمريكي (78.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017) مع مبلغ مستحق عن كل سنة مقداره 5.7 مليون دولار أمريكي، وجزء طويل الأجل مقداره 66.6 مليون دولار أمريكي (5.7 مليون دولار أمريكي و72.4 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2017).
- 144- وفي 2018، بلغ مجموع مصروفات سداد الفائدة 1.8 مليون دولار أمريكي (1.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 2.2 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار 2018، وتمثل (0.4) مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن احتساب القرض الطويل الأجل بقيمته الحالية الصافية.
- 145- وتعرض الفائدة المدفوعة خلال العام بما قيمته 2.2 مليون دولار أمريكي من مدفوعات سداد أصل الدين البالغة 5.3 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت بند أنشطة التمويل، بينما تعرض مصروفات الفوائد البالغة 1.8 مليون دولار أمريكي تحت بند المطابقة مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

المذكرة 2-14: الأدوات المالية

1-14-2 طبيعة الأدوات المالية

- 146- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

147- وتصنف الأصول المالية للبرنامج في الفئات التالية:

2017	2018	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>		
1 199.3	1 662.0	الأصول المالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز
65.2	61.1	الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق
5 103.3	4 754.7	القروض والمبالغ المستحقة القبض
568.7	575.5	الأصول المالية المتاحة للبيع
6 936.5	7 053.3	المجموع الفرعي
1 043.0	1 121.7	أصول غير مالية
7 979.5	8 175.0	المجموع

148- وتصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز على أنها فئة محتفظ بها للتداول.

149- وتحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

150- ويعرض الجدول التالي أصول البرنامج المحسوبة بالقيمة العادلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 وفي عام 2017 على التوالي.

2017				2018				
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>				<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>				
1 199.3	-	1 199.3	-	1 662.0	5.5	1 656.5	-	الأصول المالية بالقيمة العادلة بفائض أو عجز
568.7	1.1	304.2	263.4	575.5	-	325.1	250.4	الأصول المالية المتاحة للبيع
1 768.0	1.1	1 503.5	263.4	2 237.5	5.5	1 981.6	250.4	المجموع

151- وقد حددت المستويات المختلفة للقيمة العادلة على النحو التالي: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق العاملة بالنسبة لأصول مماثلة (المستوى 1). ومدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصل، إما بصورة مباشرة (أي أسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2). ومدخلات لأصول لا تستند إلى البيانات السوقية الملاحظة (أي مدخلات غير ملاحظة) (المستوى 3).

152- وتعد المبادئ التوجيهية لاستثمارات البرنامج متحفظة جدا في طبيعتها، وهدفها الرئيسي هو المحافظة على رأس المال والسيولة. وتعد الأصول المالية المحتفظ بها للتداول والأصول المتاحة للبيع من نوعية عالية طبقا للتقديرات الائتمانية الدولية (انظر المذكرة 2-14-2: مخاطر الائتمانات). ويلتزم مدير البرنامج بالاستثمار بالمبادئ التوجيهية الخاصة باستثمارات البرنامج التي تقضي بأن يختاروا لحواظ الاستثمار أوراقا مالية عالية السيولة. وتعتمد مستويات القيمة العادلة بدرجة كبيرة على ما إذا كانت توجد سوق نشطة للأوراق المالية. وتوفر الأسواق النشطة بيانات مباشرة، وقد توفر سيولة أفضل، وتخفف تكاليف التداول عن طريق فرض أسعار أكثر تشددا للعرض والطلب. ولا يعني مستوى القيمة العادلة المختلف بالضرورة مستوى مخاطرة مختلفا أو أعلى بالنسبة للأوراق المالية، ذلك أن كلها متساوية. ويعكس تسلسل القيمة العادلة طبيعة المدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة، وليس مستوى المخاطر المتأصلة في الأوراق المالية لأن احتمالات تعثر جهات الإصدار أو النظراء جزئيا أو كليا في حالة التدفقات النقدية لا علاقة له بفئة القيمة العادلة.

153- ويقدم الجدول التالي التغييرات في الصكوك المالية من المستوى 3 بالنسبة لسنتي 2018 و2017 على التوالي المنتهيتين في 31 ديسمبر/كانون الأول.

2017			2018			
المجموع	الأصول المالية بالبقيمة العادلة عن طريق الفاوض أو العجز	الأصول المالية بالبقيمة العادلة عن طريق الفاوض أو العجز	المجموع	الأصول المالية بالبقيمة العادلة عن طريق الفاوض أو العجز	الأصول المالية بالبقيمة العادلة عن طريق الفاوض أو العجز	
ملايين الدولارات الأمريكية			ملايين الدولارات الأمريكية			
2.9	1.9	1.0	1.1	1.1	-	الرصيد الافتتاحي
0.2	0.2	-	(0.1)	(0.1)	-	المكاسب/(الخسائر) المثبتة في كشف الأصول الصافية
1.1	1.1	-	5.5	-	5.5	المشتريات
(1.0)	(1.0)	-	-	-	-	المبيعات
(2.1)	(1.1)	(1.0)	(1.0)	(1.0)	-	التحويل
1.1	1.1	-	5.5	-	5.5	الرصيد الختامي

154- وخلال عام 2018، حول مبلغ 1 مليون دولار أمريكي من المستوى 3 إلى المستوى 2 بسبب زيادة في توافر بيانات السوق المتعلقة بأحد سندات الشركات.

2-14-2 مخاطر الائتمانات

155- تتوزع مخاطر الائتمانات في البرنامج على نطاق واسع، كما أن سياسة البرنامج لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة ضمن فئة AA، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات طويلة الأجل A+.

156- ويتم التقليل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومكافئات النقدية بشكل كبير من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة تصنيف رئيسية و/أو أطراف أخرى ذات جدارة ائتمانية.

157- وتتألف المساهمات المستحقة القبض أساساً من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وترد في المذكرة 3-2 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض، بما فيها مخصصات تغطية انخفاض إيرادات المساهمات والحسابات غير المضمونة التحصيل.

3-14-2 مخاطر أسعار الفائدة

158- يتعرض البرنامج لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات طويلة الأجل. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 2.85 في المائة و2.95 في المائة على التوالي (1.80 في المائة و1.97 في المائة على التوالي في عام 2017). وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية هي 0.69 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و6.84 سنة للسندات طويلة الأجل (0.71 سنة و6.48 سنة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2017). ويستخدم مديرو الاستثمار الخارجيون مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

4-14-2 مخاطر النقد الأجنبي

159- استند تقييم 92 في المائة من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى العملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، وكانت نسبة 8 في المائة تقوم بالبيورو وبعملات أخرى (مثلما كان عليه الحال في عام 2017). والهدف الرئيسي من حيازة عملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم نسبة 55 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالعملة الأساسية المتمثلة في الدولار الأمريكي، و25 في المائة بالبيورو، و7 في المائة بالكرونه السويدية، و6 في المائة بالجنية الاسترليني، و7 في المائة بعملات أخرى (59 في المائة بالعملة الأساسية، وهي الدولار الأمريكي، و23 في المائة بالبيورو، و5 في المائة بالدولار الكندي، و13 في المائة بعملات أخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017).

160- وتستخدم العقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي للتحوط من مخاطر تقلب أسعار صرف البيورو مقابل الدولار الأمريكي في تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة المتكبدة في المقر وفقا لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، جرت تسوية 12 عقدا بمكاسب متحققة بلغت 1.1 مليون دولار أمريكي (تمت تسوية 12 عقدا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 بأرباح متحققة بلغت 0.3 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت استراتيجية تحوط جديدة في عام 2018 أبرم في إطارها البرنامج 12 عقدا من العقود الآجلة لشراء النقد الأجنبي من أجل شراء ما مجموعه 53.4 مليون يورو. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 64.5 مليون دولار أمريكي ووصلت خسائرها غير المتحققة إلى 2.4 مليون دولار أمريكي باستخدام معدل أجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وتدرج المكاسب المتحققة والخسائر غير المتحققة على حد سواء في فروع سعر النقد الأجنبي وتعرض في كشف الأداء المالي.

5-14-2 مخاطر السوق

161- يتعرض البرنامج لمخاطر السوق في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. فالقيمة السوقية لإيراداته الثابتة، وأسهمه، ومشتقاته المالية، وعقوده الآجلة لشراء النقد الأجنبي تحتمل التغيير على أساس يومي. وقد أعدت جميع تحليلات الحساسية الموضحة أدناه على أساس أن جميع المتغيرات تظل ثابتة، بخلاف تلك التي تذكر على وجه التحديد.

162- حساسية سعر الفائدة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 13.6 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغييرات في الأصول الصافية 20.7 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

163- حساسية أسعار العقود الآجلة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.1 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغييرات في الأصول الصافية 0.4 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

164- حساسية أسعار الأسهم – تتعقب الاستثمارات في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم. فإذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الأسهم بنسبة 1 في المائة بصورة متناسبة على نطاق صناديق الأسهم الإقليمية الستة، يصبح الأثر على كشف التغييرات في الأصول الصافية 2.7 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

165- حساسية عقود شراء النقد الأجنبي الأجلة – بالنسبة للعقود الأجلة لشراء النقد الأجنبي الاثني عشر المتبقية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا ارتفع (انخفض) سعر الدولار الأمريكي/اليورو بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.6 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الأجلة المحتفظ بها حالياً، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.4 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

المذكرة 2-15: أرصدة الصناديق والاحتياطيات

166- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي يراد استخدامها لتلبية احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية في أصول البرنامج بعد اقتطاع جميع الخصوم. ويقدم الجدول التالي أرصدة صناديق البرنامج.

2018					
المجموع	الحساب العام والحسابات الخاصة		العمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية (رصيد الصندوق)	حسابات فئات البرامج (رصيد الصندوق)	
	الاحتياطيات	(رصيد الصندوق)			
4 433.9	380.4	176.3	184.4	3 692.8	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2018
728.6	-	430.9	(49.4)	347.1	الفاصل (العجز) في السنة التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2018
-	(144.3)	-	-	144.3	سلف للمشروعات
-	68.3	-	-	(68.3)	مدفوعات سداد من المشروعات
-	102.9	(102.9)	-	-	تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها
-	-	(306.7)	26.4	280.3	تحويلات بين الصناديق
177.5	-	177.5	-	-	مكاسب (خسائر) اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(34.3)	-	(34.3)	-	-	مكاسب (خسائر) صافية غير متحققة على الاستثمارات طويلة الأجل
143.2	26.9	(266.4)	26.5	356.2	مجموع التحركات خلال السنة
5 305.7	407.3	340.8	161.4	4 396.2	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

2017					
المجموع	الحساب العام والحسابات الخاصة		العمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية (رصيد الصندوق)	حسابات فئات البرامج (رصيد الصندوق)	
	الاحتياطيات	(رصيد الصندوق)			
4 284.6	329.7	(31.5)	225.4	3 761.0	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2017 (أعيد بيانته)
211.7	-	611.4	(66.7)	(333.0)	الفاصل (العجز) في السنة التحركات في أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2017
-	(154.2)	-	-	154.2	سلف للمشروعات
-	114.5	-	-	(114.5)	مدفوعات سداد من المشروعات
-	90.4	(90.4)	-	-	تحويلات أخرى من الاحتياطيات وإليها
-	-	(250.8)	25.7	225.1	تحويلات بين الصناديق
(120.4)	-	(120.4)	-	-	مكاسب (خسائر) اكتوارية مرتبطة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
58.0	-	58.0	-	-	مكاسب (خسائر) صافية غير متحققة على الاستثمارات طويلة الأجل
(62.4)	50.7	(403.6)	25.7	264.8	مجموع التحركات خلال السنة
4 433.9	380.4	176.3	184.4	3 692.8	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 (أعيد بيانته)

167- ويشمل التحويل من/إلى الاحتياطيات سلفاً من احتياطي حساب الاستجابة العاجلة إلى المشروعات ومدفوعات السداد من المشروعات (المذكرة 2-15-3) وتجديد موارد الاحتياطيات والمخصصات الأخرى المعتمدة من المجلس التنفيذي.

168- وهناك مساهمات نقدية من المانحين لم تخصص وقت تأكيدها لفئة برامجية محددة أو مشروعات ثنائية. وهذه المساهمات تعتبر مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشروعات محددة فإن المصروفات الناجمة ترد في الفئة البرامجية أو المشروعات الثنائية المناسبة.

169- ويحدد المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف محددة. وكان لدى البرنامج في عام 2018 أربعة احتياطيات نشطة: (1) احتياطي التشغيل؛ (2) احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ (3) حساب الاستجابة العاجلة؛ (4) حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويعرض الجدول التالي احتياطيات البرنامج.

2018					
المجموع	حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	حساب الاستجابة العاجلة	احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع	احتياطي التشغيل	
380.4	256.8	24.6	6.0	93.0	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2018
(144.3)	-	(144.3)	-	-	سلف للمشروعات
68.3	-	68.3	-	-	مدفوعات سداد من المشروعات
(65.6)	(65.6)	-	-	-	مخصصات المجلس المعتمدة
0.6	0.6	-	-	-	مدفوعات سداد مخصصات المجلس غير المنفقة
68.6	-	66.4	-	2.2	تجديد الموارد
-	(44.0)	44.0	-	-	التحويل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة
99.3	99.3	-	-	-	فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من مصروفات دعم البرامج والإدارة
26.9	(9.7)	34.4	-	2.2	مجموع التحركات أثناء السنة
407.3	247.1	59.0	6.0	95.2	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

170- وتحمل التحويلات في الاحتياطات بشكل مباشر على حسابات الاحتياطات.

1-15-2 احتياطي التشغيل

171- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي تشغيل لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وعلاوة على ذلك، يستخدم احتياطي التشغيل لإدارة المخاطر المرتبطة بمرفق الإقراض الداخلي للمشروعات (المعروف سابقاً باسم مرفق تمويل رأس المال العامل).

172- في عام 2018، وافق المدير التنفيذي على تجديد موارد الاحتياطي التشغيلي بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي من الحساب العام وفقاً للمادة 10-6 من النظام المالي. وبلغ رصيد الاحتياطي التشغيلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 المستوى المعتمد المحدد بمبلغ 95.2 مليون دولار أمريكي.

2-15-2 احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع

173- في عام 2014، وبعد استعراض شامل لمرفق تمويل رأس المال العامل، أنشئ حساب احتياطي جديد لدعم الإقراض الداخلي في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع (القرار 2014/EB.A/8).

174- ووصل رصيد احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى 6 ملايين دولار أمريكي.

3-15-2 حساب الاستجابة العاجلة

175- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكن البرنامج من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

176- وفي عام 2018، تلقى حساب الاستجابة العاجلة مبلغ 66.4 مليون دولار أمريكي في إطار تجديد موارده. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحويل مبلغ 44 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة وفقاً للقرارين المعتمدين من المجلس التنفيذي (9 ملايين دولار أمريكي وفقاً للقرار 2017/EB.2/5-A/Rev.1، و35 مليون دولار أمريكي وفقاً للقرار 2018/EB.A/6-C/1/Rev.1).

177- وبلغ مجموع السلف المقدمة إلى المشروعات 144.3 مليون دولار أمريكي، وبلغت مدفوعات السداد المقدمة من القروض 68.5 مليون دولار أمريكي.

178- وفي عام 2018، تلقى حساب الاستجابة العاجلة مبلغ 178.8 مليون دولار أمريكي في شكل تجديدات للموارد ومدفوعات سداد السلف والتمويل الإضافي المحول من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وبلغ المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة 200 مليون دولار أمريكي حسب ما جاء في قرار المجلس التنفيذي 2014/EB.2/4.

179- ووصل مجموع السلف المستحقة على المشروعات المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى 99.5 مليون دولار أمريكي (89.5 مليون دولار أمريكي عام 2017).

4-15-2 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

180- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطياً أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

181- وخصص مبلغ 35.6 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة من أجل المبادرات المؤسسية الحاسمة بالاستناد إلى خطة البرنامج للإدارة (2018-2020) (القرار 2017/EB.2/2017/5-A/1/Rev.1)، وتم تحويل مبلغ 30 مليون

دولار أمريكي إلى صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة حسب ما وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته السنوية (WFP/EB.A/2018/6-C/1/Rev.1)

182- وأعيد إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2018 مبلغ 0.6 مليون دولار أمريكي من الأرصدة غير المنفقة المتصلة بالمخصصات التي كان المجلس قد وافق على تخصيصها من هذا الحساب في الفترات السابقة عملاً بالمادة 9-9 من النظام المالي.

183- وتم تحويل الفائض في عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة، والبالغ 99.3 مليون دولار أمريكي، إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2018 (فائض بقيمة 72.5 مليون دولار أمريكي في عام 2017).

184- ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى 247.1 مليون دولار أمريكي.

المذكرة 3: الإيرادات

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		1-3 المساهمات النقدية
5 407.3	6 405.6	المساهمات في التكاليف المباشرة
401.2	439.6	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة
5 808.5	6 845.2	المجموع الفرعي
		مخصوصاً منه:
(193.7)	(61.8)	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيرادات المساهمات
5 614.8	6 783.4	مجموع المساهمات النقدية
		2-3 المساهمات العينية
352.5	413.7	المساهمات العينية بالسلع
31.6	41.0	المساهمات العينية بالخدمات
384.1	454.7	المجموع الفرعي
		مخصوصاً منه (مضافاً إليه):
1.0	(3.2)	زيادة (انخفاض) إيرادات المساهمات
385.1	451.5	مجموع المساهمات العينية
231.0	(84.4)	3-3 فروق أسعار صرف العملات
		4-3 عائد الاستثمارات
9.5	(10.0)	صافي المكاسب (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات
8.5	(4.2)	صافي المكاسب (الخسائر) غير المتحققة من الاستثمارات
33.0	58.6	الفوائد المحصلة
51.0	44.4	مجموع عائد الاستثمارات
		5-3 إيرادات أخرى
128.4	155.4	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات
20.6	18.0	إيرادات متنوعة
149.0	173.4	مجموع الإيرادات الأخرى
6 430.9	7 368.3	مجموع الإيرادات

185- وتسوى إيرادات المساهمات وفقاً لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-11). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات حسب كل مساهمة من المساهمات.

186- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات أو مواد غير غذائية خلال السنة.

187- وخلال عام 2018، بلغ مجموع الإيرادات الأخرى 173.4 مليون دولار أمريكي، منها 155.4 مليون دولار أمريكي من توفير السلع والخدمات (128.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017) و18.0 مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتنوعة (20.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017). وشملت الإيرادات التي تحققت من توفير السلع والخدمات أساساً عمليات النقل الجوي وتوفير السلع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، وخدمات اللوجستيات الأخرى. وشملت الإيرادات المتنوعة المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والأصول الأخرى.

المذكرة 4: المصروفات

2017	2018	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>		
1 368.7	1 669.5	التحويلات القائمة على النقد الموزعة 1-4
77.4	91.0	تحويلات النقد والقسائم
1 446.1	1 760.5	تحويلات وقسائم السلع
2 197.5	2 132.6	التحويلات القائمة على النقد الموزعة
		السلع الغذائية الموزعة 2-4
664.4	758.7	مجموع التحويلات القائمة على النقد الموزعة
		التوزيع والخدمات المتصلة به 3-4
		الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى 4-4
644.3	709.5	الموظفون الدوليون والمحليون
123.0	137.6	الخبراء الاستشاريون
2.5	2.6	متطوعو الأمم المتحدة
89.9	96.9	الموظفون المؤقتون
24.3	33.1	تكاليف الموظفين الأخرى
884.0	979.7	مجموع الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى
		الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى 5-4
13.9	17.4	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
106.5	73.8	المعدات
19.5	30.7	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة
7.4	7.6	المرافق
27.1	33.8	صيانة المركبات والتكاليف الجارية
174.4	163.3	مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى
		الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى 6-4
336.8	294.1	العمليات الجوية
335.8	358.2	الخدمات الأخرى المتعاقد عليها
30.2	28.3	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
22.1	28.2	الأمن والخدمات الأخرى
34.6	42.1	الإيجارات
759.5	750.9	مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
1.9	1.8	تكاليف التمويل 7-4
47.7	47.4	الاستهلاك والإهلاك 8-4
		مصروفات أخرى 9-4
5.3	7.8	خدمات الصيانة
15.4	2.7	التأمين
4.2	4.2	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمار وجهة الإيداع
(0.1)	13.1	الحسابات المشكوك فيها والتلف
18.9	17.0	بنود أخرى
43.7	44.8	مجموع المصروفات الأخرى
6 219.2	6 639.7	مجموع المصروفات

- 188- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يحوز فيه البرنامج السلع والبلد المستلم. وتشمل تكلفة السلع الموزعة خسائر ما بعد التسليم التي بلغت 14.4 مليون دولار أمريكي (20.5 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2017) (المذكرة 9).
- 189- وفي ضوء السياسة المحاسبية للبرنامج التي تنص على تسجيل المصروفات عند تسليم الأغذية إلى الشركاء المتعاونين، كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، سلع غذائية قيمتها 57.9 مليون دولار أمريكي (86.040 طنا متريا) يحتفظ بها الشركاء المتعاونون ولم توزع بعد على المستفيدين (87.0 مليون دولار أمريكي (121 914 طنا متريا) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017).
- 190- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي وبما يشمل التوزيع النهائي.
- 191- وتعلق الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين بموظفي البرنامج، والخبراء الاستشاريين، وأصحاب عقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.
- 192- وتمثل الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى تكلفة السلع والخدمات المستخدمة سواء في التنفيذ المباشر للمشروعات أو في إدارتها ودعمها.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

- 193- لا تسوى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية أو الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوما منها البنود التي يتم إحلالها سريعا والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وأجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

- 194- تعد ميزانية البرنامج وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية باستخدام طريقة المحاسبة على أساس الالتزامات.
- 195- ووفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 24 "عرض معلومات الميزانية في الكشوف المالية"، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تعد الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد تكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.
- 196- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي بما يتماشى مع خطة الإدارة (2018-2020)، والتي تقدم تقسيما للميزانية حسب السنوات.
- 197- ويشمل الكشف الخامس عمودا - خطة التنفيذ - يمثل خطة عمل محددة الأولويات ومستندة إلى المساهمات المتوقعة التقديرية، ويأخذ في الاعتبار أن البرنامج منظمة مموله طوعيا وأن عملياته وإدارته المالية معتمدة بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا. وتشمل خطة العمل المحددة الأولويات تكاليف المشروعات والمباشرة وتكاليف الخطط الاستراتيجية القطرية، والتكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة، والمبادرات المؤسسية الحاسمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 (WFP/EB.2/2017/5-A/1/Rev.1).
- 198- ويرد شرح الفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية وخطة التنفيذ والمبالغ الفعلية في قسم التحليل المالي وتحليل الميزانية في بيان المدير التنفيذي.

- 199- وتحدث فروق الأسس عندما يستخدم في إعداد الميزانية المعتمدة أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة البرنامج، تعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية كفروق في الأساس.
- 200- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة البرنامج فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 201- وتحدث فروق الكيانات عندما تسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءاً من الكيان الذي تعد الكشوف المالية عنه. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل العمليات الثنائية وحسابات الأمانة جزءاً من أنشطة البرنامج وترد في الكشوف المالية ولكنها تستبعد من الميزانية نظراً لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.
- 202- وتتم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية. وتبين الإيرادات والنفقات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءاً من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض.
- 203- وترد فيما يلي مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018:

التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
ملايين الدولارات الأمريكية			
(6 794.4)	-	-	(6 794.4)
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)			
(92.8)	(585.6)	(7.5)	(686.6)
فروق الأسس			
7 442.8	-	-	7 443.5
فروق طريقة العرض			
(115.3)	-	-	(115.3)
فروق الكيانات			
440.3	(585.6)	(7.5)	(152.8)
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)			

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي حسب الشرائح

2017	2018				حسابات فئات البرامج	
	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	الحساب العام والحسابات الخاصة		
ملايين الدولارات الأمريكية						
الأصول						
الأصول الجارية						
2 475.2	2 785.4	-	265.4	653.6	1 866.4	النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل
3 523.8	3 011.0	-	40.7	239.3	2 731.0	المساهمات المستحقة القبض
704.8	853.8	-	2.4	121.5	729.9	المخزونات
136.6	218.0	(485.7)	3.3	517.7	182.7	البنود الأخرى المستحقة القبض
6 840.4	6 868.2	(485.7)	311.8	1 532.1	5 510.0	
الأصول غير الجارية						
378.2	510.8	-	25.7	337.4	147.7	المساهمات المستحقة القبض
626.9	629.3	-	-	629.3	-	الاستثمارات طويلة الأجل
128.4	162.2	-	1.5	43.9	116.8	المتكاثرات والمنشآت والمعدات
5.6	4.5	-	-	4.4	0.1	الأصول غير المادية
1 139.1	1 306.8	-	27.2	1 015.0	264.6	
7 979.5	8 175.0	(485.7)	339.0	2 547.1	5 774.6	مجموع الأصول
الخصوم						
الخصوم الجارية						
654.9	727.8	(485.7)	122.0	309.7	781.8	المدفوعات والمستحقات
1 550.0	783.4	-	29.4	298.8	455.2	الإيرادات المؤجلة
6.3	11.8	-	1.2	2.6	8.0	المخصصات
36.9	41.2	-	-	41.2	-	استحقاقات الموظفين
5.7	5.7	-	-	5.7	-	القروض
2 253.8	1 569.9	(485.7)	152.6	658.0	1 245.0	
الخصوم غير الجارية						
378.2	495.8	-	25.0	337.4	133.4	الإيرادات المؤجلة
841.2	737.0	-	-	737.0	-	استحقاقات الموظفين
72.4	66.6	-	-	66.6	-	القروض الطويلة الأجل
1 291.8	1 299.4	-	25.0	1 141.0	133.4	
3 545.6	2 869.3	(485.7)	177.6	1 799.0	1 378.4	مجموع الخصوم
4 433.9	5 305.7	-	161.4	748.1	4 396.2	الأصول الصافية
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
4 053.5	4 898.4	-	161.4	340.8	4 396.2	أرصدة الصناديق
380.4	407.3	-	-	407.3	-	الاحتياطيات
	5 305.7	-	161.4	748.1	4 396.2	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
	4 433.9	-	184.4	556.7	3 692.8	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي حسب الشرائح

2017		2018				
المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثانوية	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات فئات البرامج		
						ملايين الدولارات الأمريكية
الإيرادات						
5 614.8	6 783.4	-	60.2	863.2	5 860.0	المساهمات النقدية
385.1	451.5	-	3.8	24.1	423.6	المساهمات العينية
231.0	(84.4)	-	1.9	(81.5)	(4.8)	فروق أسعار الصرف
51.0	44.4	-	-	44.1	0.3	عائد الاستثمارات
149.0	173.4	(1 008.6)	-	1 045.0	137.0	الإيرادات الأخرى
6 430.9	7 368.3	(1 008.6)	65.9	1 894.9	6 416.1	مجموع الإيرادات
المصروفات						
1 446.1	1 760.5	-	1.1	-	1 759.4	النقدية والقوائم الموزعة
2 197.5	2 132.6	(826.8)	9.3	847.0	2 103.1	السلع الغذائية الموزعة
664.4	758.7	(31.9)	6.7	13.1	770.8	التوزيع والخدمات المتصلة به
884.0	979.7	(14.3)	65.6	354.9	573.5	الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين، وتكاليف الموظفين الأخرى
174.4	163.3	(19.6)	6.8	43.8	132.3	الإمدادات، والمواد المستهلكة، والتكاليف الجارية الأخرى
759.5	750.9	(64.4)	23.9	150.5	640.9	الخدمات المتعاقد عليها وغيرها من الخدمات
1.9	1.8	-	-	1.8	-	تكاليف التمويل
47.7	47.4	-	0.6	17.8	29.0	الاستهلاك
43.7	44.8	(51.6)	1.3	35.1	60.0	مصروفات أخرى
6 219.2	6 639.7	(1 008.6)	115.3	1 464.0	6 069.0	مجموع المصروفات
211.7	728.6	-	(49.4)	430.9	347.1	الفائض (العجز) لعام 2018
211.7	-	(66.7)	611.4	(333.0)		الفائض (العجز) لعام 2017

204- تعرض النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتعرض مجتمعة تحت بند الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

2017	2018	
		ملايين الدولارات الأمريكية
1 268.9	1 116.1	النقدية ومكافئات النقدية
1 206.3	1 669.3	الاستثمارات القصيرة الأجل
2 475.2	2 785.4	مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل

205- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائدا فيما بين الشرائح وأرصدة مصروفات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توخيا للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

206- وتمثل أرصدة حسابات فئات البرامج وحسابات الأمانة والعمليات الثنائية الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي ترحل لاستخدامها في احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
		التزامات عقود إيجار العقارات:
41.3	46.1	أقل من سنة
58.6	53.3	من سنة إلى 5 سنوات
5.0	9.4	أكثر من 5 سنوات
104.9	108.8	مجموع التزامات عقود إيجار العقارات

207- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كانت عقود إيجار مباني مقر البرنامج في روما تشكل 18 في المائة من مجموع الالتزامات في فئة العقود لأقل من سنة، و48 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة ولا تتجاوز خمس سنوات (17 في المائة و51 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار البرنامج. ويسترد البرنامج تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

208- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كان لدى البرنامج التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

2017	2018	
ملايين الدولارات الأمريكية		
206.6	320.8	السلع الغذائية
142.0	97.0	نقل السلع الغذائية
119.1	193.9	الخدمات
42.2	66.8	المواد غير الغذائية
10.7	11.8	الالتزامات الرأسمالية
520.6	690.3	مجموع الالتزامات المفتوحة

209- وستحتسب هذه الالتزامات كمصروفات في الفترات المالية المقبلة وستسوى من الجزء غير المتوقع في المساهمات بعد استلام السلع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم الطارئة والأصول الطارئة

- 210- ليست هناك خصوم مادية طارئة ناشئة عن إجراءات ومطالبات قانونية يحتمل أن تؤدي إلى خصوم كبيرة بالنسبة للبرنامج.
- 211- وأسفر قرار تحكيم في عام 2010 ومطالبة ضد أحد موردي السلع الغذائية في عام 2018 على النحو المبين أدناه عن أصلين مادييين طارئيين.
- 212- وفي عام 2005، اكتشفت حالة تدليس قام بها اثنان من موظفي البرنامج في المكتب الإقليمي للبرنامج في جنوب أفريقيا، مما أدى إلى خسارة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي تقريبا. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008، وقامت سلطات جنوب أفريقيا بتقييد أصول الموظفين المعلومة التي تشير البلاغات إلى أن قيمتها بلغت 40 مليون راند جنوب أفريقي (2.7 مليون دولار أمريكي تقريبا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018).
- 213- وشرع البرنامج في إجراء تحكيم ضد الموظفين الاثنيين لاسترداد الأموال المختلسة، لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الدعوى الجنائية. وفي يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكما غيايبيا لصالح البرنامج في كل الدعاوى المرفوعة منه، وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 5.6 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة برفع الحصانة الخاصة بالبرنامج، قدم البرنامج طلبا إلى المحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي ليطبق في جنوب أفريقيا، وهو ما تمت الموافقة عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وهو الآن قرار مبرم.
- 214- وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، أدين الموظفان وحكم عليهما بعد ذلك بالسجن لمدة 25 سنة. وفي عام 2016، أصبحت الأحكام نهائية بالنسبة للمتهمين.
- 215- ويجري الآن إنفاذ حكم المحكمة بالنسبة للأصول المحتجزة بعد البت في الدعوى الجنائية.
- 216- واكتشف البرنامج في عام 2018 أن أحد الموردين سلم منتجات SuperCereal معيبة إلى برامج للبرنامج في عدة مكاتب قطرية. وقبل البرنامج هذه المنتجات المعيبة بناء على شهادات الكمية والنوعية النظيفة المصاحبة لها الصادرة عن شركة التفتيش المعينة من البرنامج في موقع الإنتاج. وبعد شكاوى من المستفيدين، أجري تحقيق أسفر عن سلسلة من عمليات التفتيش المشتركة وأخذ عينات لتحليلها في مختبر مستقل. وأكدت شهادات التحليل التي أسفر عنها ذلك أن المنتجات غير مطابقة للمواصفات.
- 217- وقبل المورد من حيث المبدأ مسؤوليته الناشئة عن توريد منتجات غير مطابقة للمواصفات ويعكف البرنامج على تقييم حجم الأضرار.
- 218- وأرسل البرنامج كذلك إلى شركة التفتيش التي عينها للتصديق على كمية المنتج المعني ونوعيته إخطارا بنتائج التحقيقات المشتركة واعترامه التماس تعويضات عن الأضرار التي نجمت بسبب الإخلال بالعقد.
- 219- وتخضع المسألة حاليا لتحقيق من جانب مكتب التفتيش والتحقيق ويمكن أن تتطلب النتائج التي سيسفر عنها التحقيق من البرنامج إعادة تقييم نهجه في تسوية المسألة.

المذكرة 9: الخسائر والإكراميات والمبالغ المشطوبة

- 220- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكراميات إذا رأى أن ذلك مصلحة للبرنامج. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية". وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 12-4 من النظام المالي على أن "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية".
- 221- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل الإكراميات والخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى.

2017	2018	
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>		
0.3	-	الإكراميات
2.8	0.5	المساهمات المستحقة القبض
20.5	14.4	خسائر السلع الغذائية
5.6	-	شطب السلع
1.3	0.6	خسائر المواد غير الغذائية
0.9	0.9	خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى
<i>بالأطنان المترية</i>		
28 590	22 163	خسائر السلع (الكمية)

222- وتعلق مدفوعات الإكراميات أساساً بمسائل حاسمة تمس موظفي البرنامج. وترتبط المساهمات المستحقة القبض بشطب مبالغ مستحقة القبض من المانحين. وتعلق خسائر الأصول والأموال النقدية الأخرى أساساً بشطب مبالغ أخرى مستحقة القبض من العملاء وموردي الخدمات.

223- وكانت خسائر السلع الغذائية المسجلة في المذكرة 9 تقتصر قبل عام 2018 على خسائر ما بعد التسليم التي تلحق بالسلع التي تقع في حوزة البرنامج في البلد المتلقي وحتى توزيعها على المستفيدين سواء بطريقة مباشرة أو من خلال شركاء متعاونين. واعتباراً من عام 2018، تسجل خسائر ما بعد التسليم التي تقع عندما توجد الأغذية في نقاط العبور، ويعاد احتساب خسائر السلع الغذائية المقارنة لعام 2017 وعدد الأطنان المترية كي تعبر عن التغيير في البيانات المسجلة. واسترد في عام 2018 مبلغ 5.9 مليون دولار أمريكي من أطراف ثالثة مسؤولة عن خسائر سلع غذائية (7.7 مليون دولار أمريكي في عام 2017). وتعلقت خسائر المواد غير الغذائية أساساً بالخسائر التي وقعت في المستودعات.

224- وشمل التدليس الذي أثبتته مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2018 حالات تدليس مرتبطة بالاستحقاقات والبائعين والشركاء تورط فيها موظفون من البرنامج وأطراف ثالثة، بما قيمته 747 286 دولاراً أمريكياً، وحالات تدليس مفترض مرتبطة بتحقيقات جارية، بما قيمته 581 351 دولاراً أمريكياً (قيمت الخسائر الناجمة عن التدليس في عام 2017 بمبلغ 141 198 دولاراً أمريكياً، وقيمت حالات التدليس المفترض بمبلغ 397 343 دولاراً أمريكياً).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
<i>ملايين الدولارات الأمريكية</i>						
8	6	1.1	0.7	0.3	2.1	0.2
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2018						
8	6	1.1	0.8	0.3	2.2	0.1
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2017						

225- موظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي ومساعدو المدير التنفيذي ورئيس الديوان، وهم مفوضون سلطة تخطيط أنشطة البرنامج وتوجيهها ومراقبتها، ويتحملون المسؤولية عن ذلك.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المتعلقة على الاستحقاقات
ملايين الدولارات الأمريكية					
38	33	4.8	2.1	1.3	8.2
36	28	4.3	2.2	1.2	7.7

226- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار رقم 20 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالكشف عن أجورهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين في البرنامج توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشعب في المقر.

227- وتبين الجداول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة الرئيسية وعدد موظفي الإدارة الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا دون تحديد التعيينات بأشخاص.

228- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وغيرهم من كبار موظفي الإدارة ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية واستحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.

229- وموظفو الإدارة الرئيسيون وغيرهم من كبار موظفي الإدارة مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين بنفس مستوى الموظفين الآخرين. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 2-12. وموظفو الإدارة الرئيسيون وموظفو الإدارة العليا الآخرون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

230- وخلال عام 2018، قدمت تعويضات لأفراد مقربين من أسر موظفي الإدارة العليا بلغت قيمتها 0.5 مليون دولار أمريكي (0.2 مليون دولار أمريكي في عام 2017). ولم تقدم أية تعويضات لأفراد العائلة المقربين من موظفي الإدارة العليا في 2018 و2017.

231- والسلف هي المدفوعات المقدمة مقابل الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، وهي متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي البرنامج.

المذكرة 11: الأحداث اللاحقة لتاريخ الإبلاغ

232- تاريخ الإبلاغ لدى البرنامج هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشوف المالية بما يؤثر على هذه الكشوف.

المذكرة 12: الحصص في الكيانات الأخرى

المركز الدولي للحساب الإلكتروني

233- أنشئ المركز الدولي للحساب الإلكتروني في يناير/كانون الثاني 1971 عملاً بالقرار 2741 (25) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوفر المركز المذكور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركاء والمستعملين في منظومة الأمم المتحدة. وكشريك ملتزم بولاية هذا المركز، يتحمل البرنامج حصة من المسؤولية عن أية مطالبات من أطراف ثالثة أو عن أية التزامات ناشئة عن أنشطة خدمات المركز أو متعلقة بها على النحو المحدد في ولاية المركز. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، لم تكن هناك أية مطالبات معروفة تؤثر على البرنامج. وتبقى ملكية الأصول خاضعة للمركز لحين تصفيته. وعند التصفية، توافق لجنة الإدارة على تقسيم جميع الأصول والخصوم فيما بين المنظمات الشريكة، بصيغة محددة في ذلك الوقت.

الوكالة الأفريقية لاستيعاب المخاطر

234- وقع البرنامج والوكالة الأفريقية لاستيعاب المخاطر اتفاق خدمات إدارية في يونيو/حزيران 2015، وينتهي أجل الاتفاق في 31 أغسطس/آب 2019. والوكالة الأفريقية لاستيعاب المخاطر وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وتشترك مع البرنامج في هدف تعزيز الأمن الغذائي.

235- وفي حين أن الوكالة الأفريقية لاستيعاب المخاطر كيان قانوني منفصل، تخضع سياساتها المالية والتشغيلية المتعلقة بهذا الاتفاق لقواعد البرنامج. ويحتفظ البرنامج بالأموال التي ترد في إطار هذا الاتفاق ضمن صندوق استئماني أفريقي لاستيعاب المخاطر. ويقدم البرنامج إلى الوكالة المذكورة الخدمات التقنية والإدارية وخدمات إدارة شؤون الموظفين وإدارة المشروعات. والبرنامج هو الذي يعين مديرها العام الذي يكون مساءلاً أمام المدير التنفيذي للبرنامج وأمام الوكالة. ويعتبر الاتفاق عملية مشتركة تدمج، بالاستناد إلى بنوده، المعاملات المالية للوكالة في الكشوف المالية للبرنامج. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغ مجموع الفائض المتراكم المحفوظ به في صندوق استئماني لدى الوكالة الأفريقية لاستيعاب المخاطر 20.2 مليون دولار أمريكي.

القسم الثاني

Cour des comptes
FRANCE



الرئيس الأول

باريس، 29 مارس/آذار 2019

إلى المجلس التنفيذي

رأي مراجع الحسابات الخارجي

الرأي

راجعنا الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) عن فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وتشتمل هذه الكشوف المالية على كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية، وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، والمذكرات بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية ومعلومات أخرى.

وفي رأينا فإن الكشوف المالية تعبر بأمانة عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 وعن نتائج العمليات في هذه الفترة، بما يتفق مع المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام. وقد أعدت الكشوف المالية وفقا للسياسات المحاسبية المعلنة، وطبقت هذه السياسات على أساس يتسق مع سياسات الفترة المالية السابقة. وقد تمت جميع المعاملات التي اطلعنا عليها أو التي اختبرناها أثناء مراجعتنا وفقا للنظام المالي والتفويضات الممنوحة من السلطة التشريعية.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية، ووفقا للمادة 14 من النظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي وملحقه المتعلق بالمراجعة الخارجية. وتتطلب منا هذه المعايير أن نمثل للقواعد الأخلاقية وأن نخطط مراجعتنا ونجريها من أجل الحصول على ضمان معقول بأن الكشوف المالية خالية من أي بيانات غير صحيحة ماديا. وطبقا لما يتطلبه ميثاق الأخلاقيات لديوان المحاسبة، فإننا نضمن استقلال المراجعين، ونزاهتهم، وحيادهم، وحصافتهم المهنية. فضلا عن ذلك، فقد تقيّدنا أيضا بتعهداتنا الأخلاقية الأخرى امتثالا لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وترد مسؤوليات مراجع الحسابات بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية".

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي جُمعت كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا معقولا لرأينا.

مسؤولية الإدارة عن الكشوف المالية

وفقاً للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي، وبموجب المادتين 1-13 و3-13 من النظام المالي، يُعتبر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤولاً عن تقديم الكشوف المالية. وتُعد هذه الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ ورصد إجراءات الرقابة الداخلية لضمان إعداد عرض أمين للكشوف المالية خالٍ من أية بيانات مهمة غير صحيحة ناجمة عن حالات تدليس أو أخطاء. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً تحديد تقديرات محاسبية معقولة بما يتواءم مع الظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية

إن الهدف من المراجعة هو الحصول على تأكيد معقول يؤيد خلو الكشوف المالية في جملتها من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء بسبب التدليس أو الخطأ. ويُعتبر التأكيد المعقول تأكيداً على مستوى رفيع، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة التي أُجريت وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن أي بيانات غير صحيحة مادياً في حالة وجودها. فالبيانات غير الصحيحة يمكن أن تنشأ عن تدليس أو خطأ، ويمكن أن تُعتبر مادية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية في القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه الكشوف المالية.

ولهذا فإن أي مراجعة تتكوّن من تنفيذ إجراءات المراجعة من أجل جمع أدلة للمراجعة تتعلق بالمبالغ والمعلومات المعروضة في الكشوف المالية. ويضع مراجع الحسابات الخارجي في اعتباره الرقابة الداخلية المعمول بها في الكيان، والمتعلقة بوضع وإعداد الكشوف المالية، من أجل تحديد إجراءات المراجعة المناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأيه عن فعالية هذه الرقابة. ويستند اختيار إجراءات المراجعة إلى الرأي الفني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هو الحال بالنسبة لتقييم المخاطر في الكشوف المالية، ولتقدير مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، وللعرض العام للكشوف المالية.

(التوقيع) Didier MIGAUD

Cour des comptes
FRANCE



المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

تقرير مراجعة

الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

COUR DES COMPTES REFERENCE: WFP-2019-1



جدول المحتويات

86	أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها
88	ثانياً - قائمة التوصيات
89	ثالثاً - الملاحظات والتوصيات
89	1- متابعة التوصيات السابقة
92	2- استعراض المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
92	1-2 عرض الكشف المبسط للمركز المالي
94	2-2 عرض الكشف المبسط للأداء المالي للبرنامج
95	3- النقاط الرئيسية المتعلقة بالضوابط الداخلية
95	1-3 برمجية شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز) لتخطيط الموارد المؤسسية
97	2-3 الحسابات الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل
101	4- مراسلات البرنامج المتعلقة بالتدليس والمبالغ المشطوبة والإكراميات
101	1-4 منع مخاطر التدليس
101	2-4 المبالغ المشطوبة والإكراميات
101	رابعاً- شكر وتقدير

أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها

- 1- بناء على الإخطار المؤرخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2018، أجرى فريق من خمسة مراجعين خارجيين مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وكان الهدف من تلك المراجعة إصدار رأي بشأن الكشوف المالية للبرنامج عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وأجريت معظم أعمال المراجعة في المقر الرئيسي للبرنامج في روما على مرحلتين:
 - بعثة مؤقتة من 15 إلى 26 أكتوبر/تشرين الأول 2018؛
 - بعثة نهائية من 18 فبراير/شباط إلى 8 مارس/آذار 2019.
- 2- وعملاً بقرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أسندت مهمة المراجعة الخارجية لحسابات البرنامج إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي عن الفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022 وفقاً للمادة 1-14 من النظام المالي للبرنامج.
- 3- وحددت ولاية مراجع الحسابات الخارجي في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه، وفي الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتشمل اختصاصاته الدعوة إلى تقديم الطلبات، إلى جانب تقديم خدمات ديوان المحاسبة – ولا سيما عرضه التقني المفصل الذي وافق عليه المجلس.
- 4- وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة حسابات البرنامج (المادة 1-14 من النظام المالي) وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسباً، بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة البرنامج وتيسيره بصفة عامة (المادة 4-14 من النظام المالي).
- 5- ووفقاً للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي، وبموجب المادتين 1-13 و3-13 من النظام المالي للبرنامج، يقدم المدير التنفيذي الكشوف المالية السنوية إلى المجلس للموافقة عليها بعد تقديمها إلى المراجع الخارجي لفحصها وإبداء رأيه فيها. ويستند إعداد هذه الكشوف المالية إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتقع على الإدارة مسؤولية تصميم الضوابط الداخلية وتنفيذها والحفاظ عليها فيما يتعلق بإعداد الكشوف المالية وعرضها بنزاهة، مع خلوها من أية بيانات غير صحيحة جوهرياً، سواء أكان ذلك راجعاً إلى تدليس أم خطأ. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً إجراء تقديرات محاسبية معقولة في الظروف السائدة. وتماشياً مع المادة 3-1 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولاً أيضاً عن الإدارة المالية لأنشطة البرنامج، ويكون مساعداً عنها أمام المجلس.
- 6- وأعد خطاب التزام مع المدير التنفيذي لضمان الفهم الواضح لالتزامات كل من الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، يبلغ مراجع الحسابات الخارجي الأمانة بنطاق عمليات التحقق المقرر إجراؤها.
- 7- ويصدر هذا التقرير في إطار خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي التي قدمت إلى المجلس التنفيذي للبرنامج خلال دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، والتي تبين تفاصيل عمليات التحقق المقرر إجراؤها فيما بين يوليو/تموز 2018 ويونيو/حزيران 2019. ووفقاً للاختصاصات، يجب على مراجع الحسابات الخارجي إصدار تقرير عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (رهنها بموافقة المجلس)، مشفوعاً برأي بشأن الحسابات، وتقريرين عن أداء إدارة البرنامج وانتظامها، يعرفان أيضاً باسم "تقرير مراجعة الأداء" (يقدمان إلى المجلس للنظر فيهما)، وعشرة خطابات إدارية تعد في نهاية الزيارات إلى المكاتب الخارجية (بما فيها المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية). ويتحقق المراجع الخارجي أيضاً من مسودة التقرير السنوي عن حالة تنفيذ التوصيات السابقة المقدم من الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.
- 8- وروجعت الكشوف المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

- 9- وتعلقت الزيارات الميدانية إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية⁽¹⁾ أساسا بانتظام الإدارة في هذه المكاتب على الرغم من أن عمليات التحقق ساهمت أيضا في إعداد هذا التقرير.
- 10- وكان الهدف من المراجعة هو تقديم تأكيد معقول بشأن ما يلي:
- ما إذا كانت الكشوف المالية تعبر بطريقة نزيهة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، ونتائج العمليات المسجلة خلال السنة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
 - ما إذا كانت الكشوف المالية أعدت وفقا للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛
 - ما إذا كانت السياسات المحاسبية المطبقة متسقة مع السياسات المحاسبية التي استخدمت في السنة السابقة؛
 - ما إذا كانت المعاملات أجريت وفقا للنظام المالي والسلطة التشريعية.
- 11- ونوقشت كل ملاحظة وكل توصية مع الموظفين المختصين. وعقد الاجتماع الختامي للمراجعة مع الإدارة العليا للبرنامج في شعبة المالية والخزانة يوم 7 مارس/آذار 2019. وتسلمت الإدارة مشروع تقرير مراجع الحسابات الخارجي وقدمت تعليقاتها عليه؛ ويراعي هذا التقرير تماما تعليقات الإدارة وردودها.
- 12- وأبدى مراجع الحسابات الخارجي رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشوف المالية.

(1) المكتبان الإقليميان في نيروبي وبنما، والمكاتب القطرية في بنغلاديش وغواتيمالا وهايتي والأردن وأوغندا وتنزانيا.

ثانيا - قائمة التوصيات

13- رتبت التوصيات حسب مستوى الأولوية:

- **الأولوية 1:** مسألة أساسية تتطلب اهتماما عاجلا من الإدارة؛
- **الأولوية 2:** مسألة أقل إلحاحا تتطلب اهتماما من الإدارة فيما يتعلق بالضوابط؛
- **الأولوية 3:** مسألة يوجه إليها اهتمام الإدارة ويمكن تحسين الضوابط بشأنها.

التوصيات	الأولوية	المجال
يوصي مراجع الحسابات الخارجي بمواصلة تنفيذ التوصيات المطروحة في السنتين الماليتين 2016 و2017 بشأن التحويلات القائمة على النقد عن طريق الاستمرار في تعميم نظام سكوب لتتبع المستفيدين بهدف تغطية 85 في المائة من قيمة التحويلات القائمة على النقد بحلول نهاية عام 2019.	1	التحويلات القائمة على النقد
تماشيا مع التوصيات المطروحة في عامي 2016 و2017، يوصي مراجع الحسابات الخارجي ببذل جهود خاصة لتحسين سياسة الأمن شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2)، ولا سيما من أجل تعزيز الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الاستخدام.	2	برمجية شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات لتخطيط الموارد المؤسسية
يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحسن البرنامج تقاريره المالية بشأن الإيرادات والمصروفات من أجل تسليط الضوء بصورة أفضل على العوامل المحركة لنمو الفوائض.	2	الإبلاغ المالي
يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يطلب البرنامج من الخبير الاكتواري تقديم مزيد من المعلومات من أجل تقييم المنهجية والافتراضات المستخدمة في التقديرات الاكتوارية بمزيد من الفعالية.	3	استحقاقات الموظفين
يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحصل البرنامج من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يدير جزءا من مرتبات البرنامج، على ضمان بشأن موثوقية نظام كشف المرتبات المستخدم لهذا الغرض.	5	

ثالثاً - الملاحظات والتوصيات

1- متابعة التوصيات السابقة

14- استعرض مراجع الحسابات الخارجي حالة تنفيذ التوصيات السبع الصادرة في عام 2017 بالاستناد إلى المقابلات التي أجريت في فبراير/شباط 2019 والوثائق المقدمة من البرنامج. ويلخص الجدول الوارد أدناه تقييمه لمستوى التنفيذ.

الجدول 1: حالة تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بمراجعة الكشوف المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

الموضوع	منفذ	قييد التنفيذ	استبدلات	المجموع	الفقرات المرجعية في تقرير عام 2017
<u>التحويلات القائمة على النقد</u>	1	1		2	الفقرات من 15 إلى 17
1- زيادة معدل نشر نظام إدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب) بهدف تغطية 80 في المائة من التحويلات القائمة على النقد.	X	X			
2- التأكد سنويا من تحديث بيانات المستفيدين	X				
<u>المساهمات المستحقة القبض</u>	2			2	الفقرات 18 إلى 19، والفقرة 43
3- تحسين سجلات المراجعة عن طريق وضع إطار رسمي للضوابط المعمول بها في تسجيل التبرعات وتوثيق تلك الضوابط.	X				
5- إضافة فصل عن المساهمات العينية في دليل إدارة الموارد المالية.	X				
<u>برمجية شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز) لتخطيط الموارد المؤسسية</u>			1	1	الفقرة 20
4- معالجة أوجه الضعف في الضوابط العامة وضوابط الاستخدام.			X		
<u>نظام كوميث للإبلاغ عن البرامج</u>	1	1		2	الفقرات من 44 إلى 51
6- ضمان قيام المكاتب القطرية بالإبلاغ في نظام كوميث كل شهر.	X				
7- المطابقة شهريا بين نظام كوميث ونظام ونجز فيما يتصل بمبالغ التحويلات النقدية الموزعة، والمطابقة بين نظام كوميث ونظام دعم تنفيذ اللوجستيات فيما يتصل بالسلع المحولة من المخزونات إلى الشركاء.		X			
المجموع	4	2	1	7	

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي.

15- وفيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، بدأ البرنامج تنفيذ التوصية المتعلقة بنشر نظام سكوب،⁽²⁾ ووجهت الأولوية إلى 15 من البلدان ذات الأولوية من أجل تحقيق النسبة المستهدفة التي اقترحها المراجع الخارجي، وهي 80 في المائة. ويرى البرنامج أنه بات الآن قادراً على تغطية 85 في المائة من قيمة التحويلات القائمة على النقد بحلول نهاية عام 2019. وفي نهاية عام 2018، بلغ عدد المستفيدين المسجلين في نظام سكوب 35 مليون مستفيد، وهو ما يمثل زيادة كبيرة على العدد الذي كان مسجلاً في مايو/أيار 2018، وهو 28 مليوناً، عندما صدر تقرير مراجعة الكشوف المالية لعام 2017. وأعد البرنامج أيضاً توجيهات إدارة المستفيدين التي تقضي بأن تتحقق المكاتب القطرية بانتظام من تحديث المعلومات المتعلقة بالمستفيدين في نظام سكوب.

التوصية 1- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بمواصلة تنفيذ التوصيات المطروحة في السنتين الماليتين 2016 و2017 بشأن التحويلات القائمة على النقد عن طريق الاستمرار في تعميم نظام سكوب لتتبع المستفيدين بهدف تغطية 85 في المائة من قيمة التحويلات القائمة على النقد بحلول نهاية عام 2019.

16- فيما يتعلق بالمساهمات المستحقة القبض، نفذ البرنامج التوصيتين عن طريق وضع إطار رسمي لضوابط الاعتراف بالإيرادات في دليل بشأن الضوابط الداخلية لتسجيل المساهمات، وعن طريق إضافة فصل في دليل إدارة الموارد المالية بشأن الاعتراف بالإيرادات المتصلة بالمساهمات العينية. ومع ذلك، يمكن تحسين دليل المراقبة الداخلية، وسيجري تعزيزه عن طريق تحديد الجهة المسؤولة عن تطبيق كل مكون محدد للمراقبة والإشراف عليه والوثائق التي سيجري الاحتفاظ بها لإثبات تطبيق الضوابط في عمليات المراجعة اللاحقة.

17- وفيما يتعلق بضوابط تكنولوجيا المعلومات في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) لتخطيط الموارد المؤسسية، كشفت الفحوص التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي أثناء البعثة النهائية عن استمرار جوانب قصور في الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات⁽³⁾ وضوابط الاستخدام⁽⁴⁾. وترد النتائج المفصلة لهذا العمل في الجزء 3-1 من هذا التقرير. وفي ضوء جوانب الخلل المماثلة لتلك التي كشفت عنها استعراضات السنوات السابقة، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن التوصيات التي أصدرها في عامي 2016 و2017 في هذا المجال لا تزال ذات صلة. وهي مكررة في التوصية التالية.

التوصية 2- تماشياً مع التوصيات المقدمة في عامي 2016 و2017، يوصي مراجع الحسابات الخارجي ببذل جهود خاصة لتحسين سياسة الأمن في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2)، ولا سيما من أجل تعزيز الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الاستخدام.

18- فيما يتعلق بنظام الإبلاغ عن البرامج في أداة البرامج القطرية للإدارة الفعالة (كوميت)، أدخل البرنامج إجراءات للاستعراض في المكاتب الإقليمية وفي المقر الرئيسي لضمان إبلاغ المكاتب القطرية على النحو السليم ببيانات التوزيع كل شهر. وعلاوة على ذلك، نفذ البرنامج جزئياً التوصية المتعلقة بعمليات المطابقة. وتجري حالياً مطابقة البيانات المتعلقة بتوزيع الأغذية المسجلة في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات ونظام كوميت، وكذلك التحويلات القائمة على النقد بين نظام ونجز ونظام كوميت.

19- وفحصنا أيضاً حالة تنفيذ التوصيات التسع التي طرحت في المراجعة الخارجية للكشوف المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. ويلخص الجدول الوارد أدناه تقييمنا لمستوى التنفيذ.

(2) نظام سكوب هو نظام تتبع المستفيدين والمعونة التي يوزعها البرنامج.

(3) ترتبط الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات بضمان الوصول الآمن إلى نظام ونجز 2 لتخطيط الموارد المؤسسية. ويشمل ذلك إدارة حقوق امتيازات النفاذ إلى SAP NEW، وSAP ALL، وامتيازات الوصول الاستثنائي (Firefighter)، ورصد الملف الشخصي لكل مستخدم، ولا سيما إلغاء حقوق النفاذ عندما يتكون البرنامج.

(4) ترتبط ضوابط الاستخدام بإدارة الفصل بين المهام في العمليات التي تصب في الحسابات ذات الصلة (مثل عملية الشراء التي يجب أن يكون فيها فصل في المهام بين إصدار أمر التوريد، واستلام الطلبية، والسداد). ونشر البرنامج وحدة فصل مهام الحوكمة والمخاطر والامتثال في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2).

الجدول 2: حالة تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بمراجعة الكشوف المالية للبرنامج
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

الموضوع	منفذة	قيد التنفيذ	غير منفذة	مستبدلة	المجموع	الفقرات المرجعية في تقرير عام 2016
التحويلات القائمة على النقد						
1- زيادة معدل نشر نظام سكوب				X	4	الفقرات من 33 إلى 36
2- تحديث معلومات المستفيدين				X		
3- إنشاء نظام آمن لنقل البيانات				X		
4- توسيع تحليل البيانات				X		
إيرادات المساهمات والمبالغ المستحقة القبض	3			1	4	الفقرات من 37 إلى 44
5- تحليل الظروف المصاحبة للمساهمات	X					
6- إجراء حصر للمنظمات التي يزودها البرنامج بخدمات الإدارة	X					
7- فحص المعالجة المحاسبية للتبرعات العينية	X					
8- تحسين سجلات المراجعة				X		
استعراض تكنولوجيا المعلومات				1	1	الفقرات من 45 إلى 48
9- معالجة أوجه الضعف في الضوابط العامة وضوابط الاستخدام				X		
المجموع	3	0	0	6	9	

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي.

- 20- ونفذ البرنامج ثلاث توصيات متصلة بالإيرادات والمبالغ المستحقة القبض عن طريق إجراء مزيد من التحليلات لضمان سلامة الاعتراف بمختلف أنواع المساهمات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يكشف هذا العمل عن أية جوانب خلل، وحسن المعلومات المقدمة في مذكرات الكشوف المالية، بما فيها المذكرة 12 المتعلقة بحصة البرنامج في الكيانات الأخرى.
- 21- وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، نفذ البرنامج التوصيات الست الأخرى التي طرحت في تقرير المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وأعيدت صياغة هذه التوصيات في شكل توصيات جديدة في تقرير المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 كي تأخذ في الحسبان الإجراءات ذات الصلة ولتيسير الرصد. واستبدلت بالتالي التوصيات الأربع المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد في تقرير المراجعة لعام 2016 بالتوصيتين 1 و2 في تقرير المراجعة لعام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، أدمجت التوصية 8 المتعلقة بسجلات المراجعة الواردة في تقرير عام 2016 في التوصية 3 الواردة في تقرير عام 2017. وأخيراً، نقل نص التوصية 9 المتعلقة باستعراض تكنولوجيا المعلومات في إطار نظام ونجز 2 الواردة في تقرير عام 2016 إلى التوصية 4 الواردة في تقرير عام 2017.

-2 استعراض المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

1-2 عرض الكشف المبسط للمركز المالي

الجدول 3: عرض الكشف المبسط للمركز المالي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2017/12/31

2018/12/31

2017/12/31	2018/12/31	
		<u>الأصول الجارية</u>
2 475	2 785	النقدية والاستثمارات
3 524	3 011	المساهمات المستحقة القبض
705	854	المخزونات
136	218	بنود أخرى
6 840	6 868	مجموع الأصول الجارية
		<u>الأصول غير الجارية</u>
378	511	المساهمات المستحقة القبض
627	629	الاستثمارات
134	167	الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية
1 139	1 307	مجموع الأصول غير الجارية
7 979	8 175	مجموع الأصول (أ)
		<u>الخصوم الجارية</u>
1 550	783	الإيرادات المؤجلة
704	787	الحسابات المستحقة الدفع للبايعين والخصوم الأخرى
2 254	1 570	مجموع الخصوم الجارية
		<u>الخصوم غير الجارية</u>
378	496	الإيرادات المؤجلة
841	737	استحقاقات الموظفين
73	66	القرض
1 292	1 299	مجموع الخصوم غير الجارية
3 546	2 869	مجموع الخصوم (ب)
4 434	5 306	الأصول الصافية (أ) - (ب)

المصدر: الكشف الأول من الكشوف المالية للبرنامج (المبالغ مقربة إلى أقرب رقم).

- 22- وخلافا لما كان عليه الحال في عام 2017، لم يطرأ في عام 2018 أي تغيير على السياسة المحاسبية المرتبطة باعتماد المعايير المحاسبية الجديدة للقطاع العام. ولذلك يمكن مقارنة الكشوف المالية لعامي 2018 و2017 مقارنة مباشرة.
- 23- ويبين الكشف المبسط للمركز المالي للبرنامج الوارد أعلاه مركزا ماليا قويا تبلغ فيه الأصول الصافية 5.31 مليار دولار أمريكي في عام 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بزيادة قدرها 872 مليون دولار أمريكي، مقارنة بالأرقام المبينة في الكشوف المالية السابقة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وتتجسد هذه القوة المالية أيضا في تركيبة الأصول المبينة في كشف المركز المالي في نهاية عام 2018، والتي تشمل، من أصل 8.17 مليار دولار أمريكي، مبلغ 3.41 مليار دولار أمريكي من النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، أي 42 في المائة من مجموع أصول كشف المركز المالي.
- 24- وهذه الهيكلية المالية السليمة هي نتاج ما أثبتته البرنامج خلال السنوات الأخيرة من قدرة على زيادة حجم المساهمات التي يجمعها. وتتجسد ذلك في مركز نقدي قوي بلغ 1.11 مليار دولار أمريكي⁽⁵⁾ في نهاية عام 2018، منها 239 مليون دولار أمريكي محتفظ بها في حسابات مصرفية للمقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ويزيد هذا المبلغ كثيرا عن الأرقام المسجلة في نهاية عام 2017 (173 مليون دولار أمريكي) بسبب بعض التدفقات النقدية الداخلة الكبيرة خلال الربع الأخير من عام 2018. ومع ذلك، يطبق البرنامج سياسة استثمارات نقدية تناسب احتياجاته وتهدف أساسا إلى الحفاظ على مستوى السيولة الضروري لأنشطته⁽⁶⁾ وتعطي الأفضلية للاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة. وبالتالي بلغت الاستثمارات المالية القصيرة الأجل لدى البرنامج 1.669 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، بالإضافة إلى استثمارات مالية طويلة الأجل بما قيمته 629 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 463 مليون دولار أمريكي مقارنة بالأرقام المسجلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.
- 25- وتشمل خصوم البرنامج غير الجارية استحقاقات الموظفين (التي يتعلق الجزء الأكبر منها بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) التي استأثرت بمبلغ 737 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018. وأنشأ البرنامج استثمارات طويلة الأجل لتمويل هذه الخصوم وفقا للقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2010. وفي نهاية عام 2017، بلغ الرصيد الذي غطته بالفعل هذه الاستثمارات 575 مليون دولار أمريكي، وتشير الدلائل إلى أن آلية التمويل الحالية ستسمح بتغطية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في عام 2027⁽⁷⁾ على أبعد تقدير وفقا لقرار عام 2010.

(5) تشمل النقدية والاستثمارات البالغة 2.78 مليار دولار أمريكي في 2018/12/31 الواردة في الجدول 3 مبلغ 1.11 مليار دولار أمريكي من النقدية و1.67 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات.

(6) تعادل النقدية غير المستثمرة، وهي 239 مليون دولار أمريكي، أسبوعين تقريبا من تكاليف التشغيل.

(7) يفترض أن يحدث ذلك في عام 2026 حسب تقرير الخبير الاكتواري لعام 2018.

2-2 عرض الكشف المبسط للأداء المالي للبرنامج

الجدول 4: الكشف المبسط للأداء المالي للبرنامج

(بملايين الدولارات الأمريكية)

2017	2018	
		<u>الإيرادات</u>
6 000	7 235	المساهمات
431	133	إيرادات أخرى
6 431	7 368	مجموع الإيرادات
		<u>المصروفات</u>
2 198	2 132	السلع الغذائية الموزعة
1 446	1 760	التحويلات القائمة على النقد الموزعة
664	759	التوزيع والخدمات المتصلة به
884	980	تكاليف الموظفين
1 027	1 008	مصروفات أخرى
6 219	6 639	مجموع المصروفات
212	729	الفاصل/(العجز) للسنة

المصدر: الكشف الثاني من الكشوف المالية للبرنامج (قربت المبالغ إلى أقرب رقم).

26- وتميز عام 2018 بارتفاع كبير في مستوى المساهمات التي بلغت في مجموعها 7.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1.2 مليار دولار أمريكي عن مستويات عام 2017. ولا يزال ذلك يمثل اتجاها ملحوظا نحو الصعود على امتداد عدة سنوات نظرا لأن هذه المساهمات بلغت 4.7 مليون دولار أمريكي فقط في عام 2015. وتدل هذه الزيادة التي بلغت نسبتها 53 في المائة خلال السنوات الثلاث على قدرة البرنامج على تعبئة الجهات المانحة.

27- وأسفر الفرق بين الإيرادات والمصروفات عن فائض قدره 729 مليون دولار أمريكي، أي أكثر بمقدار 3.5 مرات تقريبا عن مستوياته في عام 2017. وقد يبدو ذلك متعارضا مع منظمة لا تستهدف الربح، وهو ما يمكن أن يفسره بعض المانحين بأنه دليل على عدم قدرة البرنامج على إنفاق الأموال التي يجمعها. وترداد هذه المخاطر في ظل إمكانية تفسير سائر عناصر الكشوف المالية بنفس الطريقة، مثل تخصيص البرنامج في عام 2018 مبلغ 455 مليون دولار أمريكي لزيادة الاستثمارات المالية القصيرة الأجل، وهو ما يبدو بوضوح في الكشف الرابع المتعلق بتدفقات النقدية. وفي إطار التخفيف من هذه المخاطر، قدم البرنامج بعض الشرح الذي يفسر هذه الحالة في ديباجة الكشوف المالية المقدمة من المدير التنفيذي، وتعزز هذا الشرح بعد اقتراح تقدمت به لجنة مراجعة الحسابات. وتؤكد هذه التفسيرات التأخر الزمني المؤقت بين جمع الأموال وتخصيصها، وتبين أن الجانب الأكبر من الفائض مترکز في عمليتي الطوارئ من المستوى 3 اللتين تلقنا أكبر حصة من التمويل في عام 2018، وهما أزمة اللاجئين السوريين، والنزاع في اليمن.

28- وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في موارد البرنامج، انخفضت قيمة نشاطه التقليدي المرتبط بتوزيع الأغذية إلى 2.13 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مقابل 2.20 مليار دولار أمريكي لكمية مماثلة وزعت في عام 2017. ويرجع ذلك في جانب منه إلى قرار البرنامج بتطوير التحويلات القائمة على النقد التي ازدادت قيمتها من 1.76 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مقابل 1.45 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ومثلت التحويلات القائمة على النقد 45 في المائة من عمليات التوزيع في البرنامج في عام 2018 مقارنة بنسبة بلغت 27 في المائة قبل ثلاث سنوات في عام 2015. وبقيت أنشطة توزيع الأغذية عند نفس مستوياتها التي كانت عليها في عام 2017 من حيث الحجم (معبرا عنها بالأطنان المترية) وتراجعت بنسبة طفيفة من حيث القيمة، بينما تزداد بنود النفقات الأخرى، مثل تكاليف الموظفين (+ 11 في المائة) وعمليات التوزيع والخدمات المتصلة بها

(+14 المائة). وقد ينطوي ذلك على خطر اتجاه بعض الجهات المانحة إلى النظر إلى هذه الزيادات باعتبارها نهجا أقل قوة في سياق وفرة الموارد. وتزداد احتمالات سوء التفسير نظرا لأن سائر عناصر الكشوف المالية يمكن تفسيرها بنفس الطريقة ما لم يقدم شرح لها، مثل زيادة البرنامج مخزوناته من الأغذية بما قيمته 148 مليون دولار أمريكي فيما بين نهاية عام 2017 ونهاية عام 2018، واستثماره 32.8 مليون دولار أمريكي في المباني، بما في ذلك 13.3 مليون دولار أمريكي في مباني التخزين.

29- ولا تتيح طريقة عرض المصروفات إجراء تحليل دقيق لجزء المصروفات الذي يصل مباشرة إلى المستفيدين من المساعدة الغذائية المقدمة من البرنامج. ويمكن التمييز بين المصروفات المرتبطة بعمليات توزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد، ولكن كشف الأداء المالي لا يسمح بفصل الجزء المتعلق بتكاليف الموظفين وتكاليف اللوجستيات المتصلة مباشرة بعمليات التوزيع عن المصروفات العامة، أي التكاليف التي لا تتغير بتغير الإنتاج. وبلغ مجموع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد الموزعة على المستفيدين 3.89 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 248 مليون دولار أمريكي عن عام 2017، وبزيادة نسبتها 58 في المائة عن مجموع المصروفات (نفس نسبتها في عام 2017). غير أنه بعد وضع الإطار المالي الجديد في سياق إطار خارطة الطريق المتكاملة وتعميمه في جميع المكاتب القطرية في عام 2019، سيكون البرنامج قادرا على تحديد هذه المخصصات بدقة. وقدم مراجع الحسابات الخارجي توصية تعالج هذه المسألة في تقرير مراجعة الأداء المتعلق بميزانيات الحوافز القطرية.

التوصية 3- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحسن البرنامج تقاريره المالية بشأن الإيرادات والمصروفات من أجل تسليط الضوء بصورة أفضل على العوامل المحركة لنمو الفوائض.

3- النقاط الرئيسية المتعلقة بالضوابط الداخلية

1-3 برمجية شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز) لتخطيط الموارد المؤسسية

30- يؤدي نظام شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) لتخطيط الموارد المؤسسية (هيكلية نظام ساب) دورا رئيسيا في عملية إصدار الكشوف المالية نظرا لأن البرنامج منظمة متسمة بقدر كبير من اللامركزية المعتمدة اعتمادا كبيرا على نظم معلوماتها وتعمل في بيئة عالية المخاطر من حيث المخاطر الرقابية ومخاطر التدليس.

31- ويجب أن يكون وضع سياسة قوية لأمن تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الاستخدام، أولوية للبرنامج لأنها طريقة فعالة للحد من المخاطر. ولهذا السبب، أجرى مراجع الحسابات الخارجي منذ تعيينه في عام 2016 استعراضات لتكنولوجيا المعلومات ركز فيها على نظام ونجز 2، وطرح في تقريره عن المراجعة المالية للعامين 2016 و2017 توصية لتحسين أمن تكنولوجيا المعلومات في نظام ونجز 2.

32- وتوافق إدارة البرنامج على ضرورة الاهتمام باستمرار بتحسين أمن تكنولوجيا المعلومات. وأشار المدير التنفيذي في كشف الرقابة الداخلية لعام 2017 إلى الحوكمة والضوابط والأمن السيبراني لنظم المعلومات باعتبارها أحد الخطرين الكبيرين المحددين في عام 2017. وتستند هذه الملاحظة إلى عدة عمليات مراجعة داخلية (AR/17/03، AR/17/16) توصلت إلى استنتاجات مماثلة لاستنتاجات مراجع الحسابات الخارجي.

33- وأجرى المراجع الخارجي خلال الأسبوع الأول من البعثة النهائية للمراجعة المالية، فحوصا في نظام ونجز 2 للوقوف بصورة مستقلة على مستوى تنفيذ توصياته السابقة. وتكشف نتائج هذه الفحوص عن جوانب ضعف مماثلة لجوانب الضعف المحددة في استعراض تكنولوجيا المعلومات لعام 2016.

34- وكشفت الفحوص التي أجريت في فبراير/شباط 2019 عن أن الملفات الشخصية التي تخص 22 من الموظفين الذي يستخدمون نظام ونجز 2 لا تزال سارية في النظام بعد تاريخ إنهاء عقودهم⁽⁸⁾ أو تاريخ وقف الحساب إضافة إلى فترة سماح مدتها 90 يوما.

⁽⁸⁾ يسجل تاريخ إنهاء التعاقد، أو تاريخ آخر يوم من مدة سريان العقد، في خانة "NTE" ("not to exceed") - أي التاريخ الذي يجب عدم تجاوزه - في نظام ونجز 2.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات يغادر فيها الموظفون فعليا قبل تاريخ التعاقد. وكشفت الفحوص عن أن الملفات الشخصية التي تخص 429 من مستخدمي نظام ونجز 2 الذين تركوا البرنامج في عام 2018 قبل موعد انتهاء عقودهم (وفقا للبيانات المقدمة من شعبة الموارد البشرية) لا تزال موجودة في نظام المعلومات. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذه الحالة تشكل خطرا في حال الاستخدام الكيدي لهذه الملفات.

35- وتبين من الفحوص التي أجريت في فبراير/شباط 2019 أن 38 من ملفات المستخدمين لديها امتيازات نفاذ إلى نظام ونجز 2 (25 إلى نظام SAP ALL⁽⁹⁾ و13 إلى نظام SAP NEW⁽¹⁰⁾). ويزيد هذا الرقم عما كشف عنه استعراض تكنولوجيا المعلومات في عام 2016 (26 حالة). وأشارت شعبة التكنولوجيا إلى أن هذه الملفات الثمانية والثلاثين تمثل بالفعل 25 مستخدما نظرا لأن الأفراد الذين لا تزال لهم ملفات في نظام SAP ALL لديهم أيضا من الناحية العملية ملفات في نظام SAP NEW. وتشكل مجموعة الإجراءات التي يمكن لهذه الملفات إجراؤها خطرا كبيرا في حال الاستخدام الكيدي. ومع ذلك، لم يتخذ البرنامج أية إجراءات تصحيحية خلال الفترة الفاصلة بين استعراض تكنولوجيا المعلومات لعام 2016 والمراجعة المالية المؤقتة التي أجريت في أكتوبر/تشرين الأول 2017. وبعد الفحوص التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي أثناء هذه المراجعة، ومنذ 20 فبراير/شباط 2019، خفضت شعبة التكنولوجيا عدد ملفات امتيازات النفاذ إلى 21 تمثل 13 مستخدما (13 في نظام SAP ALL و8 في نظام SAP NEW). وعلى الرغم من أن الاحتياجات التشغيلية تقتضي الحفاظ على حقوق النفاذ، من الضروري تنفيذ ضوابط تخفيفية لرصد نشاط هؤلاء المستخدمين؛ ويمكن تيسير ذلك إذا حصل المستخدمون الذين لهم حق النفاذ إلى نظام ونجز 2 إذا كانوا يحملون بطاقات هوية استثنائية⁽¹¹⁾ في وحدة الحوكمة والمخاطر الامتثال في نظام ونجز 2. ومن الضروري أيضا إجراء استعراض دوري للحاجة إلى حقوق نفاذ هؤلاء المستخدمين وتحسين إمكانية تتبع تشغيل هذه الحسابات ووقف تشغيلها.

36- وكانت هناك أثناء إجراء المراجعة ملفات لبعض المستخدمين من شعبي المالية والخزانة والموارد البشرية داخل نظام ونجز 2 مكنتهم، عند الضرورة، من إجراء أعمال غير متوافقة مع قواعد الفصل بين المهام⁽¹²⁾ وفي إطار معالجة هذه المخاطر، اقترحت شعبة التكنولوجيا إنشاء أرقام هويات استثنائية مؤقتة لهؤلاء المستخدمين في وحدة الحوكمة والمخاطر والامتثال في نظام ونجز وهو ما يمكن من مراقبة نشاطهم وتتبعه بصورة أفضل.

37- وتبين من الفحوص التي أجريت في فبراير/شباط 2019 أن 92 مستخدما حصلوا على أكثر من امتياز للنفاذ إلى نظام ونجز 2 ولا يزال 26 منها ساريا. ويزيد هذا الرقم عما كشف عنه استعراض تكنولوجيا المعلومات لعام 2016 (14 حالة فقط). وبشكل النفاذ المتعدد خطرا من حيث إمكانية تتبع الأنشطة التي تجري داخل نظام ونجز 2. وأشارت شعبة التكنولوجيا إلى أنها صححت هذا الخلل في ضوء الفحوص التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي وأنها قامت بإلغاء جميع امتيازات النفاذ المتعدد.

38- ولم تكن ملفات بعض المستخدمين (19 وفقا لشعبة التكنولوجيا) تمتثل لأفضل ممارسات الفصل بين المهام (مثل الموافقة على الطلبات والترخيص بالمدفوعات). وأوضحت شعبة التكنولوجيا أنها ترى أن أربعة مستخدمين فقط هم من كانوا يشكلون خطرا حقيقيا، وأن هذا التضارب ضرورة حتمية في ضوء الطابع اللامركزي الكبير الذي يتسم به الهيكل التنظيمي للبرنامج. وأشارت شعبة التكنولوجيا أيضا إلى أن التضارب محدود زمنيا، وإلى وجود ضوابط تخفيفية يدوية في هذه الحالات.

(9) يتيح النفاذ إلى نظام SAP ALL الوصول إلى جميع المعاملات المسجلة في نظام ونجز.

(10) يتيح النفاذ إلى نظام SAP NEW تغيير إعدادات نظام ونجز.

(11) تتيح هذه الأداة إمكانية تتبع الإجراءات المتخذة في نظام ونجز من خلال امتياز النفاذ.

(12) يهدف الفصل بين المهام إلى الحد من المخاطر الرقابية عن طريق تقليص صلاحيات كل جهة فاعلة داخل المنظمة؛ ومن هنا يختلف الشخص الذي يجري نشاطا عن الشخص الذي يتحقق من ذلك النشاط، أو يختلف الشخص الذي يقرر معاملة ما عن الشخص الذي يسجلها، والشخص الذي يرتب الحركة النقدية المصاحبة لتلك المعاملة.

39- وفي ضوء هذه الاعتبارات، يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن التوصيات التي طرحها في تقريره بشأن المراجعة المالية للسنتين 2016 و2017 لتحسين أمن تكنولوجيا المعلومات في نظام ونجز 2 لم تنفذ على الوجه الأكمل. ولذلك يؤكد من جديد توصيته (انظر التوصية 2) ويشجع شعبة التكنولوجيا على مواصلة جهودها لتحسين أمن تكنولوجيا المعلومات في نظام ونجز 2، مع الاستمرار في الاهتمام بصفة خاصة بالنقاط التالية:

- المراجعة الدورية لحقوق نفاذ المستخدمين وإمكانية تتبع الإجراءات المنفذة لتفعيل الملفات وإلغاء تفعيلها؛
- تنفيذ ضوابط للتخفيف من مخاطر امتيازات النفاذ إلى نظام SAP ALL، وSAP NEW الممنوحة لبعض المستخدمين؛
- تنفيذ ضوابط ملائمة لمنع وكشف المستخدمين الذين لديهم امتيازات نفاذ استثنائية، والحفاظ على إمكانية تتبع الإجراءات التي يقومون بتنفيذها في نظام ونجز؛
- التقليل قدر المستطاع من عدد ملفات المستعملين الذين لا يمثلون لأفضل ممارسات الفصل بين المهام وتنفيذ ضوابط تخفيفية قوية.

2-3 الحسابات الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل

40- بلغت استحقاقات الموظفين غير الجارية المسجلة كخصوم في الكشف الأول 737 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مقابل 841 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017. ونشأ معظم هذا المبلغ (730 مليون دولار أمريكي) عن تقديرات اكتوارية أجرتها الشركة الاكتوارية التي تعاقدها معها البرنامج كما هو مبين بالتفصيل في الجدول الوارد أدناه:

الجدول 4: حالة استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الفرق	2017	2018	تقديرات البرنامج	تقديرات الشركة الاكتوارية	
-14%	730	625		625	خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
+5%	68	72		72	استحقاقات الموظفين غير الجارية الأخرى ⁽¹³⁾
-12%	23	20		20	مخطط مدفوعات نهاية الخدمة
-5%	15	15	2	13	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات ⁽¹⁴⁾
+7%	5	5	5		إجازة زيارة الوطن
-12%	841	737	7	730	المجموع

المصدر: مراجع الحسابات الخارجي بالاستناد إلى الكشوف المالية.

41- ويستند التقدير الاكتواري إلى طرق وافتراضات معقدة تؤثر تأثيراً قوياً على النتائج المستخلصة لأنها تطبق على حجم كبير من البيانات. ولذلك، من المهم للبرنامج اتخاذ الخطوات الضرورية لتقييم عمل الخبير الاكتواري في الحالات التي تؤثر فيها النتائج تأثيراً جوهرياً على الكشوف المالية، ولا سيما أن المرجح أن يزداد هذا الأثر قوة بازدياد أعداد موظفي البرنامج. وقرر مراجع الحسابات الخارجي بعد ذلك في عام 2018 التركيز بصفة خاصة على إجراءات المراجعة المتصلة باستحقاقات الموظفين غير الجارية.

42- وتُعرض أدناه أهم استنتاجات هذا العمل.

(13) تشمل هذه الاستحقاقات منح الوفاة ومنح العودة إلى الوطن.

(14) هذه الخطة تقدم تعويضات إلى الموظفين وأسرتهم في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المرتبطة بالعمل.

- 43- إن البرنامج يقدر إجازة زيارة الوطن بدون استخدام أية طريقة اكتوارية. وعلى الرغم من أن المبالغ التي يشملها ذلك ليست كبيرة فإن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين 158 و159 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 39 ينبغي أن يفضي إلى اعتماد طريقة اكتوارية لتقدير هذا الاستحقاق. ويرى البرنامج أن الأثر المحتمل للطريقة المطبقة على الكشف المالية ليس أثرا ملموسا في ضوء المبلغ المرتبط بهذا التعويض (5.5 مليون دولار أمريكي من الخصوم في نهاية عام 2018).
- 44- وتنص الفقرة 4 من العقد المبرم في عام 2016 بين البرنامج وشركته الاكتوارية على إجراء فحص مزدوج (من البرنامج والخبير الاكتواري) للتحقق من صحة البيانات التي سيستخدمها الخبير الاكتواري. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي عملية تحقق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 وتبين له أن التقييم الاكتواري لم يأخذ في الحسبان 115 شخصا (20 موظفا دوليا و95 موظفا وطنيا). ويرتبط ذلك بالقيود الزمنية المتعلقة بإقفال الحسابات، وهو ما حمل الخبير الاكتواري على استخدام بيانات من 30 سبتمبر/أيلول 2018. ومع ذلك، كان لا بد أن يؤدي الفرق في عدد الموظفين في نهاية السنة إلى تعديل. وعند فحص بيانات 30 سبتمبر/أيلول 2018، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أيضا عدم احتساب ستة أشخاص (ثلاثة موظفين دوليين وثلاثة موظفين وطنيين) في التقييم الاكتواري. وتكشف هذه الحالة عن عدم اكتمال التثبت من البيانات، وهو ما يشكل خطرا يمكن أن يسفر عن تقدير الديون بأقل من قيمتها الحقيقية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. ويرى البرنامج أن المحاسبة المتعلقة بالموظفين تجرى وفقا للمعايير المحاسبية وأفضل الممارسات، ويؤكد أن التحديثات تقدم أيضا على فترات أقصر مما في سائر المنظمات. غير أن مراجع الحسابات، في ضوء الأمثلة التي وردت الإشارة إليها، يرى أن المحاسبة المتعلقة بالموظفين يمكن أن تكون أكثر دقة.
- 45- ويعتمد البرنامج على منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الحصول على بيانات معينة. وتوفر منظمة الأغذية والزراعة البيانات المتصلة بالموظفين الذين تركوا المنظمة وأفراد أسرهم، وهي بيانات ضرورية لتقدير التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وعلى الرغم من أن البرنامج مسؤول من الناحية القانونية عن موثوقية هذه البيانات والطريقة التي تؤثر بها على الكشف المالية فإنه لا يمتلك ضمانات قوية (مثل تقرير مراجعة من طرف ثالث) تؤكد صحة تلك البيانات.
- 46- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه لا تتاح بيانات كافية لتقييم منهجية الخبير الاكتواري. ويستخدم الخبير الاكتواري برمجية بروفال (PROVAL) التي يقيد استخدامها لدواعي الملكية الفكرية. ومن البدائل الممكنة استخدام برنامج إكسيل (Excel) مع عينات حقيقية تمثل كل فئة من فئات الموظفين لكل استحقاق من أجل ضمان توافق المعادلات الحسابية مع الطريقة المحددة في الفقرة 69 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 39.⁽¹⁵⁾ ولم تقدم الشركة الاكتوارية هذه المعلومات التي ترى أنها تخرج عن نطاق التزاماتها التعاقدية تجاه البرنامج. ومع ذلك، أجرى مراجع الحسابات الخارجي هذا النوع من العمل مع منظمات دولية أخرى تستخدم أيضا خدمات الشركة الاكتوارية التي تعقد معها البرنامج. ولا تكفي عموما المعلومات المقدمة من الشركة الاكتوارية لإجراء مراجعة فعالة. وتفنقر البيانات بصفة خاصة إلى تفاصيل الحسابات التي تؤدي إلى اختيار سعر الخصم الذي يرجح مناطق العملة المستخدمة في حسابات الموظفين الدوليين (58 في المائة باليورو، و42 في المائة بالدولار)، وتقدير معدل الدوران لكل موظف ولكل فئة من فئات الأقدمية، وجداول البيانات الحسابية التي تبرر الافتراضات الأساسية ودرجة عدم التيقن المرتبطة بها.
- 47- والافتراضات المستخدمة لمعدل الوفيات، ومعدل العجز، وزيادة المرتبات في المستقبل، هي نفسها الافتراضات التي وضعتها الأمم المتحدة بطريقة منسقة وثبتت منها الخبير الاكتواري المهني التابع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولم يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أية أدلة تشير إلى إجراء أعمال تثبت لضمان ملاءمة هذه الافتراضات في حالة البرنامج على الرغم من أن الفقرة 9 من الملحق 2 من العقد المبرم بين البرنامج والشركة الاكتوارية في عام 2016 ينص على أنه يجب تعديل هذه الافتراضات بما يناسب حالة المنظمات الدولية التي توجد مقارها في روما. وردا على ذلك، أشارت شعبة المالية والخزانة إلى أن هذه الافتراضات تخضع لفحص قبل اعتمادها في البرنامج. ومع ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن هذا الفحص لم يوثق بشكل كاف.

(15) طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة.

48- واستمدت الافتراضات المستخدمة في حساب أسعار الخصم⁽¹⁶⁾ (3.2 في المائة للموظفين الدوليين و4.8 في المائة للموظفين الوطنيين) من منحى الأسعار والترجيح بين منطقة الدولار ومنطقة اليورو (58 في المائة باليورو، و42 في المائة بالدولار للموظفين الدوليين؛ و100 في المائة بالدولار للموظفين الوطنيين). وتستخدم هذه الأسعار بعد ذلك لتحديد قيمة جميع الاستحقاقات. وتنص الفقرات من 85 إلى 88 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 39 على أن سعر الخصم يجب تكيفه مع كل نوع من الاستحقاقات كي يأخذ في الحسبان النطاق الزمني لكل استحقاق ولكي يعبر عن التكاليف المالية على مر الزمن. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي تقييماً موجزاً لأسعار الخصم روعيت فيه مختلف النطاقات الزمنية لكل استحقاق حسب ما جاء في التقرير الاكتواري، وخلص إلى متوسط أقل لأسعار الخصم (3 في المائة للموظفين الدوليين و4.27 في المائة للموظفين الوطنيين). ويمكن أن يفرض ذلك إلى تقدير الدين بأقل من قيمته الحقيقية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. ويرى البرنامج أن قرار اختيار استخدام سعر مجمع يعود إلى الكيان حسب ما تنص عليه الفقرة 87 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 39. ولا يمنع ذلك مراجع الحسابات الخارجي من تقييم ذلك الاختيار. وفي سياق التحديات المتزايدة المتعلقة بتقييم استحقاقات الموظفين وزيادة أعداد الموظفين، يبدو من غير المستصوب استخدام أي شيء قد يشبه التقدير الذي يميل إلى التقليل من قيمة الديون.

49- ولا تكفي عموماً الوثائق المقدمة من الشركة الاكتوارية لتقييم دقة تقديراتها. وينبغي أن تكون هذه التقديرات مرتبطة بحدود ثقة تجعل من الممكن تقدير عدم التيقن. وتنص معايير الممارسة الاكتوارية⁽¹⁷⁾ على أنه ينبغي للخبير الاكتواري تحديد مخاطر التقييم وتقديرها، مع مراعاة أوجه عدم التيقن المتصلة بالتقييمات وتقديم تقديره بشأن مخاطر التقييم وأوجه عدم التيقن المرتبطة به في تقريره.

50- وتقتصر حساسية تحليلات الافتراضات الاكتوارية على ثلاثة افتراضات فقط (معدل دوران الموظفين، ومعدل نمو النفقات الطبية، وسعر الخصم)، وترد فقط في ملحق الكشوف المالية المتعلقة بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومع ذلك، تنص الفقرة 13-7 من عقد عام 2016 المبرم بين البرنامج والشركة الاكتوارية على إجراء تحليلات حساسية لجميع الاستحقاقات ولجميع الافتراضات. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرتان 146 و147 من المعيار المحاسبي للقطاع العام رقم 39 على أنه ينبغي أن تعرض في الملحق تحليلات حساسية لجميع الاستحقاقات وجميع الافتراضات الهامة. ويشير البرنامج إلى أن الممارسة التي يعمل بها لا تختلف عن تلك المعمول بها في سائر المنظمات الدولية التي توجد مقرها في روما. ومع ذلك، يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي للبرنامج القيام بما هو أكثر من ذلك في هذا الصدد نظراً لحجمه ونمو أعداد موظفيه، مما يزيد من الآثار المالية المرتبطة باستحقاقات الموظفين.

51- وفي ضوء هذه العناصر، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن البرنامج يمكن أن يحسن قدرته على التثبت من البيانات التي تستخدمها الشركة الاكتوارية المتعاقد معها، لتقييم المنهجية المستخدمة وفحص الافتراضات الأساسية. ويتطلب هذا العمل من الشركة الاكتوارية التي يتعاقد معها البرنامج تقديم مزيد من المعلومات، ولكن ينبغي أن تتيح إجراء تقدير أدق لهذه الخصوم. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية الواجب اتخاذها:

- فحص مزايا وعيوب استخدام الطريقة الاكتوارية لتقييم إجازة زيارة الوطن وفقاً لإطار الإبلاغ المالي (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)؛
- تعزيز التثبت من صحة جميع البيانات المتصلة بالموظفين الحاليين، والموظفين السابقين، وأفراد أسرهم المؤهلين لكل استحقاق من الاستحقاقات قبل إرسالها إلى الشركة الاكتوارية وضمان التتبع الكافي للفحوص التي يتم إجراؤها (نطاق هذه الفحوص يجب أن يشمل أيضاً البيانات المتولدة عن منظمة الأغذية والزراعة بالنيابة عن البرنامج)؛
- مطالبة الشركة الاكتوارية بتقديم جميع البيانات الضرورية لتقييم المنهجية المستخدمة؛

(16) سعر الخصم هو السعر المطبق لجعل المصروفات المستقبلية والمصروفات الفورية قابلة للمقارنة. انظر الفقرة 85 من المعيار المحاسبي للقطاع العام رقم 39. (17) ولا سيما الفقرة 3-3-2 من معيار الممارسة الاكتوارية رقم 4، والفقرتان 3-4-1، و3-4-1-3 من معيار الممارسة الاكتوارية رقم 41، والفقرات 2-3، و3-3، و1-4 من معيار الممارسة الاكتوارية رقم 51.

- الحصول من الشركة الاكتوارية على الوثائق التي تجعل من الممكن تقييم دقة التقديرات والافتراضات الأساسية؛
- استخدام أسعار خصم مختلفة لكل استحقاق، مع مراعاة النطاق الزمني المحدد لكل الاستحقاق؛
- توسيع تحليلات الحساسية لتشمل جميع الافتراضات الهامة وتقديمها في ملحق الكشوف المالية فيما يتصل بجميع الاستحقاقات المهمة.

التوصية 4- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يطلب البرنامج من الخبير الاكتواري تقديم مزيد من المعلومات من أجل تقييم المنهجية والافتراضات المستخدمة في التقديرات الاكتوارية بمزيد من الفعالية.

3-3 تكاليف الموظفين

- 52- ازداد عدد موظفي البرنامج من 15 625 موظفا في عام 2016 إلى 17 043 في عام 2018 (+9%)، مما أدى إلى زيادة في تكاليف الموظفين من 827 مليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 980 مليون دولار أمريكي في عام 2018 (أي +19%). وتؤثر زيادة تكاليف موظفي البرنامج تأثيرا جوهريا على الكشوف المالية، وهو ما دفع مراجع الحسابات الخارجي إلى تكثيف فحوصه في هذا المجال.
- 53- ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة كشوف المرتبات لنسبة من موظفي البرنامج⁽¹⁸⁾ من خلال نظام معلومات أطلس، بقيمة بلغت 113 مليون دولار أمريكي في عام 2018. ولا توجد لدى مراجع الحسابات الخارجي أية ضمانات من مراجع داخلي أو خارجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن موثوقية تلك البيانات. وينبغي أن يغطي هذا النوع من الضمان موثوقية الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الاستخدام في نظام أطلس، ولا سيما الضوابط التي تكفل موثوقية البيانات وتمثالها للنظامين الأساسي والإداري لموظفي البرنامج.
- 54- وشدد البرنامج في رده على أن مبدأ الاعتراف المتبادل⁽¹⁹⁾ يتيح لكيان من كيانات الأمم المتحدة استخدام الآليات والنظم والإجراءات التشغيلية المستخدمة في كيان آخر من أجل تنفيذ أنشطته الخاصة دون الحاجة إلى تقييم إلزامي أو تحقق أو موافقة. ويعترف مراجع الحسابات الخارجي بقيمة هذا المبدأ، ولم يصدر أية تحفظات بشأن قيام منظمة أخرى بإصدار البيانات المتعلقة بجزء من كشوف مرتبات موظفي البرنامج. غير أن مراجع الحسابات الخارجي يدرك أن الاعتراف المتبادل لا يشكل عقبة تمنع البرنامج والمراجع الخارجي لحساباته بالحصول على ضمانات مرضية بشأن موثوقية البيانات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 55- ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أيضا وجود ديون قديمة متعلقة بالموظفين فيما يتصل بالأصول المسجلة في الكشف الأول. وبلغت السلف المرتبطة بمنح التعليم الصادرة قبل أكثر من سنة 2.1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018 (2.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017). وتمثل سلف السفر التي لم تجر تسويتها في غضون المدة المحددة المنصوص عليها في اللوائح (30 يوما تمدد إلى 60 يوما في حالة البعثات التي تزيد مدتها على شهر) 236 000 دولار أمريكي، ويعود تاريخ أقدمها إلى عام 2009. وعلى الرغم من أن هذه المبالغ ليست ذات أهمية بالنسبة للكشوف المالية فإنها ضرورية لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لتسوية السلف المرتبطة بمنح التعليم وسلف السفر في غضون المدة الزمنية المنصوص عليها في اللوائح.

التوصية 5- يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يحصل البرنامج من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يدير جزءا من مرتبات البرنامج، على ضمان بشأن موثوقية نظام كشوف المرتبات المستخدم لهذا الغرض.

(18) الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو فئة الخدمات العامة المعينون محليا.

(19) انظر القرار 243/71 للجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ 21 ديسمبر/كانون الأول 2016.

4- مراسلات البرنامج المتعلقة بالتدليس والمبالغ المشطوبة والإكراميات

1-4 منع مخاطر التدليس

56- يتعرض البرنامج، حسب ما أكده مراجع الحسابات الخارجي مرارا في تقاريره، لخطر متأصل مرتبط بالتدليس بسبب نشاطه، والمناطق التي يعمل فيها، وطبيعة أصوله، واللامركزية الشديدة التي تميز تنظيمه، والعدد الكبير من شركائه الذين يتعامل معهم. وتكتشف حالات تدليس، وإن كانت محدودة، حسب ما تبينه التقارير السنوية للمفتش العام. وفي عام 2018، ذكر المفتش العام لمراجع الحسابات الخارجي أنه على علم بوقوع 14 حالة تدليس (747 286 دولارا أمريكيا) أو حالات تدليس مشتبه بها قيد التحقيق (581 351 دولارا أمريكيا) نشأت عنها خسائر بلغت في مجموعها 1 329 637 دولارا أمريكيا. وتزيد هذه الأرقام عما في حالات التدليس التسع (141 198 دولارا أمريكيا) أو المشتبه بها (397 343 دولارا أمريكيا) التي أبلغ عنها في عام 2017 والتي أسفرت عن خسائر بلغت 538 541 دولارا أمريكيا.

57- وليس من اختصاص مراجع الحسابات الخارجي أن يحقق في حالات التدليس أو أن يقدم أي ضمان بشأن هذه المسألة على الإطلاق. ومع ذلك، لا يعتمد مراجع الحسابات الخارجي على تقديره لخطر التدليس في تحديد استراتيجية المراجعة وعمله وفقا للمعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وفي ضوء الفقرة السابقة، يرى مراجع الحسابات الخارجي أن مخاطر التدليس المتأصلة كبيرة داخل البرنامج. ولذلك عدل إجراءاته تبعا لذلك، ولا سيما من أجل مراعاة صعوبة التنبؤ بجزء البيانات المحاسبية التي جرى فحصها وتكريس إحدى عمليات مراجعة الأداء لمنع خطر التدليس وإدارته في البرنامج. وترد نتائج هذه المراجعة وما يرتبط بها من توصيات في تقرير منفصل.

2-4 المبالغ المشطوبة والإكراميات

58- يجب أن يوافق المدير التنفيذي رسميا على جميع الإكراميات والمبالغ المشطوبة من خسائر النقدية ومخزونات السلع الغذائية والبنود والأصول الأخرى وفقا للمادة 4-12 من النظام المالي. ولذلك قدمت مذكرة موقعة من المدير التنفيذي إلى مراجع الحسابات الخارجي في 29 مارس/آذار 2019 بشأن الإكراميات والمبالغ المشطوبة المسجلة في عام 2018. وينبغي توقيع مذكرة مماثلة من المدير التنفيذي بشأن الإكراميات والمبالغ المشطوبة المسجلة في عام 2018 الواردة في المذكرة 9 من الكشوف المالية.

59- ولم يتم إجراء تحليل منهجي مفصل للسلع الغذائية المشطوبة في الموعد النهائي (14.4 مليون دولار أمريكي في عام 2018، و20.5 مليون دولار أمريكي في عام 2017)، ولم توضع أية خطة عمل للحد من المخاطر في المستقبل على الرغم من أن المادة 4-12 تنص على أنه "للمدير التنفيذي بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدّق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول". وحسب ما أشار إليه مراجع الحسابات الخارجي من قبل في تقاريره والكشوف المالية للسنتين 2016 و2017، ينبغي عدم الاعتراف بالمبالغ المشطوبة إلا بعد التصديق عليها رسميا من المدير التنفيذي على أساس التقرير السنوي بشأن خسائر الأغذية بعد التسليم، بعد إجراء تحقيق كامل وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 4-12 من النظام المالي.

رابعاً- شكر وتقدير

60- يود فريق المراجعة أن يعرب عن صادق امتنانه لشعبة المالية والخزانة على دعمها له أثناء هذه المراجعة، ويخص بالشكر رئيس فرع الحسابات العامة الذي تولى القيام بدور المنسق الرئيسي لهذه المراجعة. ويود الفريق أيضا أن يتوجه بالشكر إلى سائر شعب البرنامج على مساهمتها في مراجعة الكشوف المالية، ولا سيما شعبة التكنولوجيا.

نهاية ملاحظات المراجعة

الملحق

العنوان	الاسم
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	برنامج الأغذية العالمي البرنامج
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية
200 East Randolph Chicago, IL 60601 United States of America	الخبير الاكتواري
Via Mercanti, 12 20121 Milan, Italy	الخبير المصرفي
1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, U.K.	Standard Chartered Plc
13 rue Cambon 75001 Paris, France	الرئيس الأول لديوان المحاسبة (فرنسا) المراجع الخارجي